الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر- سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: الطرق الكمية المطبقة في التسيير

بعنوان

التفاوت التنموي المكاني دراسة حالة لولاية سعيدة

من إعداد:

- معارف زهيرة
- بن داني محمد صلاح الدين

تحت إشراف الدكتور:

جلولي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	رئيسا
الأستاذ: جلولي محمد	مشرفا و مقررا
الأستاذ:	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

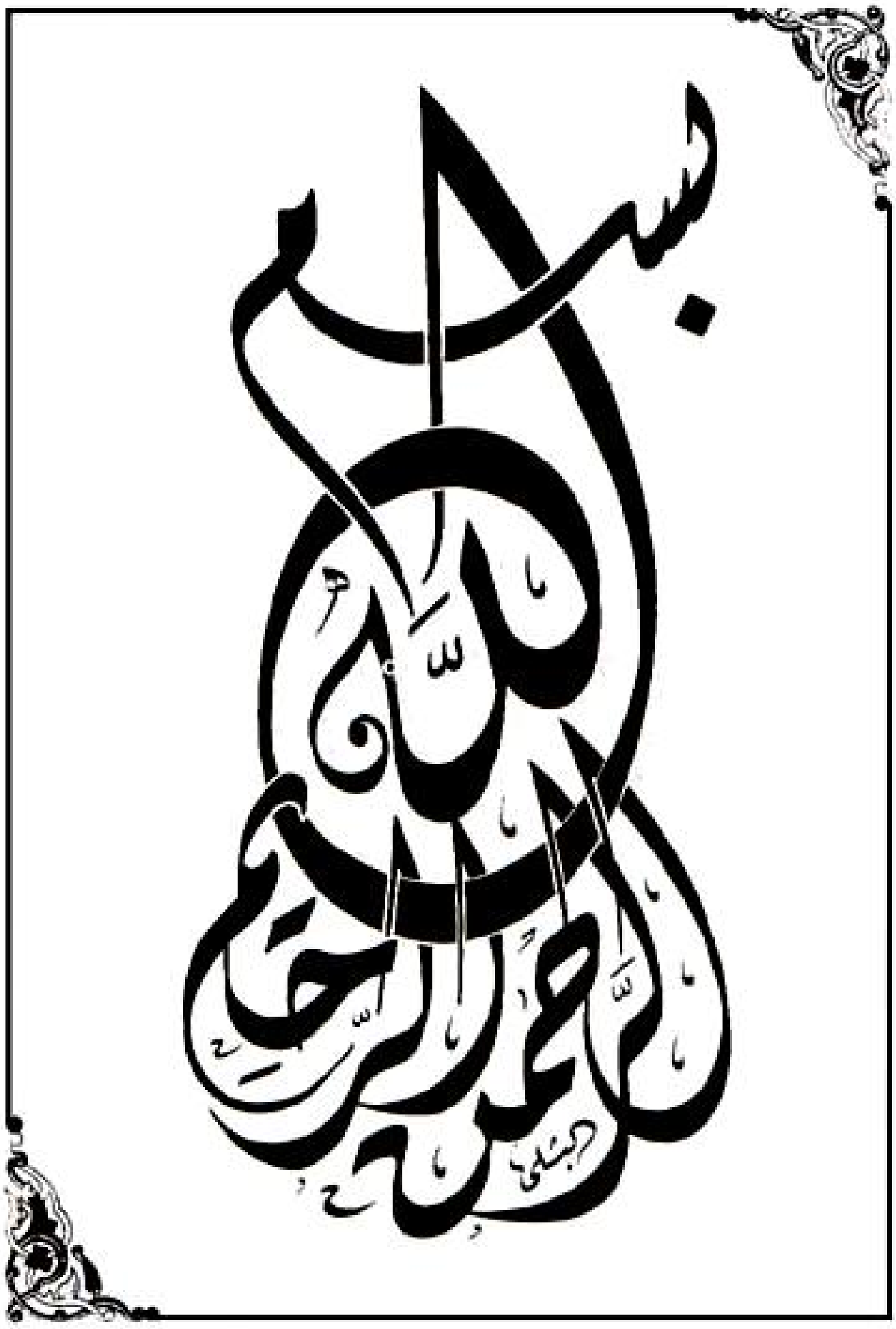
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى الأستاذ المؤطر "**جلولي محمد**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته إلى جميع الأساتذة الأفاضل ونخص بالذكر الأستاذ"**بومدين أمين**"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث بمن فيهم كل عاملي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة.

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز

إلى من بسمة الحياة وسر الوجود أمي الحبيبة

إلى شمعات تنير ظلمات حياتي إخوتي وأخواتي

إلى من تحلى بالإخاء وتميز بالعطاء الى من شاركني هذا العمل المتواضع

"بن داني محمد صلاح الدين"

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل هؤلاء أهدي هذ العمل

زهيرة

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا الى:

الوالدين الكريمين وإخوتي حفظهم الله

إلى العائلة الرياضية لنادي الكراتي دو

إلى من شاركتني إتمام هذا العمل الزميلة"معارف زهيرة"

إلى كل الأهل والأقارب والأحباب وكل من تشرفت بمعرفتهم

صلاح الدين

الملخص:

تعاني ولاية سعيدة من مشكلة التفاوت التنموي المكاني بين مختلف بلدياتها نتيجة إختلاف إمكانيات كل بلدية، ولهذا هدف بحثنا الى دراسة هذه الإمكانيات وتصنيفها وإظهار هذه التفاوتات، وذلك بدراسة 64 متغير على 16 بلدية للسنوات 2007، 2009، 2011، 2013، بإستخدام أسلوب التحليل الى المركبات الأساسية وأسلوب التحليل العنقودي حيث تم التوصل الى أن بلديات إقليم سعيدة تصنف الى ثلاث نشاطات، حضرية عمرانية، زراعية، رعوية، كما توصلنا الى وجود تفاوتات تنموية مكانية بين بلدية سعيدة وباقي بلديات الإقليم.

الكلمات المفتاحية: الإقليم، التنمية، التنمية الإقليمية، التصنيف، التفاوت التنموي المكاني، سعيدة.

Absract:

The territory the wilaya of Saida is suffering from the phenomena of spatial development disparties between its different districts. These disparties are due to difference in the capacities of each district. Our research is devoted to study these capacities, their classification and show these disparties through studying 64 variables on 16 didtricts during the years: 2007-2009-2011-2013 using the Principal Components Analysis and Cluster analysis The stydy resulted to that the districts of Saida are classified into three categories: urbun, agricultural and pastoral, and that there are spatial development disparties between the district of Saida and the other districts of the territory of the wilaya.

Key words: Region , development, regional development, classification, spatial development disparties, saida.

الموضـــــــــــــــوع		الصفحة
• شكر وتقدير		
• إهـــــــداء		
• الملخص		
• فهرس الجداول والأشكال		
• المقـــــــدمة العامة		أ – و
الفصـــــل الأول: الإطار النظري		
تمهيـــــــــد الفصـــــــل		**01**
المبحث الأول: عموميات حول التنمية والتنمية المحلية		
المطلب الأول	ماهية التنمية	**02**
المطلب الثاني	ماهية التنمية المحلية	**07**
المطلب الثالث	مقومات وأهداف التنمية المحلية	**09**
المبحث الثاني: الإقليم والتنمية الإقليمية		
المطلب الأول	ماهية الإقليم	**12**
المطلب الثاني	ماهية التنمية الإقليمية ومصطلحاتها	**18**
المطلب الثالث	أهداف واستراتيجيات التنمية الإقليمية	**20**
المبحث الثالث: التفاوت التنموي المكاني		
المطلب الأول	ماهية التفاوت التنموي المكاني	**23**
المطلب الثاني	نظريات ومؤشرات التفاوت التنموي المكاني	**26**
المطلب الثالث	التنمية المكانية والتخطيط المكاني	**32**
خلاصـــــــة الفصـــــل		**39**
الفصـــــل الثاني: الإطار التطبيقي		
تمهيـــــــــد		**41**
المبحث الأول: جمع وتعريف بيانات الدراسة		
المطلب الأول	المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية	**42**
المطلب الثاني	تعريف ولاية سعيدة ولمحة عن متغيراتها	**46**
المطلب الثالث	متغيرات الدراسة	**50**

المبحث الثاني: تحليل مخرجات التحليل إلى مركبات أساسية		
المطلب الأول	تحليل المركبات الأساسية	**52**
المطلب الثاني	شروط تطبيق أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية	**54**
المطلب الثالث	تفسير مخرجات التحليل إلى المركبات الأساسية	**55**
المبحث الثالث: تحليل مخرجات التحليل العنقودي		
المطلب الأول	التحليل العنقودي	**63**
المطلب الثاني	تحليل نتائج التحليل العنقودي	**64**
خلاصـــــة الفصـــــل		**75**
خاتمـــــــــــة		**76**
قائمة المراجـــــع		**79**
قائمة الملاحـــــق		**85**

فهـــــــــرس الجـــــــــداول

رقم الجدول	إسـم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	بطاقة تقديم ولاية سعيدة	47
جدول رقم 2	المتغيرات الخاصة بالنشاط الفلاحي	48
جدول رقم 3	المتغيرات الخاصة بالنشاط الصحي	48
جدول رقم 4	المتغيرات الخاصة بالنشاط التعليمي	49
جدول رقم5	المتغيرات الخاصة بالنشاط التجاري	49
جدول رقم6	متغيرات الدراسة	50
جدو رقم 7	نتائج اختبارKMO et Bertlett's	54
جدول رقم 8	نوعية التمثيل	55
جدول رقم9	تفسير التباين بعد التدوير	56
جدول رقم10	مصفوفة العوامل بعد التدوير	57
جدول رقم11	تصنيف المتغيرات حسب العوامل	59
جدول رقم12	تصنيف البلديات حسب مخرجات التحليل إلى المركبات الأساسية	61
جدول رقم13	الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2007	66
جدول رقم14	الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2009	67
جدول رقم15	الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2011	69
جدول رقم16	الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2013	71
جدول رقم17	تصنيف البلديات حسب مخرجات التحليل العنقودي	72

فهـــــــــرس الأشـــــــــكال

رقم الشكل	إسم الشـــــــــكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	خريطة ولاية سعيدة	47
الشكل رقم 2	خريطة ولاية سعيدة بعد التصنيف حسب التحليل إلى مركبات أساسية	62
الشكل رقم 3	التمثيل الشجري الهرمي لسنة2007	66
الشكل رقم4	التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2009	68
الشكل رقم 5	التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2011	70
الشكل رقم6	التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2013	71

إن تزايد الفوارق الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية دلائل تشير الى الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المحلية والاقتصادية، وخصوصا في الدول النامية التي طالما كانت تعمل على إتباع نماذج مستوردة من الدول المتقدمة والتي تختلف بطبيعة الحال عن إمكانياتها التنموية والاقتصادية، فالتنمية وان صح التعبير هي ظاهرة تتعدد أبعادها أكثر من كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لتشمل الأبعاد الجغرافية والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية المكان الذي ترغب الدولة في تحسين ظروفه، و يعد موضوع التنمية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواءا على مستوى السياسات الاقتصادية، أو مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام.

وقد شهد الفكر التنموي تطورات عديدة واهتماما متزايدا من طرف العديد من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس التي ينتمون إليها، فأصبحت التنمية الإقليمية والمكانية من الموضوعات ذات الأهمية البارزة في الفكر التنموي باعتبارها ركنا أساسيا لأنشطة الدولة و التي تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الشاملة بتطوير البنى التحتية والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها، ولا بد من الإشارة إلى أن المقاربات التنموية الناجحة يجب أن تكون مبنية على مبادئ التكامل والتلازم الفعلي بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتقليل من حدة التفاوت التنموي المكاني بين الأقاليم، وقد سادت هذه الظاهرة مجمل الأنظمة الإقتصادية والاجتماعية بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينة وقلتها أو ندرتها في المناطق الأخرى، مما أدى ذلك الى بروز مشكل التفاوت الحاد بين المناطق الأكثر تطورا والأخرى الأقل تطورا ضمن الإقليم أو أقاليم البلد الواحد وتعد التنمية الإقليمية والمكانية عملية تسعى الى تقليص الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة الى إحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية)، مما يسهم في حل مشكلات التفاوت الحاصل بين الأقاليم فضلا عن تحقيقها لنوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وقد عانت الجزائر عامة على غرار الدول النامية وولاية سعيدة خاصة من مشاكل في التفاوت التنموي المكاني بين مختلف بلدياتها حيث شهدت هذه الأخيرة غياب السياسات التنموية المتكاملة وإهمال البعد المكاني للتنمية في العديد من مناطق الولاية ومن خلال ذلك ارتأينا وضع الإشكالية التالية:**كيف يمكن تحديد التفاوت التنموي المكاني بين بلديات إقليم سعيدة؟**

و في إطار محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن أن تندرج بعض التساؤلات الفرعية منها:

– ماهي أهم التصنيفات التي تعطيها دراسة المؤشرات التنموية المكانية؟

– هل يوجد تجانس بين مختلف بلديات سعيدة؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

– يعتبر إقليم ولاية سعيدة من الأقاليم ذات الإمكانيات الرعوية والفلاحية وذلك نظرا لما تزخر به الولاية من إمكانيات في هذا المجال.

– وجود فوارق تنموية كبيرة بين بلديات إقليم ولاية سعيدة، وعدم تجانسها نظرا لعدم التوزيع العادل للنشاطات الإقتصادية والتنموية.

مبررات اختيار الموضوع: إن مبررات إختيارنا لهذا الموضوع متعددة ونذكر منها على سبيل الحصر:

_ كون الموضوع ضمن تخصص الطرق الكمية المطبقة في التسيير.

– رغبتنا في التعمق في جوانب الموضوع وإثراء الرصيد المعرفي.

– حداثة الموضوع والأهمية البالغة التي يكتسبها في الوقت الحاضر.

– زيادة على كل هذه الأسباب هي رغبة الأستاذ المؤطر في التطرق لهذا الموضوع بالذات باعتباره أكثر خبرة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع التفاوت التنموي المكاني في ولاية سعيدة، التي نرمي من خلالها الى جملة من الأهداف نذكر أهمها:

– الإجابة على التساؤلات المطروحة

– تأصيل الجانب النظري فيما يخص مفهوم التفاوت التنموي المكاني وأسبابه وقياس سبل علاجه.

– التعرف على حالة التنمية في ولاية سعيدة ببلدياتها الستة عشر ومحاولة تصنيفها للإمكانيات التنموية باستخدام مؤشرات تنموية وإظهار التفاوتات المكانية في هذه المؤشرات الدالة على هذه التنمية والربط بينهما وذلك من خلال الجانب التطبيقي الذي يكمل الفصل النظري.

أهمية الدراسة:

– لتتمكن عملية التنمية من تحقيق أهدافها المنشودة، فانه لابد من التعامل معها بكل حيثياتها على أنها منظومة متكاملة في المستويات الإقليمية والمحلية المكانية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التعامل مع عملية التنمية في أي مستوى من هذه المستويات بمعزل عن المستويات الأخرى، لأن ذلك سيؤدي الى حدوث تفاوت وتناقض يحول دون نجاح عملية التنمية وهذا يعني أن استراتجيات وسياسات وأهداف عملية التنمية في أي دولة في المستويات المذكورة لابد أن تكون متكاملة ومنسجمة مع بعضها البعض لتتمكن من بلوغ غاياتها.

– التوزيع العادل للثروة من خلال تقسيم النشاطات الإقتصادية والاجتماعية على أساس طبيعة المنطقة وإمكانياتها سعيا لتقليص التفاوتات التنموية.

منهج الدراسة:

– المنهج الوصفي الذي يبرز في التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، الإقليم، والتفاوت التنموي المكاني.

–المنهج التحليلي الاحصائي ويتجلى في تحليل المعطيات المكتسبة من خلال البيانات المتحصل عليها من الدليل الاحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة.

– وقد تضمنت هذه الدراسة فصلين أساسيين تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية التنمية والتنمية الإقتصادية، التنمية المحلية والتنمية الإقليمية، ماهية التفاوت التنموي وواقعه في الجزائر.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على الدراسة التطبيقية و التي شملت استخدام أسلوب التحليل العاملي والتحليل العنقودي من أجل إيجاد تصنيف للمواقع (بلديات ولاية سعيدة) انطلاقا من المؤشرات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية وكذا إيجاد التجانس أو عدم التجانس و الذي يظهر أهمية المتغيرات المدروسة في عملية البناء التنموي كما انه يساعد في رسم و توجيه السياسات التنموية.

حدود الدراسة :

تم التركيز في هذه الدراسة على ولاية سعيدة بمختلف بلدياتها كنموذج تطبيقي لإجراء التصنيفات للبلديات انطلاقا من متغيرات اقتصادية و اجتماعية تدل على الإمكانيات التي تحوزها كل بلدية و للتعرف على الخصائص المكانية و التفاوتات التنموية ولإجراء التصنيفات المكانية تم استعمال التحليل العاملي (التحليل إلى مركبات أساسية) و التحليل العنقودي.

أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد اقتصرت الدراسة على أربع سنوات وهي 2007-2009 -2011-2013.

الدراسات السابقة:

1- دراسة افتخار عبد الحميد النقاش وغفران حاتم علوان الجبوري، "**استخدام أسلوب التحليل العاملي وانحدار الحرف في تحديد سلم أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية**"، مجلة Iraqi Journal for Economic Sciences، وقد تجسدت مشكلة الدراسة في التباين المكاني للاستثمارات في القطاع الصناعي بيم محافظات القطر العراقي بسبب عدم اعتمادها على مقاييس كمية تحدد الحاجة الفعلية لكل محافظة من الاستثمارات في ذلك القطاع، واستخدمت الدراسة نموذج رياضي يفسر التفاوت المكاني للإستثمارات في القطاع الصناعي بين المحافظات من خلال قياس معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة باستخدام نموذج التحليل العاملي، وقياس أثر المتغيرات على التوزيع المكاني لإستثمارات القطاع الصناعي باستخدام نموذج انحدار الحرف، وتوصلت الدراسة الى تحديد سلم لأولويات القطاع الصناعي فيما بين المحافظات العراقية.

2- دراسة د.حسين احمد سعد الشديدي، **"التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته"**،مجلة المخطط والتنمية، العدد (26)، سنة 2012، وقد تلخصت مشكلة البحث في الوصول الى التشخيص العلمي والتحديد الواضح لمعرفة مستوى التفاوت بينها وإيجاد آليات جديدة لمواجهة هذا التفاوت التنموي المكاني وقد استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات الدالة على التنمية والربط بينها وبين برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم وقد توصلت الدراسة الى وجود تفاوتات في التنمية على مستوى المحافظات، وأن الاعتماد على آليات جديدة في توزيع تخصيصات تنمية الأقاليم يعد الأكثر كفاءة وفاعلية في معالجة التفاوتات التنموية المكانية بين المحافظات.

3-دراسة عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، **"الفوارق التنموية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية"**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد3، سنة 2010، وقد هدفت الدراسة الى معالجة مشكلة عرض وتحليل الفوارق التنموية المكانية البينية والضمنية من منظور خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن للقرى رقم (19) لسنة 1985 في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى في تحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة الى وجود عدم توافق وانسجام مابين التنمية الأردنية، وبين أحكام التنظيم المحدد لأغراض الإستخدام السكني للأرض في نظام الأبنية والتنظيم، خاصة فيما يتعلق بهدف الحد من الفوارق التنموية المكانية البينية والضمنية، وقد توصلت الدراسة الى إعادة النظر في محتوى مواد أحكام التنظيم الواردة في نظام الأبنية والتنظيم بحيث تتوافق في معطياتها ومواصفاتها الفنية مع أهداف خطط التنمية الوطنية والإقليمية، وأكدت أيضا ضرورة التعامل مع مشاريع وخطط التنمية في المستويات المكانية الثلاث: الوطني الإقليمي والمحلي بصورة شمولية وتكاملية وليس بشكل أحادي وبمعزل عن بقية المستويات المكانية الأخرى.

4-دراسة أسعد معتوق، **"بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية دراسة حالة للأقاليم السورية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية قسم التخطيط والبيئة، جامعة دمشق، 2009، وقد عالجت الدراسة مشكلة وضع توجهات عامة تتعلق بمنهجية الدراسات الإقليمية، لتحديد الأقاليم التنموية ، وقد تناولت الدراسة العلاقة بين مؤشرات التنمية بشكلها الشمولي (طبيعية بيئية، اجتماعية، اقتصادية، عمرانية، تشريعية...)، وقد خلصت الدراسة الى وضع قالب (MODEL) يتم من خلاله الحصول على نتائج سليمة قائمة علة أسس وأساليب علمية دقيقة لإختيار أنسب المواقع المكانية المقترحة للوحدات الإقليمية، في المستويات المختلفة، إضافة الى قياس قوة التنمية للأقاليم وتحديد التفاوت في التنمية الإقليمية بين

الأقاليم وضمن الإقليم الواحد، مما يضع بين يدي الباحثين وصناع القرار وسيلة يمكن تبنيها وتطويرها والإستفادة منها في مجال التخطيط الإقليمي الشامل.

5- دراسة ادريسي مختار، **"مقاربة الإقتصاد المكاني وإشكالية التباين التنموي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة معسكر-الجزائر، 2013-2014، وقد تطرقت الدراسة الى مشكلة تطبيق مقاربة الإقتصاد المكاني ودوره في تقليل التباين التنموي وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وتناولت الدراسة توزيع النشاطات الإقتصادية في بلديات ولاية سعيدة المأخوذة كنموذج، وخلصت الدراسة الى أن هناك تأخر في مستويات التنمية المكانية على مستوى بلديات الولاية، بالإضافة الى وجود فوارق مكانية من خلال عدم التجانس الذي يفرض استراتجيات تنوية مختلفة.

6- دراسة رزين عكاشة (2011)، **"محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية"**: تم في هذه الدراسة محاولة معرفة إمكانية تطبيق التحليل العاملي لتحليل الخصائص التنموية لولاية سعيدة، حيث تم استخدام 102 متغير إحصائي شمل الجانب الاقتصادي، الديمغرافي، العمراني والبنية التحتية، وقد توصلت الدراسة الى أن هناك اختلاف وتنوع في المؤشرات التنموية لبلديات سعيدة وفقا لتباين خصائص كل بلدية، وتمكنت الدراسة أيضا من تصنيف بلديات إقليم ولاية سعيدة.

تمهيـــد

يعد موضوع التنمية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصادية، لمختلف الدول أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة. وارتباط دور التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من الارتباط بالعوامل الخارجية.

وقد تبنت العديد من الدول النامية أساليب واستراتجيات تنموية وتخطيطية متعددة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكانت فرص هذه الدول من النجاح في مساعيها التنموية متباينة، فقد تمكنت بعضها من تحقيق معدلات تنموية منخفضة، وتعد مشكلة التفاوت التنموي المكاني من ابرز المعيقات التي تعيق جهود التنمية الشاملة، وتتمثل هذه الظاهرة في تركز التنمية في أماكن (مدن- أقاليم) معينة من الدولة بينما تعاني المناطق الأخرى من الضعف في التنمية حيث يشير التفاوت المستمر في معدلات التنمية إلى وجود معوقات تنموية متعددة الإبعاد، تعاني منها هذه الدول. وفي هذا الإطار وفي محاولة الإلمام بموضوع البحث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: ماهية التنمية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني:الإقليم والتنمية الإقليمية.

المبحث الثالث: التفاوت التنموي المكاني.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية والتنمية المحلية

تشكل التنمية التحدي الأبرز لكل الدول وخاصة المتخلفة منها ،ولا تعتبر التنمية كاملة إلا إذا شملت كل أجزاء الدولة الواحدة ، فتنمية مناطق على حساب أخرى يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة ،لذلك تعد التنمية المحلية ذات أهمية كبرى كونها تقوم على تنمية كل أجزاء الدولة الواحدة وفق إمكانيات وحاجات كل جزء..

المطلب الأول: ماهية التنمية

الفرع الأول: مفهوم التنمية

بالمنظور التقليدي الذي ساد خلال عقدي الستينات والسبعينات فان التنمية انحصرت في مدى قدرة الاقتصاد الوطني الذي يعاني من الركود لفترة ما، على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني ما بين 5%و7 % أو أكثر ، فكان التركيز على الانتماء السريع لقطاع الصناعة في الحضر انعكاسا لهذه الفكرة ،لقد حققت معظم دول العالم الثالث هدف الأمم المتحدة للتنمية في تلك الفترة ، ولكن رافق ذلك زيادة مخيفة في عدد الفقراء، أدى ذلك إلى تعالي الأصوات المنادية بعدم التركيز فقط على زيادة الناتج الخام، وبالتالي تم إعادة تعريف التنمية في فترة السبعينات لتصبح عملية خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة .[1]

ويفرق الباحثين بين مفهومي النمو والتنمية إذ أن النمو تلقائي يحصل بوجود تشكيلة اجتماعية معينة، فنمو السكان يؤدي إلى نمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو بمعدل الناتج الداخلي الخام، أما التنمية فهي فعل يستوجب تدخل الدولة وتوجيهها، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو عشوائيا بل توجهه نحو المجالات الملائمة.

وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك، كما أن التنمية تهدف إلى فك الارتباط بالخارج أما النمو فيمكن حصوله مع استمرار ارتباط البلد وتبعيته للخارج، بل ويمكن حدوثه مع زيادة هذه التبعية، إضافة إلى النمو يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين أن التنمية لا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة .[2]

---

1 سلامة رمزي علي إبراهيم، **"اقتصاديات التنمية، الإسكندرية"**، منشأة المعارف، 1991م، صفحة 107-108.

2 سعد حسين فتح الله، **"التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتجيات والنتائج"**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1999م ص 22-25.

وتنقسم التنمية إلى عدة أقسام منها :

1-التنمية الاجتماعية : هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوصفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد أسرع من معدل النمو الطبيعي.

2-التنمية السياسية :هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوضعية والقومية.

3- التنمية الثقافية:هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية والغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدوات بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

4-التنمية البيئية والمتواصلة (المستدامة): هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون تعرض للخطر وقدرة الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية .

5- **التنمية الإدارية** :ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما تغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات العلمية .[1]

وأخيرا **التنمية الاقتصادية**، والتي يمكن لها التنسيق بين أنواع التنمية السابقة، بل تسعى إلى تحقيقهم دفعة واحدة، وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى لها، ونذكر منها مايلي:

-التنمية الاقتصادية عملية تاريخية اقتصادية،تستمر فيها التحولات الاجتماعية لانجاز هدف استراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للقاعدة الشعبية العريضة،بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية في انجاز مشروعات متكاملة في جميع العمليات :الاستثمار، التخطيط،

[1] إبراهيم عبد اللطيف،**" الإطار الفكري للتنمية المحلية "**، مجلة الادارة، يناير 1992، ص 54 .

المعرفة ،التكنولوجيا، التنفيذ، المتابعة الشعبية والرسمية في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية .[1]

-التنمية الاقتصادية هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، والمقصود بذلك هو التغيير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنيان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني [2]

– الفرع الثاني: معايير قياس التنمية الاقتصادية

1– معايير الدخل: تعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وقد قسم بدوره إلى:

1–أ– معيار الدخل القومي الكلي :اقترح الأستاذ ميد (MEADE) قياس النمو الاقتصادي بالفرق على الدخل القومي، إلا أن هذا المقياس قد وجه له انتقادا وهو أن زيادة الدخل القومي أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فمثلا إن زيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزيد السكان بمعدل اكبر .

1–ب– معيار الدخل القومي الكلي المتوقع : ويتم قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي، وحجتهم في ذلك انه قد تكون للدولة موارد كامنة غنية،كما توفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة، وقد تم انتقادهم نظرا لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

1–ج– إضافة إلى هذه المعاير نجد معيار متوسط الدخل ،معيار النمو البسيط، معادلة سنجر (singer) للنمو الاقتصادي .

[1] نبيل رمزي ،عدلي أبو طاحون، **ا"لتنمية كيف ؟ولماذا ؟"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 127.
[2] منصور الزين، **"آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية لاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدو نشر تاريخ الدفعة، ص 75 .

2- معيار الحاجات الأساسية:

تم تبني هذا المعيار بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد في المؤتمر العالمي للتشغيل عام 1976، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية، وبذلك أصبح مقياس التنمية وهو مقدار إشباع الحجات الأساسية للسكان، وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية .[1]

3- المعايير الاجتماعية:

ويقصد بها عدد المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات ومن أهم هذه المؤشرات:

-المعاير الصحية: ولعل أهم مقياس للتقدم الصحي هو عدد الوفيات لكل ألف من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع أفل من سنة)، معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد .

-المعايير التعليمية: من بينها معايير نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع، نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنقاق الحكومي ...

-معايير التغذية: من بينها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقدرات الضرورية للفرد.

4- معيار نوعية الحياة المادية :

ومن بين المؤشرات التي يضمها توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)، معدل الوفيات عند الأطفال (مؤشر صحي عند الصغار)، مؤشر القراءة والكتابة وهو مؤشر تعليمي كذلك.

[1] أهداف الألفية الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ديسمبر 2003، ص 14

5- معيار دليل التنمية البشرية :

هو مقياس حديث نسبيا، توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويتكون مم ثلاث معايير هي معيار العمر المتوقع (مؤشر صحي)، دليل التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، ودليل متوسط الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).[1]

الفرع الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية:

تعد عقبات التنمية الاقتصادية من المعوقات التي عمقت من فجوة التنمية الاقتصادية بين البلدان النامية نفسها ويمكن تقسيمها إلى:

-العقبات الاقتصادية: ومن بينها قلة الوعي الاقتصادي من جهة ونقص الأسلوب العلمي والوسائل المساعدة في مجال الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية .

-العقبات الاجتماعية: ونذكر منها ما يلي ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان في الدول النامية، انتشار البطالة بين الأشخاص القادرين على العمل، إضافة إلى العادات والتقاليد و التصرفات المعوقة للتنمية .[2]

-العقبات الإدارية: وتتمثل في عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، وضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة، وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي، وضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها.

-العقبات السياسية: ويمكن أن نذكر منها التبعية السياسية، وتميز بعض الدول النامية بالتغير السريع والفجائي في أنظمة الحكم، إضافة إلى انتشار عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية لضعف النزاهة وغياب المناخ الديمقراطي السليم.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، صفحة 221.
[2] حسن عمر، **"التطور الاقتصادي"**، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ص256.
[3] فليح حسن خلف الله،**"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم المكتبات الحديث للنشر، الأردن، 2006، ص 221.

-المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية : قدمت عدة تعاريف للتنمية المحلية من بينها :

عرفتها الأمم المتحدة في 1956 على أنها " مجموعة من المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية الحلية المنظمة، بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.[1]

-هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[2]

الفرع الثاني: نظريات التنمية المحلية:

إن واقع التناقضات بين الدولة من جهم وتنمية المناطق من جهة أخرى أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة تمثلت في نظريات التنمية المحلية حيث نذكر منها مايلي :

-**نظرية أقطاب النمو**: والتي يمثلها كل من " فرنسوا بيرو " ، " بوديفيل " ، هيرشمان " وغيرهم، وقد عرفها **فليب ايدلو** على أنها " نظرية للنمو القطاعي الغير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات ".[3]

- **نظرية القاعدة الاقتصادية**: هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول **كلود لكور** " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي

[1] محمد عبد الفتاح محمد،**" الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية "**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 2002م ،ص 33.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الاسكندرية"**، الدار الجامعية، 2001م، صفحة 13 .

[3] PHILLIPPE AYDALOT **"ECONOMIE REGIONALE ET URBAN"** .ED.ECONOMICA. RARIS.1985 .P 127

يخلق مداخيل من الخارج ، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج ،هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو ". [1]

- **نظرية التنمية من تحت**: هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف المجموعات المحلية لصالحها ، ويقول **جون لويس قويقو** حسب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي " تعبير عن تضامن محلي ، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية ".[2]

-نظرية المقاطعة الصناعية[3] :تعود هذه النظرية في بدايته إلى الأعمال التي قام بها الفريد مارشال (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات الناشطة في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم "مقاطعة صناعية ".هذه الأفكار طورها الاقتصادي الايطالي **بيكاتيني** (1979) خصوصا على مستوى ايطاليا وتحديدا في في منطقة الوسط الشمالي .

- تقوم هذه النظرية على أن فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع.

-**نظرية الوسط المتجدد**: هذه النظرية تعتبر الإقليم المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج نطور متسلسل ومتجدد لإقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول **دينيس مايلات** " إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج والثقافة التقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة ".

---

[1] JOSEPH LAJUGIE ,PIERRE DELFAUD ET CLAUDELACOUR **"ESPACE REGIONAL ET AMEAGMET DU TERRITOIRE"** , OP CITE 119

[2] JEAN-LOUIS GUIGROU , "**LE DEVLOPPEMENT LOCAL "ESPOIRS ET FREINS IN DEVLOPPEMENT LOCAL ET DECENTRALISATION"** SOUS LA DIRECTION DE BERNARD GUESTIER , ED .ECONOMICA , PARIS 1986 , P 47 .

[3] DENIS MAILIAT **"COMPORTEMENT SPATIAUX ET MELIEUX INNOVATEURS** "IN ENCYCLOPEDIE 'D' ECONOMIE SPATILE , ED,ECONOMICA , PARIS ,1995,P 256

وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

-المطلب الثالث:مقومات وأهداف التنمية المحلية:

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية:

1-المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث إن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.[1]

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة .

2-المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية ونجاح التنمية المحلية إذ أن هدفها الأساسي هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، إذ أن هذا العنصر هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لهذا في الوقت المناسب.

-إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

-الأولى:هي انه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-الثانية: انه وسيلة تحقيق التنمية.

3- المقومات التنظيمية:

[1] منال طلعت محمود ،**" الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي "**، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2003 ، ص 23 .

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الادارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية ويمكن النظر للنظام الإداري على انه " ذلك النظام الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الادارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الادارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الادارة ".[1]

وعموما فإن قيام نظام الادارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:[2]

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها في الأعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق بين الادارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق .

- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفعالية، وزيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار، واكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات.

-استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الادارة المركزية والتي تراعي بها الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

[1] محمد الصغير بعلي، **"قانون الادارة الجزائرية"**، دار العلوم ، الجزائر، 2004، ص 09.
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول،**" الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص334.

الفرع الثاني:أهداف التنمية المحلية:

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

-تحقيق العدالة في مناطق الدولة المختلفة وذلك بشمولها بالمشاريع التنموية، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها .

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها .

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

-جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل .

- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.[1]

[1] أيمن عودة المعاني ،**" الإدارة المحلية"**، دار وائل للنشر ، عمان الأردن، 2010، ص 19

المبحث الثاني: الإقليم والتنمية الإقليمية

تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دورا فعالا في نشأة المستقرات البشرية وتطورها، وذلك بسبب اختلاف موارد كل إقليم وإمكانياته، ومن ثم اختلاف معدلات النمو من إقليم الى أخر، فضلا عن ظهور مشكلة الفوارق بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، إذ يأتي دور سياسة التنمية الإقليمية من خلال وضع سياسة فعالة تمكن المخطط من إزالة الفوارق المكانية بين الأقاليم وضمن الإقليم الواحد.

المطلب الأول:ماهية الإقليم

الفرع الأول:مفهوم الإقليم وأنواعه

1-مفهوم الإقليم

إن مفهوم الإقليم يعد من المفاهيم الشائعة الاستخدام في كثير من حقول المعرفة كالاقتصاد والجغرافيا والتخطيط الإقليمي والعلو السياسية وغيرها لا انه يلاحظ وجود تباين واضح بين هذه المعارف واستخدامات هذا المصطلح، حيث يختلف مفهوم الإقليم باختلاف نوع وحجم المشكلة موضوع البحث وقد حدد جلاسون GLASSONمفهوم الإقليم من خلال وجهتي نظر هما:

الأولى شكلية formal تؤكد على أن الإقليم مساحة من الأرض أو منطقة معينة تمتاز بتجانس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ولذلك يطلق عليه بالإقليم المتجانس"Homogenous Region" ، والثانية وظيفية Functional تحدد الإقليم على أساس وظيفي، وتتميز بوجود تباين بين أجزاء الإقليم، وكذلك بوجود قطب للنمو تتمركز فيه الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وهذا القطب يمثل ركز جذب للأقاليم، وتسمى بالأقاليم المستقطبة Modal or polarized region، وعلى الرغم من وجود هذا التباين بين أجزاء الإقليم توجد هناك علاقة وظيفية وتماسك بين هذه الأجزاء حيث يضم الإقليم وحدات مختلفة من المدن والقرى ترتبط بعلاقات إقتصادية واجتماعية عديدة، تتمثل بتبادل وتجهيز عوامل الإنتاج ومدخلات عدد كبير من السلع والخدمات.[1]

أما **ليتمان** فيرى أن الإقليم هو الجزء الجغرافي المميز بصفات إقتصادية وإجتماعية تجعله مختلفا عن الأجزاء الأخرى من المنطقة، ويؤكد رينر G.Renner الذي يرى أن الإقليم عبارة عن كيانا أصيلة بحيث يعبر كل إقليم منها على التمايز الطبيعي والثقافي بالنسبة الأقاليم المجاورة، منشل R.Minshull أن الإقليم هو الحالة الواقعية التي

[1] علي إحسان شوكت، **"اقتصاديات الأقاليم"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص 22-23.

تظهر على سطح الأرض بما في ذلك المناخ والتضاريس وكافة العوامل الطبيعية الأخرى التي تنحصر في نطاق جغرافي محدد، ويتجه ديكنسون Dickensonاتجاها مغايرا في تعريفه للإقليم حيث يرى أن الإقليم يتميز عن غيره بخصائص فريدة من حيث التربة، والمناخ، والزراعة، والإنسان هو من يساهم في توضيح ملامحه.[1]

2-أنواع الأقاليم:

تصنف الأقاليم الى أنواع عديدة وذلك نبعا للغرض الذي يتم بموجبه تحديد وتصنيف الأقاليم وضمن إطار اقتصاديات الأقاليم وضمن إطار اقتصاديات الأقاليم والتنمية الإقليمية يمكن أن تصنف الأقاليم كالأتي:

تصنيف فريدمان (Friedman): حيث حدد أربعة أنواع من الأقاليم لأغراض التخطيط والتنمية الإقليمية كمايلي:[2]

أ- أقاليم ذات القطب: يتصف هذا النوع من الأقاليم بوجود مدينة أو عدة مدن ضمن منطقة متصلة، وهذه المدن تتسم بأنها ذات نشاط إقتصادي كبير ولها قابلية عالية على إستقطاب الفعاليات الإقتصادية والسكان من المناطق المجاورة. وعموما يتم تعيين حدود هذه الأقاليم بموجب عدد من المعايير أهمها الفترة الزمنية التي تستغرقها الرحلة اليومية للعمل، أو يمكن تحديد هذه الأقاليم عن طريق نمط التوزيع الجغرافي للأنشطة الزراعية التي تتجه عادة لخدمة سكان المدن .أو بتعبير أخر معرفة حدود منطقة تسويق المحاصيل الزراعية السريعة التلف كالخضر والألبان الموجهة لتلبية احتياجات سكان المدينة المحيطة بهذا الزرع، وتمتاز هذه الأقاليم بأنها تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، ولها قابلية كبيرة على استقطاب المهاجرين من المناطق الأخرى.

ب- الأقاليم الإنتقائية ذات النشاط الإقتصادي:تمتاز هذه الأقاليم بموقع ملائم للتنمية، حيث أنها تحتل شبكات الطرق الرئيسية بين أقطاب النمو مع إحتوائها على موارد إقتصادية غنية، وبذلك فإنها تنمو على شكل محاور تمتد باتجاهات مختلفة وصولا الى مراكز أقطاب النمو، لذلك فإن مثل هذه الأقاليم لها إمكانية الإستغلال الكثيف للموارد لتحقيق التنمية السريعة.

ج- أقاليم الثروات النائية: تعد هذه الأقاليم مناطق بكر صالحة للإستيطان والإستثمار الإقتصادي، حيث تحتوي على ثروات طبيعية وموارد إقتصادية غير مستغلة، وبذلك فإنها ذات قابلية لتحقيق معدلات عالية للنمو الإقتصادي في حالة الإستغلال الكثيف لهذه الثروات.

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **"التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية "**، دار الحامد للنضر والتوزيع،عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2008، ص 61.

[2] على إحسان شوكت، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

د–أقاليم التدهور الإقتصادي: هي مناطق بطيئة في تطورها الإقتصادي والاجتماعي وتحتوي على مستوطنات ذات اقتصاديات تعاني من الكساد والركود الاقتصادي ومناطق ريفية ذات أنشطة زراعية متخلفة، وتضم هذه الأقاليم مناطق ذات قاعدة صناعية قديمة مستنزفة لمعظم إمكانياتها ومواردها الاقتصادية، لذلك فإنها تعاني من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وميل سكانها للهجرة الى خارج هذه الأقاليم.

وعموما يمكن تقسيم الأقاليم الى الأنواع التالية:

1–الإقليم الإداري: وهو الإقليم الذي يتم تحديده على أساس الوحدات الإدارية القائمة (نظام المحافظات والنواحي)، حيث تعامل المحافظات على أنها أقاليم التخطيط كبرى أو رئيسة أو تعامل الوحدات الإدارية الأصغر (النواحي) على أنها وحدات تنموية صغرى، ويلجا المخططون وصناع القرار في كثير من الأحيان الى اعتماد الوحدات الإدارية.[1]

2.– الإقليم المتيروبوليتاني:[2] هو احد أنواع الأقاليم التي ظهرت في السنوات الأخيرة عندما جرى تصنيف الأقاليم حسب خصائصها وأبعادها، وتطلق تسمية هذا الإقليم على المدينة الكبيرة التي ترتبط بمحيط من خلال جملة من العلاقات الوظيفية المكانية، ويتألف هذا الإقليم من طبقات عدة تمثل كل طبقة خدمة أو نشاط أو علاقة مما يصل بين المدينة وريفها، وهذا الإقليم هو عبارة عن تجمع حضري كبير يشكل مدن مندمجة مثل إقليم القاهرة الكبرى وإقليم باريس الكبرى.

3–الأقاليم الاقتصادية: ترتبط الأقاليم الاقتصادية بأنشطة اقتصادية وتركزات سكانية تساهم في العمليات الإنتاجية وتستغل موارد تلك الأقاليم، وقد تختلف الأنشطة الاقتصادية بين خدمات إنتاجية وأخرى اجتماعية، ونوع النشاط الاقتصادي يصبغ الإقليم بصبغة معينة فوجود النشاط الصناعي بدرجة كبيرة يجعل الإقليم صناعيا، ووجود الزراعة بكثرة في إقليم ما يجعل الإقليم زراعيا، وهناك أقاليم الموارد الطبيعية (صناعات إستخراجية مثل إقليم الحديد، إقليم الفوسفات، إقليم الأخشاب ..الخ).

4– الإقليم البشري: يطلق عليها أيضا الأقاليم الثقافية ويعتمد تحديد هذا النوع من الأقاليم على الخصائص السكانية مثل أجناسهم وكثافتهم وحرفهم ومستواهم المعيشي أو مظاهرهم الاجتماعية أو حسب انتماءاتهم العرقية أو الطائفية فيأخذ كل إقليم تسمية تميزه عن باقي الأقاليم من خلال صفة بشرية معينة، وقد يتشكل الإقليم من خلال حدود دولية أو إدارية داخلية مثل أقاليم المقاطعات في المملكة المتحدة (ايرلندا، اسكتلندا ...الخ). وتضم

[1] محمد جاسم شعبان العاني، **"الإقليم والتخطيط الإقليمي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 33.
[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص67-68.

هذه الأقاليم الجوانب جميعها المادية والاجتماعية والروحية للحياة البشرية، وكذلك جميع النشاطات الحيوية للسكان الذين يعيشون هذا المكان.[1]

5- الإقليم الخاص:[2] يتحدد هذا النوع من الأقاليم من خلال قرار سياسي لتحقيق هدف معين والاستفادة من إمكانياته البشرية والاقتصادية والطبيعية لتحقيق هذا الهدف.

6- الإقليم الطبيعي: يعتمد تحديد هذه الإقليم على عنصر من عناصر البيئة الطبيعية مثل سلسلة جبلية أو هضاب أو صحراء أو نطاق مناخي أو منطقة نباتية أو أحواض الأنهار.

7- الأقاليم المستقرة: هي الأقاليم المستقرة اقتصاديا واجتماعيا بمعنى تقارب مستويات الدخل والتركيب الاقتصادي بين سكانها.

8- الأقاليم العامة الكبرى: هي أقاليم عامة وشاملة كبيرة الاختلافات في ظواهرها البشرية والطبيعية، ولا يمكن إدراجها ضمن الأقاليم المتجانسة أو الوظيفية مثل إقليم الشرق الأوسط، وإقليم أمريكا الجنوبية.

9- الأقاليم المتجانسة: يعتمد تحديد هذه الأقاليم على التوزيع المساحي لظواهرها البيئية سواءا كانت طبيعية مثل التربة، المناخ، النبات الطبيعي، أو اجتماعية أو حياتية، وينتمي الى هذا النوع من الأقاليم: الأقاليم الثقافية والاقتصادية بجميع أنواعها.

10- الأقاليم الوظيفية: يتم فها تصنيف الإقليم الى أحجام مختلفة حسب وظيفة أو وظائف المكان المركزي في كل منها، حيث يتميز كل إقليم وظيفي بمجموعة خاصة من الظواهر الوظيفية لا يشاركه فيها إقليم أخر، وتصنف هذه الأقاليم على أساس أن هناك علاقة بين عنصرين مختلفين ولكنهما مرتبطين ببعضهما وظيفيا كعلاقة المدينة بريفها أو علاقة الصناعة التخصصية في مكان ما بوفرة الموارد الخام في ذلك المكان، فتجانس في الوظائف التي يعكسها الإقليم ضمن علاقاته الداخلية وفق معايير معينة تجعل منه إقليما وظيفيا.

11- الإقليم المشكلة: هو الإقليم الذي يضم مشكلة أو مجموعة مشكلات محددة يشعر بها سكانه، وتلقى اهتماما من قبل الحكومة المركزية أو الرأي العام، ومن الأمثلة على هذه المشاكل: انخفاض مستوى المعيشة، سوء توزيع الدخل والثروة، تزايد معدلات الفقر والبطالة في إقليم دون أخر أو بسبب السياسات الحكومية الاقتصادية

[1] علي محمد ذياب، **" مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري "**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 469

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص69- 70.

التي تميز بين الأقاليم، ويطلق على هذه الأقاليم العديد من الصفات كالأقاليم المتخلفة أو المتدهورة أو الناقصة العمران أو الفقيرة أو غير النامية أو الكاسدة...الخ.

الفرع الثاني: اساليب تحديد الأقاليم

تعتبر مسألة تحديد الأقاليم من المسائل المهمة في مجال تنمية اقتصاديات الأقاليم حيث أن إعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات التنمية الإقليمية والمكانية تتطلب تحديد الرقعة الجغرافية للإقليم أو المنطقة (المكان) المراد شمولها بعملية التخطيطية ونظرا للتباين بين هذه الأقاليم تعددت الأساليب والطرق المستخدمة لتحديد الأغراض التخطيطية وعموما يمكن التمييز بين معيارين أساسيين يستخدمان لأغراض تحديد الأقاليم وهما: معيار التجانس والمعيار الوظيفي.

أولا: طرق تحديد الأقاليم المتجانسة[1]

تستخدم هذه الطرق بشكل أساسي لتحديد الأقاليم المتخلفة وتمييزها عن الأقاليم المتقدمة بهدف وضع خطط للتنمية الإقليمية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها الأقاليم المتخلفة مثل البطالة والكساد وبما يضمن رفع النمو الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه الأقاليم ولتقليل التفاوت في مستويات التنمية بينها وبين الأقاليم المتقدمة. ومن أهم الطرق المعتمدة في هذا المجال ما يلي:

1- طريقة الرقم القياسي المرجح:

تمتاز هذه الطريقة بالبساطة وسهولة التطبيق، وعموما فإنها تعتمد على مبدأ اختيار مؤشرات معينة مثل نسبة البطالة أو مستوى الدخل، ومن ثم يتم تقدير أوزان لها بهدف تقييم مدى تجانس الأقاليم أو اختلافها عن بعضها وذلك في ضوء مجموع النقاط التي يحصل عليها كل إقليم، وعادة تحصل الأقاليم على نقاط متباينة أو اختلافها عن بعضها وذلك في ضوء مجموع النقاط التي يحصل عليها كل إقليم. وعادة تحصل الأقاليم على نقاط متباينة وفقا لمستوى تطور المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية فيها .

[1] علي احسان شوكت، مرجع سبق ذكره، ص 28

2- طريقة تحليل العوامل

تعتمد هذه الطريقة علة تحليل مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كنمط الاستهلاكي، بنية الإنتاج والخدمات وتركيب السكان ومستوى الدخل وما شابه ذلك. بالإضافة الى بعض المؤشرات المكانية مصل (هياكل المستوطنات الحضرية والريفية ومدى التجانس في أحجام ومراتب ووظائف هذه المستوطنات)، وعلى أساس النتائج التي تحصل عليها من تحليل واقع المتغيرات المشار إليها أعلاه يتم تحديد الأقاليم، وهذه الطريقة تقدم لنا صورة واضحة عن مدى التجانس والاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم، ويمكن عن طريقها التمييز بين الأقاليم المتخلفة المتقدمة.

ثانيا: تحديد الأقاليم الوظيفية أو ذات القطب

1-طريقة التدفقات

وتعتمد هذه الطريقة على احتساب قيم التدفقات التي تحصل بين الأقاليم أو بين أجزاء الإقليم الواحد خاصة بين مركز أو قطب الإقليم والأطراف الخارجة له.[1]

وهذه التدفقات تشتمل على عدد من المؤشرات ومن أهمها:

أ- الرحلة اليومية للعمل بين المستوطنات أو الأقاليم.

ب- التدفق السلعي بين الأقاليم.

ت- التدفق أو الانتقال من اجل الحصول على الخدمات (كالخدمات الصحية أو التعليمية...) بين الأقاليم أو ضمن أجزاء الإقليم الواحد.

ويتم تحديد التدفقات (العلاقات الوظيفية) عن طريق استخدام المصفوفات وذلك باحتساب حجم التدفقات الواردة والصادرة لكل إقليم من والى الأقاليم الأخرى.

2- طريقة تحليل التجاذب:

تستخدم هذه الطريقة في عدة مجالات في تحليل المتغيرات المكانية منها تحليل العلاقات بين الأقاليم ولغرض تحديد الأقاليم الوظيفية، وقد تطورت هذه الطريقة على أساس قانون الجاذبية العام لنيوتن مع إجراء بعض التعديلات عليه ليلائم الغرض من استخدامه، حيث أن قانون الجاذبية العام يفترض أن العلاقة بين نقطتين تكون طردية

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

بالنسبة لحجمهما أو كتلتيهما وعكسية مع مربع المسافة بينهما، أما بشأن تحديد الأقاليم وفق هذا الأسلوب فان الحجم يعبر عنه بعدد سكان الإقليم أو المنطقة أو حجم العمالة أو الدخل أو الإنفاق أما المسافة فيعبر عنها إما بوحدات قياس المسافة (الكيلومتر أو الميل) أو بوحدات الزمن أو بأجور النقل.

وهناك عدة طرق أخرى لتحديد الأقاليم مصممة بشكل خاص لتحديد الأقاليم التي تعاني من مشاكل معينة، وتعتمد هذه الطرق بدرجة كبيرة على طبيعة الأقاليم ونوعية المشاكل التي تواجهها وطبيعة الأهداف المعدة لمواجهتها، ومن أمثلة ذلك أقاليم المشاكل، أقاليم الكساد الاقتصادي، والأقاليم المتخلفة، وأقاليم الكوارث الطبيعية، وفي هذه الحالة يتم تعيين حدود الأقاليم في ضوء المشكلة موضوع البحث، لذلك فان مستوى الدخل أو البطالة و الهيكل الإنتاجي للأقاليم يعد من المؤشرات الأساسية المعتمدة في هذا المجال.

كما توجد اساليب أخرى لتحديد الأقاليم وخاصة تلك التي تهتم بتحديد أقاليم المدن الكبرى وبصورة خاصة في الدول التي تمتاز بتاريخ عريق في التحضر والانتشار المكاني الواسع لأراضيها، إن تعيين حدود هذه الأقاليم يعتمد بشكل أساسي على أسلوب التدفقات الوظيفية وخاصة الرحلة اليومية للعمل لذلك فان نطاق التوزيع الجغرافي للمتنقلين لغرض العمل لهذه المدن يمثل حدود هذه الأقاليم.

المطلب الثاني: ماهية التنمية الإقليمية

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقليمية:[1]

هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا، وهناك من يعرفها أيضا بأنها " حركة تهدف الى رفع مستوى المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناءا على مبادرة ذلك المجتمع، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية، لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".

وتعرف كذلك على أنها "الإطار التخطيطي الذي يحدد الإتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأقاليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية هذه من

[1] رشيد أحمد عبد اللطيف، **"أساليب التخطيط للتنمية"**، المكتبة الجامعية، الجزائر،2002، ص19.

الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلابد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها وعلاقتها ببعضها وبالأجهزة التخطيطية القطاعية والمؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانيا واقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.[1]

فالتنمية الإقليمية منهج يهدف الى رفع المستوى المعيشي للسكان في مكان/مجال معين، عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المكان. وهي عملية تحدث تحولات منظورة، سواء على المكان (الإقليم) أو على السكان، أو ما يعرف بالتقدم، وتستهدف التنمية الإقليمية أيضا فك العزلة على المناطق النائية أو المهمشة، وإدماجها في النسيج الإقتصادي والاجتماعي الوطني.

الفرع الثاني: شروط ودواعي التنمية الإقليمية

أولا:الشروط الأساسية لقيام تنمية إقليمية حقيقية:[2]

-إشراك جميع الفاعلين في الإقليم في عملية التنمية المحلية، أو تطبيق المقاربة التشاركية.

-ضرورة القيام بتشخيص جماعي تشاركي للحيز المكاني الإقليمي، وتحليله، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.

-ضرورة وجود هناك تنموي تشاركي، يحدد الأولويات المشتركة، وبرنامج عمل يحدد المشاريع ويقترح الاستراتجيات الممكنة لتنفيذها.

ثانيا:دواعي التنمية الإقليمية:

ظهر مفهوم التنمية الإقليمية، كسائر المفاهيم المرتبطة بإعداد مخططات استعمالات الأراضي في الخمسينيات من القرن الماضي، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الإنشغال بمشاريع إعادة الإعمار إبان الحرب العالمية الثانية، وهو إجابة عملية لسياسة اللامركزية، التي تعني القضاء على المركزية المتمثلة بالأساس في تركز الإقتصاد، والمرافق العامة في المستوى الوطني (كالمستشفيات المتخصصة والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي)، والتجهيزات الأساسية الكبرى (كالموانئ والمطارات)، في قطب واحد (غالبا العاصمة وضواحيها).

[1] محمد عباس شيع، **"التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني"**، مجلة اداب البصرة، العدد 55، 2011، ص 367

[2] احمد معتوق، **"بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق سوريا، 2009، ص 47.

– مساوئ التنمية المركزية:

-الانهيار الشامل للإقتصاد الوطني، في حالة تعرض القطب للخراب الناتج عن الحروب، أو الكوارث الطبيعية.

-عدم الإستفادة من المؤهلات البشرية والطبيعية، التي تزخر بها باقي الأقاليم والمناطق.

-إستمرار تدفق الهجرة الى القطب الوطني، وما يتبع ذلك من مشاكل إجتماعية جمة كارتفاع البطالة، وتوسع الأحياء العشوائية وانتشار الآفات الاجتماعية كالتسول والتشرد والإجرام...الخ.

المطلب الثالث: أهداف وإستراتجيات التنمية الإقليمية

الفرع الأول:أهداف التنمية الإقليمية:[1]

تختلف أهداف التنمية الإقليمية باختلاف الدول وبحسب طبيعة أهداف أنظمتها وتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، لذلك تعد التنمية الإقليمية إستجابة مباشرة للمشاكل التي تعاني منها البلدان النامية كالتحضر السريع وازدياد التفاوت المكاني بين مناطق البلد الواحد فضلا عن الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة، ويمكن تحديد الأهداف التي تسعى التنمية الإقليمية الى تحقيقها كالأتي:

-الموازنة بين الأهداف الإقليمية والوطنية :إن التنمية الإقليمية تأخذ بعين الاهتمام الموارد والإمكانات لمختلف الأقاليم من جهة وتشخيص الاحتياجات والمشاكل من جهة أخرى، إذ أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والعمرانية تختلف من إقليم الى آخر، الأمر الذي يتطلب إتباع سياسات إنمائية تتلائم وطبيعة الأقاليم المتباينة وتحديد نوع الفعاليات الاقتصادية لكل إقليم وصولا الى الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

إن التنمية الإقليمية تمثل حلقة الوصل بين التخطيط القومي (الوطني) والتخطيط المحلي على مستوى المدينة والريف، إذ بموجب المؤشرات التي يقدمها المخطط الإقليمي عن الإمكانيات ومحددات التنمية في الأقاليم والمناطق المتخلفة يتم توقيع استثمارات الخطة لتحقيق التطور المتوازن (التوازن على أساس الإمكانات المتاحة) الذي تستهدفه عملية التخطيط القومي الشامل.

-تخفيف الفجوة بين مناطق الجذب والطرد السكاني: إن معظم عوامل الجذب الى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة تنجم عن التركز الشديد في الخدمات والإدارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة فيها، فالمدن هي مراكز استقطاب تستحوذ على معظم استثمارات الدولة، أما عوامل الطرد فتتمثل بعدم توفر الخدمات الضرورية أو ضعف أدائها

[1] حسين أحمد سعد الشديد، **" اللامركزية كأسلوب تنموي إقليمي لمعالجة مشكل التحضر المفرط في العراق"**، مجلة المخطط والتنمية، العدد 27، جامعة بغداد ، العراق، 2013، ص 7-8.

وقصور الموارد الاقتصادية، الضغط المتزايد للسكان على لمساحات المحدودة من الأراضي الزراعية مما يدفع بالسكان الريفيين الى الهجرة الى المدن الكبيرة والعواصم، لذلك فإن لسياسات التنمية الإقليمية إمكانية أن تتخذ عوامل الهجرة السكانية أداة فاعلة لإعادة توزيع السكان وإيجاد الموازنة من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرد في المستقرات الحضرية والريفية.

-تفعيل آليات التنمية المستدامة: بما أن التنمية الإقليمية تقوم على استثمار الموارد المتاحة (المادية والبشرية) وهذا معناه عدم تجاهل الإمكانات التنموية في جميع الأقاليم من جهة ومن جهة أخرى عدم حرمان السكان المحليين من استثمار إمكانياتهم المحلية.

ولهذا فهناك حاجة ماسة الى أسلوب جديد لتحقيق التنمية الإقليمية، أسلوب ينتهج التقدم ليس في أماكن محدودة وأقاليم ومدن بعينها بل لكل الأقاليم والمناطق وصولا الى تلبية احتياجات الحاضر من دون أن يؤدي الى الأضرار في قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

-تعزيز اللامركزية، وذلك بنقل الموظفين ذوي الكفاءات المحلية العالية من العاصمة الى الأقاليم.

-العمل على وقف الاستغلال الذي يعوق النمو، أو يحد منه، أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى أو لمنطقة دون أخرى، أو إقليم دون آخر.[1]

الفرع الثاني:استراتجيات التنمية الإقليمية:

أشارت الأدبيات الاقتصادية الى أكثر من طريقة يمكن إتباعها في تصحيح الاختلال في التطور الاقتصادي لمناطق البلد الواحد وان المحدد الأساسي للإختيار هو الهدف القومي الذي تسعى الدولة الى تحقيقه:

-تعظيم الناتج أي تحقيق الفعالية الإقتصادية.

-تحقيق العدالة المساواة بين الأقاليم.

واهم الاستراتجيات المتبعة هي[2]:

[1] أحمد معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] أحمد محمد عبد العال،"**المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر**"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني http://www.kotobarabia.com/ ص 10-11

1- إستراتجية الإنتشار: وهي إنتشار النمو في باقي مناطق الدولة على أساس تطبيق المساواة والعدالة وهي تعتمد على توزيع الإستثمارات والسكان والأنشطة على الأقاليم المختلفة سواء تم هذا الإنتشار والتوزيع بطرق متعادلة أو غير متعادلة وذلك من أجل إحداث درجة من النمو في مختلف الأقاليم، وتحقق هذه الإستراتجية درجة من العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة، ويشير بعض الإقتصاديين الى أنه من الصعب تطبيق هذه الإستراتجية في الدول النامية بسبب محدودية مواردها كما يؤخذ عليها أنها تزيد من نمو الأقاليم المتقدمة أصلا وتفاقم المشكلة الموجودة في الأقاليم المختلفة وبذلك تتسع الفجوة بين الأقاليم.

2- إستراتجية التركز (النمو الغير متوازن): يعود أصل هذه الإستراتجية الى نظرية النمو الغير متوازن للإقتصادي هيرشمان وترتكز على محدودية الموارد والجهود في المناطق المتقدمة اقتصاديا دون الأخرى المتخلفة أو الأقل تطورا وعلى أساس الكفاءة الإقتصادية وقدرة المناطق المتقدمة على نقل التطور الى المناطق الأخرى الأقل تطورا عن طريق المضاعف الإقليمي وبالشكل الذي يحقق الكفاءة في استخدام الموارد كهدف أساس.

3- إستراتجية الانتشار بطرق مركزة (أقطاب النمو):[1] وتستند هذه الإستراتجية الى فكرة أقطاب النمو ووفقا لها يتم إختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الإقتصادي، ويتم تكثيف جهود التنمية فيها بحيث يصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها فهو ينمو وينضر النمو الى هذه المناطق عن طريق مجموعة من الأنشطة القائدة المتكاملة والمستوطنة في القطب وتستخدم هذه الطريقة للتغلب على ظاهرة تسلط المراكز الحضرية الكبرى.

4- إستراتجية تنمية الأقاليم من الداخل: تقوم عل أساس انبثاق التنمية الإقليمية من الداخل وان الإقليم يهدف الى تحقيق أهداف التطور الإقتصادي اعتمادا على الموارد الطبيعية الموجودة فيه كالموانئ والأماكن السياحية ومناجم الفحم.

5- إستراتجية تنمية الإقليم من الخارج: تقوم هذه الإستراتجية على أن تنمية الإقليم تتطلب وجود علاقة واتصال بين الإقليم الواحد والأقاليم الأخرى، وإن تطور الأقاليم المتخلفة يتم عن طريق عمل المضاعف الإقليمي وبالتالي يتم نقل آثار التطور بين هذه الأقاليم عن طريق آلية التجارة.

[1] توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي الموسوي، **"قياس التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق"**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر، ص 125.

المبحث الثالث: التفاوت التنموي المكاني

لقد شهد الفكر التنموي تطورات عديدة واهتماما متزايدا من طرف العديد من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية، وقد أصبحت التنمية المكانية من الموضوعات ذات الأهمية البارزة في الفكر التنموي باعتبارها ركنا أساسيا لأنشطة الدولة والتي تهدف من خلالها الى تحقيق التنمية الشاملة بتطوير البنى التحتية والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها.

المطلب الأول:ماهية التفاوت التنموي المكاني

الفرع الأول: مفهوم المكان وأبعاده

1- مفهوم الموقع (المكان):

يعد مفهوم المكان من المسائل الأساسية في المعرفة العلمية بحيث تختلف التعاريف في تفسير المكان فقد عرفه (olivier dollfuss) تعريفا جغرافيا عل انه " نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات والبيئة والسكان وكثافتهم ونمط معيشتهم وتركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم ".[1]

أما من الجانب الاقتصادي يعتبر المكان ظاهرة اقتصادية تتفاعل فيها العوامل الطبيعية والبشرية، حيث لا يمكن إهمال اعتبارات التكاليف والاهتمام بالربح وتحقيق النتائج الاقتصادية وعليه فالمكان يحدد أيضا من خلال العلاقات بين عوامل الإنتاج.[2]

2- أبعاد المكان[3] :

1)- تجانس المكان:بحيث يشمل مناطق أقاليم أو جهات متشابهة في نفس الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل مكان واحد.

2)- استقطاب المكان: تشمل فترة استقطاب المكان وجود مركز مع محيطه حيث يتكون هذا المحيط من مجموعة من المراكز والتي يكون لها تأثير اقتصادي وسياسي.

---

1 كامل كاظم بشير الكتاني، **"الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية "**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص28.
2 هوشيار معروف، **"تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006 .
3 ادريسي مختار، **"مقاربة الاقتصاد المكاني وإشكالية التباين "**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة معسكر، 2013-2014، ص 28.

3)- تخطيط المكان: تكون الأقاليم التابعة لهذا النوع من التخطيط المكاني لنفس القرار بحيث تكون موجهة لنفس التخطيط لتنمية المكان.

الفرع الثاني: مفهوم التفاوت التنموي المكاني:

تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم التفاوت المكاني نتيجة الاختلاف في فهم أسبابه فيمكن أن نعرف التفاوت انطلاقا من تحديد حجم الثروات عل انه " انقسام البلد الواحد إلى أقاليم أو مناطق متعددة تتباين في حجم الثروات الطبيعية وحجم الموارد في كل منها "، أما إذا اعتمدنا البعد التنموي فانه يعني " حدوث تباين في مستوى النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق البلد الواحد"، كما يمكن أن نعرف التفاوت اعتمادا على الحصيلة النهائية بأنه "وجود مناطق داخل البلد الواحد تتمتع بمستوى تطور اقتصادي واجتماعي وعمراني مرتفع ومناطق أخرى غالبا ما توصف بأنها مختلفة أو ذات مستويات منخفضة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني".[1]

يقصد كذلك التفاوت التنموي بين المناطق وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحية الجغرافية، ويستدل على ذلك من خلال قياس التفاوت بين المناطق في عدة عوامل كمستوى المعيشة، عدد السكان وكثافتهم، مستويات البطالة والقدرة على خلق مناصب شغل، وبشكل عام في مدى توفر مقومات التنمية.

ويعرف كذلك على أنه "تلك الحالة التي تتباين فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة نوعية وكمية واضحة بين مناطق الدولة الواحدة وداخل كل منطقة، وعادة ما يتم التعبير عن هذه الفوارق من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .[2]

ويمكن النظر إلى التفاوت التنموي المكاني من عدة زوايا :

التفاوت التنموي المكاني بين أقاليم الدولة.

التفاوت التنموي المكاني داخل الإقليم الواحد.

التفاوت التنموي المكاني بين الحضر والريف.

---

1 محمد بالقاسم حسن بهلول،**الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**، مرجع سبق ذكره، ص 334.

2 عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، **"الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الهاشمية"**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2010، ص 528.

التفاوت التنموي المكاني داخل المناطق الريفية.

التفاوت التنموي المكاني داخل المناطق الحضرية.

وغالبا ما يتم تناول المشكل من زاوية التفاوت بين الريف والحضر أو المدينة سواء على مستوى الإقليم الواحد أو على مستوى أقاليم الدولة.

يختلف تحليل التفاوت التنموي بين المناطق في الدول المتقدمة عما هو في الدول المتخلفة وان تشابها من حيث المفهوم والآليات العامة التي ينتج عنها ، ففي حين تطرح إشكالية الريف وتوفير خدمات مالية ملائمة على مستوى الأرياف بالنسبة للدول المتقدمة ، لازال الحديث عن توفير بعض ابسط المرافق الأساسية بالنسبة للدول المتخلفة عما هو في الدول المتقدمة بل ويعد التفاوت الحاد بين مناطق الدولة الواحدة احد سمات التخلف .[1]

الفرع الثالث:أسباب التفاوت التنموي المكاني:

يفسر التفاوت التنموي المكاني بعدة عوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو تاريخي.

يلعب حجم السكان دورا كبيرا إذ غالبا ما يتأثر مستوى النمو في منطقة ما بحجم السكان فيها، فتواجد عدد كبير من السكان في منطقة ما يجعلها في محور اهتمام الدولة كما يجعلها ذلك تشكل سوقا أكبر وعامل جذب لمختف العوامل المساعدة على التنمية، وتلعب المظاهر التضاريسية دورا مهما في جذب أو طرد السكان في المناطق الريفية، وقد وجد أن هناك علاقة طردية حيث كلما كانت الأرض سهلية كلما زاد تركز السكان فيها إذ تحتوي السهول على خصائص اقتصادية تجعلها صالحة للزراعة.[2] إضافة إلى المناخ وطبيعة التربة ووفرة المياه كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على استيطان الإنسان في الأرياف، وبالتالي فان وجود منطقة لا تتمتع بعوامل جذب طبيعية سيقلل من عدد السكان فيها فغالبا ما تكون مهمشة . وتاريخيا فان الدول التي شهدت نزاعات أو عدم استقرار فان مناطق التركز السكاني بها سيتأثر حتما، إذ تسبب هذه النزاعات هجرة قاطني هذه المناطق إلى مناطق أخرى أكثر أمنا واستقرارا.

كما أن الدول التي تضم عدة توجهات إيديولوجية بحيث تقسم بشكل نظري إلى عدة مناطق كل منطقة تتبنى إيديولوجية معينة، فإن ذلك قد يطرح مشكل تفاوت تنموي بين مناطقها في إطار انحياز المسؤولين لمنطقة دون غيرها خدمة لتوجه معين، وتعد لبنان والتي تضم عدة أديان وعدة طوائف من كل دين مثالا على ذلك.

---

1 ثائر مطلق محمد عياصرة.

2 العاني محمد جاسم شعبان،**"التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس ـ نظريات وأساليب"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2007، ص 125.

وتعاني الدول التي شهدت فترة استعمارية أكثر من غيرها من مشكل التفاوت التنموي بين المناطق، حيث تسعى الدولة المستعمرة إلى الإستيلاء على مناطق ذات أهمية اقتصادية تتمتع بموقع جيد أو تضم أراضي خصبة، وتقوم بتوطين سكان من مواطنيها وبذل جهود لتنميتها بإقامة مرافق ضرورية واستثمارات واستغلالها بعد طرد سكانها الأصليين، وغالبا ما يلجأ السكان الذين طردوا إلى مناطق محيطة ريفية يصعب فيها حتى ممارسة الزراعة ويتم تهميشها وهو ما يشكل بمرور الوقت مناطق ريفية في شكل قرى تفتقر لأدنى شروط الحياة الضرورية.

فكلما حظيت المنطقة بنصيب اكبر من الهياكل القاعدية كلما كانت جاذبة للعوامل الضرورية للتنمية على حساب مناطق أخرى لم يكن لها نصيب وافر من الاهتمام.[1]

يرجع البعض التفاوت التنموي إلى استقلالية تطور الأقاليم في الدولة الواحدة، فكل منطقة وكل مجتمع يتبع مراحل تطور مستقلة عن غيره من المناطق، هذه الفكرة مستقاة من نظرية مراحل النمو ل"روستو"حيث يرى أن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل هي: المجتمع التقليدي، التهيؤ للإنطلاق، الإنطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال، وأخيرا الاستهلاك الواسع، وبالتالي فان التخلف الذي يعاني منه إقليم ما في الدولة هو تخلف مرحلي مرتبط بدورة حتمية.[2]

– المطلب الثاني:نظريات ومؤشرات التفاوت التنموي المكاني

– الفرع الأول: نظريات التفاوت التنموي المكاني

تناولت بعض النظريات التفاوت التنموي بين المناطق وذلك كمحاولة منها لتفسيره نذكر منها مايلي:

–نظرية أقطاب النمو:

ساهم في هذه النظرية عدة باحثين أبرزهم (Gunnar Myrdal) (Jacques Boudevelle) (Albert Hirschman)، وقد قدموا في اطار النظرية تفسيرا لاختلاف التوازن بين المناطق.

يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي الفرنسي (françois perroux) فهو أول من استخدم مفهوم أقطاب النمو من خلال مقاله الشهير (Note Sur la Notion De Pole De Croissance) سنة 19955م، ومنطق هذا المفهوم أن التنمية تحصل في مناطق محددة سميت أقطاب حيث يحصل فيها استقطاب

[1] بن نعمان محمد، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011 -2012 ص 60.
[2] اسماعيل شعباني، **"مقدمة في اقتصاديات التنمية "**، دار هومة ، الجزائر، 1997م، ص 125.

فتتركز فيها التنمية بشكل كبير على حساب مناطق أخرى مجاورة ما يخلق حالة من التفاوت بين المناطق المركزية التي حصل فيها استقطاب وما جاورها من المناطق.

وفق (FRANÇOIS PERROUX) فان القطب هو مشروع صناعي يرتكز على الصناعة القيادية التي تجذب صناعات أخرى مرتبطة تؤدي إلى التنمية في المنطقة التي تتواجد بها الصناعة، ولكنه لم يتناول الموضوع من زاوية المكان أو الحيز الجغرافي، وهو ما تطرق إليه من تلاه من الباحثين حيث اعتبروا أن القطب هو منطقة جغرافية .

-تفسير (GUNNAR MYRDAL) سنة 1957م:

أكد ميردال أن التنمية تظهر في نطاقات محددة سماها بالمدن، يحدث فيها تركز تنموي نتيجة ما أسماه التراكم السببي أو السببية التراكمية (Causalité cumulative)، "حيث يفرض أن الأماكن والمراكز التي فيها مستوى معين من عناصر التنمية (المراكز الحضرية) ستتكثف فيها التنمية أكثر بمرور الزمن فيحصل تأثير جذب على المناطق الأخرى والتي سماها الهوامش (الأرياف)، حيث تحدث هجرة منتقاة للأيدي العاملة وحركة رؤوس الأموال وحركة التجارة (البضائع)، وهي الآلية التي ينتج عنها التباين في مستويات التنمية بين المناطق "[1]وهو ما أطلق عليه ميردال اسم التراكم السببي .

وأضاف ميردال أنه مع مرور الوقت ينتج عن التراكم المتزايد تضخم اقتصاد هذه المناطق وتزاحم الأنشطة الاقتصادية فيها، فيحصل تشبع فيها فيقل الاستثمار إضافة إلى زيادة المشاكل الاجتماعية فيها، يؤدي ذلك تشكل قوى معاكسة تؤدي إلى انتقال التنمية من هذه المناطق إلى المناطق المهمشة بحصول هجرة منتقاة عكسية، وقد تسمى هذه القوى بالآثار الانتشارية الموجبة (Effet de diffusion)،حيث تصبح المناطق المهمشة مناطق جذب يحصل فيها تراكم للنمو هي الأخرى.

- تفسير (ALBERT HIRSCHMAN) سنة 1900 م:

جاءت إضافة هرشمان سنة 4911 م حيث بين أن المناطق التي تظهر فيها التنمية هي المناطق التي تتمتع ببعض الميزات الاقتصادية كوجود موارد طبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج بها،يؤدي ذلك إلى حدوث هجرة منتقاة إليها من مناطق أخرى مجاورة ما يؤدي إلى تركز التنمية في المناطق ذات الميزات الإقتصادية على حساب المناطق المجاورة

وهو ما سماه هرشمان بالاستقطاب (polarisation) وبالتالي نشوء ظاهرة المدينة القطب، ومع مرور الوقت يولد ذلك عدة سلبيات كارتفاع أسعار الأراضي وعوامل الإنتاج والتلوث والازدحام نتيجة تكتل الأنشطة

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص 240 .

الاقتصادية، وقد أكد هرشمان أن كل تلك المشاكل تشكل بمرور الوقت قوى عكسية سماها اثر التدفق المندفع للأطراف (Effet de contagion)، حيث يحدث انتقال عكسي باتجاه المناطق الهامشية للعوامل التي سبق استقطابها إلى المركز وهو ما يؤثر على التفاوت بين المناطق ايجابيا، كما قد تتدخل الدولة في إطار سياساتها لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توجيه الاستثمار إلى مناطق هامشية باستخدام عدة آليات.[1]

وبالتالي وفق مفهوم أقطاب النمو يمكن التغلب على التفاوت التنموي الذي يحصل بين المناطق بشكل حتمي انطلاقا من فهم العوامل التي أدت إلى حدوث الاستقطاب.

نظرية المركز والأطراف:[2]

تحاول هذه النظرية أن تفسر التفاوت التنموي بين الأقاليم من خلال العلاقة بين المركز ممثلا في الأماكن الحضرية والأطراف ممثلة في مناطق نفوذها، فيذهب الى أن التنمية الإقليمية تمر بأربعة مراحل:

1-مرحلة النمط المكاني المستقل: تتواجد المراكز بصورة مبعثرة ومنعزلة عن بعضها البعض على الحيز المكاني للإقليم، وكذلك تضعف العلاقة بينهما وبين مناطق نفوذها.

2- مرحلة السيطرة الحضرية: حيث يبرز أحد المراكز كقطب رئيسي على مستوى كامل الإقليم الذي يسطر على جميع الحيز المكاني للإقليم.

3- مرحلة المراكز الفرعية: وفيها تظهر بعض المراكز الفرعية التي تسيطر على بعض مناطق النفوذ الخاصة بها على الحيز المكاني للإقليم.

4- مرحلة التسلسل الهرمي: وفيها تظهر العديد من المراكز الحضرية وتتحسن العلاقات بينها وبين مناطق نفوذها مؤدية لنشر متوازن للتنمية على الحيز المكاني للإقليم.

نظرية الريع:

تفسر نظرية الريع التباين في التنمية الإقليمية الى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مجتمعة، فالريع الذي يأتي في الغالب من الموارد الطبيعية ليس له علاقة بدورة الإنتاج الاقتصادي كالموارد المعدنية والرسوم الجمركية وتحويلات العاملين وغيرها. تتركز هذه العوامل في المركز حيث تتواجد السلطة وصفوة الشعب مما يؤدي ثقافة ريعية تبحث

[1] نفس المرجع السابق، ص 224-225.
[2] أحمد بن جار الله الجار الله، **"تحليل وتنميط لإمكانيات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية "**، ورقة بحثية منشورة ، ص 5-6.

دائما عن الثروة والمال، الأمر الذي يؤدي الى الهجرة من مناطق النفوذ الى المراكز للمشاركة في اقتطاع جزء من هذا الريع، وبالتالي يتشكل على أساسها مجتمع هرمي يتكون من شرائح سكانية ريعية، وبما أن السلطة وصفوة الشعب يكون موقعها في أعلى السلم الهرمي فإن نصيب الأسد سيكون لهذه الشرائح، مما يؤدي الى تركز الغالبية العظمى من الريع في المراكز الحضرية الكبيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى الفوارق الإقتصادية والاجتماعية ليس فقط بين شرائح السكان ولكن على مستوى الحيز المكاني للإقليم.

-نظرية التحيز الحضري:

صاحب هذه النظرية هو(MICHAEL LIPTON)، والذي فسر التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، حيث يرى أن هناك تحيزا باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب الريفية، والسبب في ذلك هي مصالح النخب وصناع القرار سواءا كانوا سياسيين أو رجال أعمال والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد خصوصا الحكومية منها [1]حيث يتركز معظمهم في المدن ويمكن القول أنهم يقفون حائلا حتى أمام الآثار الانتشارية الموجبة التي سبق وان تحدث عنها ميردال والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين، حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتمركزة في المدن. وبالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة وهو عبارة عن تخل نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها.[2]

-الفرع الثاني: مؤشرات قياس التفاوت التنموي المكاني

تعاني العديد من دول العالم وخاصة الاقتصاديات النامية من تمركز الأنشطة والهياكل الاقتصادية في أماكن معينة عادة ما تكون العواصم والمدن الكبرى مما يخلق العديد من التباينات في مستويات التنمية وظهور الفوارق الإقليمية والمكانية، وقد أدى ذلك الى ظهور العديد من مؤشرات قياس التفاوت المكاني منها ما تعلق بمستويات التنمية أو توزيع الدخل ونذكر من هذه المؤشرات مايلي:

- معامل تباين الدخل الإقليمي:

يعتبر مؤشر التباين في متوسط الدخل الفردي من أهم المؤشرات لقياس التباين التنموي بين المناطق ويعد williamson أول من استخدم هذا المؤشر لقياس التفاوت في مستويات الدخول بين 24 بلدا واظهر williamson سنة 1965 إن التفاوت الإقليمي بين الدول مسار مقلوب U يرتفع في المراحل الأولى من

[1] عثمان محمد غنيم، **"مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999م، ص 169.
[2] نفس المرجع السابق ص 169

التنمية الاقتصادية ويتناقص في المراحل المتأخرة. ويفسر الزيادة الأولية في التفاوت الإقليمي من خلال تركيز الدخل والعوامل المولدة له في مناطق محددة من الدولة، ويفسر الانخفاض اللاحق من التفاوت الإقليمي من خلال انتشار الدخل والعوامل المولدة له.[1]وقد اعتمد Williamson في تحديد التفاوت التنموي على ثلاث مؤشرات: السكان والقوى العاملة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وقد تم تطبيق ثلاث طرق في قياس هذا المؤشر:

1-معامل التباين المرجح:

$$Vw = \frac{\sqrt{\sum (y_i - y)^2 \frac{P_i}{PN}}}{\bar{Y}}$$

2-معامل التباين الغير مرجح:

$$\mathbf{Vuw} = \frac{\frac{\sqrt{\sum (\mathbf{y_i} - \bar{\mathbf{y}})^2}}{\mathbf{n}}}{\bar{\mathbf{Y}}}$$

3-معامل التباين المطلق:

$$\boldsymbol{Vmw} = \frac{\sum (y_i - \bar{\mathbf{y}}_\mathbf{i}) \frac{P_i}{PN}}{\bar{Y}}$$

Yi: متوسط نصيب الفرد من الدخل في الاقليم (i)

$\bar{y}$: متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلد المعني

n: عدد الأقاليم، P_N: سكان البلد،P_iعدد سكان الإقليم (i)

حيث اذا كانت قيمة هذا المعامل تفوق الواحد الصحيح نقول أن هناك تفاوت للدخل بين المناطق والأقاليم .

[1] ادريسي مخطار، مرجع سبق ذكره، ص 35.

-معامل جيني[1]:

يعتبر جيني من بين أهم المؤشرات المهمة في قياس مستوى التفاوت على المستوى المكاني أوالاقليمي ويتم تحديد هذا المؤشر انطلاقا من نسب مساهمة الأقاليم في الدخل وترتيبها تنازليا أو تصاعديا وبعد ذلك يتم حساب النسب التراكمية كما يتم كذلك تقسيم الواحد الصحيح على عدد الأقاليم المأخوذة في الدراسة ويتم تحديد نسب القاعدة المقارنة ومن ثم يتم وضع عمود بالنسب التراكمية كما يتم اعداد جدول للمساهمات الحقيقية ولقاعدة المقارنة يتم تطبيق الصيغة التالية:

$$G = \sum_{i=1}^{n} [(x_i)(y_i - 1) - (x_i - 1)(y_i)]$$

G:معامل جيني

x_i : نسب قاعدة المقارنة للأقاليم.

y_i: نسب المساهمة الحقيقية للأقاليم .

يتم قياس وتحديد بدقة حجم التفاوت الإقليمي من أجل وضع السياسات للتقليل من التفاوت والفوارق التنموية المكانية انطلاقا من نتائج القياس.

تحليل التفاوت المكاني باستخدام أسلوب تحقيق الأهداف:

يعتبر أسلوب تحقيق الأهداف من اساليب التحليل المكاني للفوارق والتفاوتات في مستويات التنمية انطلاقا من مجموعة من المعايير التي يتم اخذها للمواقع التي يتم تشكيلها في شكل أوزان بحسب أهمية كل معيار في الظاهرة المدروسة موضوع البحث كما يتم ترجيح هذه الأوزان حسب مستوى تواجد أو درجة تدرج المعيار المعني كما يتم ضرب قيمة الوزن بقيمة الترجيح فينتج الوزن الترجيحي للمتغيرات المدروسة ويتم ترتيب القيم ومن ثم استخلاص مستويات التباين المكاني للتنمية [2].

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[2] ادريسي مخطار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفرع الثالث:نتائج التفاوت التنموي المحلي:

إن ظاهرة التفاوت التنموي بين المناطق عدة مشاكل، وتعد هجرة السكان بين المناطق المشكل الرئيس الذي يخلف مشاكل أخرى متعددة حيث أن هجرة السكان نحو المدن تسبب ضغطا عليها وتفاقم مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية كمشكل البطالة، توفير السكن وغيرها، إضافة إلى المشاكل البيئية كالتلوث.

يتشكل مجموع المهاجرين من عدة أصناف فمنهم ذوي الشهادات المتعلمون أو أصحاب الخبرات أو الفلاحين[1] أو أصحاب رؤوس الأموال، والذين يتوجهون نحو المدن بحثا عن فرص أفضل وهو ما يعد خسارة في رأس المال البشري والمادي بالنسبة للمناطق التي هاجروا منها، واختلال في التوازن القطاعي بنمو قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي يعد النشاط المهيمن في الأرياف ما يعمق مشكل التفاوت التنموي أكثر، كما أن الهجرة المتزايدة تنعش أكثر القطاع الغير الرسمي في المدن نتيجة تزايد الطلب على العمل، وتشير عدة دراسات أن القوة العاملة في الحضر التي تنخرط في أنشطة القطاع الغير آخذة في التزايد في معظم الدول حيث تتراوح بين 30% و 70% [2] ورغم ايجابيات هذا القطاع إلا أن سلبياته كثيرة أقلها تشجيع هجرة السكان.

إضافة الى ذلك فان زيادة عدد السكان يفوق أزمة السكن والتي غالبا ما تعاني منها المدن بشكل أكبر، كما يخلق المزيد من البناءات الفوضوية ومزيدا من المشاكل المترتبة عنها لعل أبرزها مشاكل بيئية كالتلوث الذي يسببه البناء العشوائي.

تعد المشاكل السابقة الذكر أبرز ما ينتج عن ظاهرة التفاوت بين المناطق، والتي بدورها تسبب مشاكل أخرى وهكذا، وبذلك فان عدم التدخل لحل هذا المشكل وإهماله يؤدي الى جعل تلك المشاكل الناتجة عنه دائمة ومستعصية يصعب معالجتها، وهو ما تشهده عدة دول رغم أن مؤشراتها التنموية الكلية جد ايجابية.

-المطلب الثالث:التنمية المكانية و التخطيط المكاني

تهدف سياسات التنمية المكانية الى إحداث تغيرات في الهيكل المكاني الذي يكون قادرا على تأهيل المواقع الاقتصادية في إطار الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يضمن الاستدامة وهذا عن طريق تخصيص الموارد بأكبر قدر ممكن من التنسيق للعمل على تقليل التفاوت التنموي .

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **"الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "**، مرجع سبق ذكره، ص 345.
[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،" التنمية الاقتصادية "، دار المريخ، الرياض السعودية، 2006م،ص 351.

الفرع الأول: التنمية المكانية

1- مفهوم التنمية المكانية:

تلخص فكرة التنمية المكانية أو مفهومها في تلك العملية النظرية أو التطبيقية التي تؤدي إلى إحداث عدة مظاهر تدل على التغير النفعي للإقليم،بما يحقق وضعا أفضل لسكان هذا الإقليم ومن ثم يمكن حيث تعرف على أنها :"تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه ، بين أجزائه المختلفة وتقليل التفاوتات المكانية البشرية وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده ، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاته"[1].

وتهدف التنمية المكانية بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقاربا في متوسط الدخل و مستوى المعيشة و التقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة و توطن الصناعة و توزيع الخدمات، و تخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدل النمو، فأولويات التنمية المكانية تتباين بين إقليم وآخر، فقد تكون أولوية الأهداف في إحدى الأقاليم هو زيادة متوسط دخل الفرد، في حين تنتقل الأولوية في إقليم ثان إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة لذلك الإقليم، ويكون في إقليم ثالث زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وقد يكون هناك أكثر من هدف لأحد الأقاليم.[2]

2- سياسات التنمية المكانية:

هناك العديد من سياسات التنمية المكانية لمعالجة المشاكل الناشئة عن النمو في عدد من القطاعات، فالصناعة وتمركزها خاصة في المدن ساهم في تنميتها على خلاف المناطق الأخرى الأمر الذي انعكس على تمركز السكان في العديد من المدن دون غيرها، مما أدى إلى مشاكل في النمو الحضاري، ولقد كانت الدول المتقدمة سباقة الى تبني العديد من أساليب التنمية المكانية مثل أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان بالإضافة إلى بعض دول أسيا ودول أمريكا اللاتينية، و تستند التنمية المكانية على جملة من السياسات و المبادئ الأساسية و التي يمكن إجمالها بالآتي:

---

1 نصر عارف، **"مفهوم التنمية"**، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني. /faculty.ksu.edu.sa/belaichi، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، ص 07.

2سلاوي يوسف، **"التنمية في إطار الجماعات المحلية"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2012-2011، ص 19-20.

أ- سياسة الموقع الصناعي: ضرورة نشر عملية التنمية الاقتصادية و نشر الصناعة على كافة المناطق و إيجاد موازنة تنموية مكانية و التخفيف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية و توزيع السكان بشكل متوازن و الحد من تركزه في المراكز الحضرية الكبيرة.[1]

ب- سياسة المدن الجديدة : وتعتبر هذه السياسة إحدى أدوات الحد من التمركز السكني و لمواجهة النمو المتسارع لسكان المدن الرئيسية بشكل خاص والمراكز الكبيرة الأخرى بشكل عام وذلك بسبب التنمية الاقتصادية و تركزها فيها، حيث تستدعي الحاجة إلى إقامة مدن جديدة تحيط بالمدن الكبيرة الهدف منها إيجاد أقطاب جديدة لامتصاص الفائض السكاني و مناخ ملائم لاستيعاب استثمارات صناعية جديدة.

ج- سياسة مراكز النمو (أقطاب النمو) : تعد هذه السياسة واحدة من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة توزيع ثمار التنمية و نشرها مكانيا وإعادة توزيع السكان، وتتطلب زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية وتطوير خطط الاستيطان.

د- سياسة الاستيطان و التطوير الريفي: تركز سياسة الاستيطان الريفي على أسس ومعايير اختيار القرى الرئيسية التي يمكن اعتبارها أقطابا للتنمية الريفية بحيث تستطيع هذه القرى أن تستوعب القرى القريبة منها و ذلك للتخلص من مشكلة التبعثر في التوزيع المكاني للمستقرات الريفية وصعوبة توفير الخدمات لها.

هـ- سياسة نشر الاستثمارات مكانيا : يمثل الاستثمار بعدا مهما في إعادة هيكلة التنمية المكانية في الإقليم وهو وسيلة لمحاولة تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وبين الحضر والريف، ونشر الصناعات والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي و البنى التحتية.[2]

الفرع الثاني:ماهية التخطيط المكاني:

1- تعريف التخطيط المكاني:

يهتم التخطيط المكاني بمشكل التنسيق أو التكامل بين البعد المكاني لمختلف السياسات القطاعية من خلال استراتجيات إقليمية، كما انه يتناول التوترات والتناقضات بين السياسات القطاعية على سبيل المثال الصراعات بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، ويهدف التخطيط المكاني الى تحديد أهداف واستراتجيات طويلة أو متوسطة الأجل للأقاليم، والتعامل مع استخدام الأراضي والتنسيق ما بين السياسات القطاعية مثل النقل والزراعة والبيئة.

ويشير التخطيط المكاني الى الأساليب المستخدمة من قبل القطاع العام في التأثير على توزيع السكان والأنشطة والفضاءات بمقاييس متعددة، وهو يشمل جميع مستويات التخطيط لإستخدام الأراضي بما في ذلك التخطيط الحضري، والتخطيط الإقليمي، والخطط المكانية الوطنية، وهناك تعاريف عديدة للتخطيط المكاني أهمها ما ورد في

---

[1] وزارة التنمية الجهوية (الجمهورية التونسية)، **"إشكالية التنمية"**، تقرير منشور على الموقع الالكتروني http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Ressource/nabeul.pdf ، 2012، ص 07.

[2] الحبيتري نبيلة وبلهادف رحمة،**" الاستثمار في المنشات المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية "**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة مستغانم الجزائر، 2013،ص 4-5.

ميثاق المجلس الإقليمي الأوروبي للتخطيط المكاني والذي عرفه عل أنه "التعبير الجغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع، وهو في نفس الوقت ضوابط علمية وأسلوب إدارة سياسية شاملة ومتعددة الاختصاصات موجهة نحو تنمية إقليمية حضرية متوازنة وتنظيم الفضاءات وفقا لإستراتجية متكاملة".[1]

2- أهمية التخطيط المكاني:[2]

إن التخطيط المكاني يعتبر آلية تنظيمية وتنموية للمدى المتوسط والطويل وينظر إليه كأسلوب عمل من أجل التخصيص والاستعمال المستقبلي للموقع من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية وتوفير الفرص الاستثمارية ووضع التوجهات التنموية وتتجلى أهمية التخطيط المكاني فيمايلي:

-ترقية التماسك الإقليمي من خلال تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية .

-تشجيع التنمية وتحسين العلاقة بين المدن والمناطق الريفية .

-تطوير وتنمية إمكانيات الحصول على المعلومات والمعارف.

-الحد من الأضرار البيئية والكوارث الطبيعية وتعزيز وحماية الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي باعتباره عاملا للتنمية.

-تنمية الموارد الطاقوية مع الحفاظ على السلامة.

إن التنظيم المكاني للنشاطات الاقتصادية يساهم في رفع الكفاءة المكانية والتخصص والتقليل من الفوارق المكانية وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية.

3- أسس التخطيط المكاني:[3]

يرتكز التخطيط المكاني على مجموعة من المبادئ والأسس والتي تمثل الإطار القانوني للتخطيط المكاني وتتمثل في:

- مبدأ اللامركزية: يتمثل هذا المبدأ في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ومع ذلك يقر هذا المبدأ أنه يمكن اتخاذ القرارات في مستويات أعلى وذلك خصوصا في المسائل والأهداف التي تتم متابعتها على مستويات عليا بشكل سليم والتي لا يمكن أن تعالج على المستوى المكاني.

- مبدأ التشاركية: إن قرارات التخطيط المكاني تكون واسعة النطاق ولها أثر مباشر لأن فرص المشاركة في اتخاذ القرار ينبغي أن تفوق المشاركة في القرارات العادية، كما أن الإجراءات الفعلية لإشراك المجتمع المحلي سوف تعزز شرعية السياسات واتخاذ القرار عن طريق خلق الإحساس بالملكية المحلية وضمان الاهتمام بالمواطنين وحقوق أصحاب الملكية، وينبغي أن تكون عملية صنع القرار شفافة بحيث يكون جميع المواطنين على بينة من الأسباب

---

[1] محمد السيد طلبة، محمود أحمد المرسي المرسي ، **" تحديات الإدارة في التخطيط المكاني"**، المنتدى الوزاري الأول للإسكان والتنمية الحضرية، مصر، ص 04.

[2] عدنان رشيد حميشو، **التخطيط الاقليمي (البدايات، المفهوم، الابعاد، المتطلبات الاساسية لتحقيقة)** ص 19 نشرة التخطيط والتعاون الدولي العدد التجريبي الاول، 2012، تم الاطلاع عليه في الموقع
http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/1372331082_first-version.pdf

[3] ادريسي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

الكامنة وراء اتخاذ القرارات بالإضافة الى سهولة حصول المواطنين على المعلومات حول مقترحات التطوير والتنمية والخطط والسياسات كما يمكنهم ذلك من تقديم اعتراضاتهم حول الخطط التنموية.

– **مبدأ التكامل**:يلعب التخطيط المكاني دورا أساسيا في عملية التنسيق والتكامل بين الأطراف الفاعلة في قرارات التخطيط المكاني وكذا تسهيل الاتساق بين السياسات وتكاملها من خلال الاستراتجيات المكانية والإقليمية كما يؤدي التخطيط المكاني الى التقارب بين مستويات الحكم للأطراف الفاعلة.

– **مبدأ التناسب**: يتجسد المشكل القائم في إدارة التنمية المكانية في الحفاظ على التوازن المناسب بين الالتزام والمرونة في السياسات المكانية، ويكون الالتزام في شكله القوي للسياسات في تشجيع التنمية عندما تكون قادرة على خلق نوع من اليقين والحد من المخاطر للمستثمرين، والحفاظ على الموارد المحدودة ومن ناحية أخرى يجب أن تكون هذه السياسات المكانية مرنة في التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا تحفيز الابتكار.

– **مبدأ الحيطة**: هذا المبدأ يشير الى انه إذا كانت هناك أضرار ناتجة عن أي نشاط للتنمية به نسبة مخاطرة كبيرة أو غير قابل للتراجع فيه فعدم اليقين بشأن الأضرار الناجمة عن هذه النشاطات لا ينبغي أن تستخدم كمبررات لقرارات السياسات الغير ملائمة أو عدم اتخاذ التدابير للإجراءات التصحيحية، وبتالي تتخذ تدابير للحيطة عندما لا يكون هناك يقين أو نقص في المعلومات عن الآثار المترتبة عن السياسات المكانية المتخذة.

– **توفر البيانات والمعلومات**: إن للبيانات والمعطيات المكانية أهمية كبيرة في عملية التخطيط المكاني والإقليمي ويعتبر عدم توفرها من الأسباب الرئيسية التي أدت الى إهمال عملية التخطيط المكاني وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرسومة.

– **الكفاءات والخبرات**: إن عملية التخطيط عملية معقدة تحتاج الى كفاءات وخبرات متعددة المناهج فتحتاج هذه العملية الى فرق عمل تحظى بالتكوين والتدريب، وتتمتع بالخبرات الكافية للقيام بعملية التخطيط المكاني، كما أنها تكون على دراية بالخصوصيات المكانية للمناطق المراد إعداد خططها التنموية.

الفرع الثالث: التباين التنموي في الجزائر

ورثت الجزائر باستقلالها مناطق جد متفاوتة من حيث تنميتها نتيجة طريقة التسيير التي اتبعتها فرنسا بدعم مناطق تواجد الأوربيين على حساب مناطق تواجد الجزائريين خاصة الأرياف، ما خلق مناطق نامية على حساب أخرى جد متخلفة أغلبها من الأرياف إضافة إلى اختلال كبير في توزع السكان .وقد تعقد الوضع أكثر بعد الإستقلال فقد أنشأت الدولة أقطاب صناعية في بعض الولايات على أساس أن تصبح م ا ركز تنموية تنساب التنمية منها

إلى ما جاورها، ولكن هذه المناطق أصبحت تستقطب عددا كبيرا من السكان ما تسبب في هجرة أكبر، وقد قدر عدد النازحين من الأرياف خلال السبعينات ب 170000شخص نازح في السنة.[1]

طرح مشكل التفاوت التنموي وتخلف مناطق دون غيرها ضمن المخططين الرباعيين الأول والثاني في إطار ما سمي بالتوازن الجهوي، ويقصد به التوازن بين مختلف جهات الوطن تجسد ذلك في شكل مشاريع بنية تحتية توجه للمناطق الأكثر حرمانا لمعالجة مشكل التخلف في هذه المناطق، فقد تضمن المخطط الرباعي الأول مجموعة استثمارات موجهة لولايات وبلديات محددة تعاني من هذا المشكل في إطار سياسة محو الفوارق الجهوية، وأبرز هذه الاستثمارات: التموين بالماء النظيف، الاستصلاحات، التجهيز الاجتماعي ....

وفي إطار المخطط الخماسي الأول طرحت التهيئة الإقليمية كأداة لتنمية المناطق المتخلفة في الجنوب والشمال، على أساس أن إنعاش الحركة الصناعية في هذه المناطق سوف تمكنها من الاستفادة من التشغيل وارتفاع الدخول النقدية للعائلات وتحسين مستواها المعيشي وتشجيعها على الاستقرار الاجتماعي وصولا إلى تحقيق التوازن الإقليمي، وقد كانت الأداة التي برمج الاعتماد عليها في ذلك هي تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق المتخلفة عبر قناتين الأولى هي الجماعات المحلية والتي تمثل قطاع الدولة والثانية هي القطاع الخاص مع تحديد مجال نشاطه كمُكَمل للإنتاج الصناعي لقطاع الدولة في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والحديدية أو كمتعاقد بالباطن مع قطاع الدولة[2]،ذلك أن النهج الإشتراكي المتبع فرض تحديد مجال تدخل القطاع الخاص بشكل كبير.

بشكل عام فإن مشاريع البرامج التنموية خلال الثمانينات قد عرقلها كثيرا انخفاض أسعار البترول بالتالي لم يحقق المخطط الخماسي الثاني الكثير من أهدافه وقد بقيت الفوارق التنموية قائمة.

في سنة 1991م صدر مرسوم رقم91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991م يتعلق بالتهيئة العمرانية تم بموجبه إدراج ما كان يسمى (مناطق محرومة، مناطق الجنوب، مناطق أقصى الجنوب، مناطق معزولة)

وهي المناطق الأقل تنمية، تم إدراجها تحت مسمى جديد وهو (مناطق يجب ترقيتها) وهي مجموعة بلديات تحدد برامج البناء فيها على مقاييس ديموغرافية واجتماعية ومادية واقتصادية ومالية باستشارة السلطات المحلية، هذه المقاييس محددة بالتفصيل في المادة 2 من المرسوم 91-321.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول،**"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مكانها في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزء الثاني، ص 30.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **"سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مكانها في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999، الجزء الاول، ص 236.

وفي سنة 1993م صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تم فيه:

استحداث مسمى " مناطق التوسع الاقتصادي" ، وهي مناطق تتكون من فضاءات جيواقتصادية تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الإقتصادي والإجتماعي أو متكاملة، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية أو الهياكل القاعدية المطلوب حشدها ورفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها[1]، وتحدد هذه المناطق بناءا على مقاييس معينة هي مفصلة في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94- 321المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م.

تصنيف " المناطق الواجب ترقيتها " إضافة إلى " مناطق التوسع الاقتصادي " على أنهما "مناطق خاصة" ، وخصصت إمتيازات معتبرة لمن يستثمر في هذه المناطق التي حددت في إطار قانون الإستثمار الجديد، هدف هذه الإمتيا هو توجيه وتركيز الإستثمار في هذه المناطق من أجل تحقيق معدلات تنمية بها تفوق غيرها من المناطق وذلك لخلق الإنسجام والتوازن المطلوب في التنمية.

إن تقديم إمتيازات للمستثمرين في المناطق الخاصة يجسد التوجه الجديد للجزائر، حيث أن سياساتها في ظل التوجه الاشتراكي كانت تقوم على التدخل المباشر بإقامة استثمارات تحت إشراف السلطات؛ بينما تدخلها في ظل نظام اقتصاد السوق هو غالبا بشكل غير مباشر عن طريق التأثير، كالتخفيضات الضريبية والإعانات ومنح القروض وغيرها من الوسائل.

تم تشخيص التفاوت التنموي في الجزائر في شكل تصنيفين لبلديات وولايات الوطن في دراسة أجريت على مجموع بلديات الوطن سنة 1996م من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط.

لقد تعمق كثيرا مشكل التباين التنموي في الجزائر خلال التسعينات، فقد أدت الأزمة الأمنية أنذاك إلى عزل المناطق المتخلفة أكثر وخاصة الريفية منها، نتيجة عدم توفر الأمن بهذه المناطق والذي يعد شرطا من شروط التنمية، بذلك فإن مختلف الإجراءات المتخذة لم تحقق نتائج معتبرة، وأدى ذلك إلى موجة من الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن وظروف معيشية أفضل.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 94-321 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 67، 14 أكتوبر 1994، المادة 04.
[2] بن نعمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

خلاصة الفصل:

لقد استأثرت عملية التنمية المحلية اهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، نظرا لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى القطر فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التنموية مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية والحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات، ويمثل البعد المكاني لعملية التنمية أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل، ويقوم مفهوم التنمية على عنصرين أساسيين هما المشاركة الشعبية للسكان بهدف رفع مستواهم المعيشي ونوعية الحياة والعنصر الثاني هو توفير مختلف متطلبات التنمية المحلية ومن بينها سياسة أو إستراتجية تنمية الأقاليم التي تهدف هي الأخرى الى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية وشبكات المرافق العامة الموجودة داخل كل إقليم، والاستفادة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمراكز النمو العمراني في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وهذا ما ناقشناه في مبحثنا الثاني.

ومع تطبيق آلية التنمية المحلية والتنمية الإقليمية ظهرت تفاوتات تنموية في مستوى التطور الإقتصادي وهذا راجع الى حجم الموارد في كل منها والمشاكل التي يتعرض لها كل إقليم أو منطقة بحيث تطلب تدخل السلطات المعنية سعيا منها الى تحقيق التوازن المكاني في توزيع الخدمات المركزية، وإحداث التكامل بين مناطق النمو الحضرية والمناطق الأقل نموا وتستند في ذلك على سياسة التنمية المكانية التي تقوم بدور هام وفعال في تحديد وتحديث الأوضاع الراهنة للتنمية في كل منطقة على حدى، وتعيين وتوضيح الإمكانيات والمحددات الرئيسية المؤثرة في تشكيل سياسات التنمية المكانية.

وفي الجزائر ظل المشكل قائما منذ الإستقلال، وقد كانت السياسات التي اعتمدت سابقا غير فعالة، إظافة الى ذلك فقد تعمق المشكل أكثر نتيجة الأزمات التي عاشتها الجزائر خاصة الأزمة الأمنية التي عزلت عدة مناطق بشكل كبير، إلا أن المشكل اليوم مطروح بحدة أكبر ومحاولات إيجاد الحلول لازالت قائمة أبرزها كان سياسة التجديد الريفي المعلنة في إطار الإستراتجية الوطنية لتهيئة الإقليم والتي تعتبر خطوة الى الأمام ولكنها تتطلب آليات تنفيذ أكثر فعالية لضمان مردودية جيدة لها وكان هذا ما حاولنا دراسته من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، الإقليم، والتفاوت التنموي المكاني، سنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية تصنيف الإمكانيات التنموية المحلية لولاية سعيدة وفي هذا الصدد نجد أن تحليل المركبات الأساسية والتحليل العنقودي هما اللذان سيساعداننا في التصنيف، ولذلك سيكون التصنيف على مرحلتين الأولى تتمثل في استخدام تحليل المركبات الأساسية وهذا من أجل تقليص متغيرات الدراسة إلى مجموعة عوامل والتي ستمثل لنا الإمكانيات التنموية المتاحة بالولاية، وفي المرحلة الثانية استخدام التحليل العنقودي وذلك من أجل إظهار التفاوتات التنموية المكانية بين مختلف البلديات. وفي هذا الإطار تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: جمع وتعريف بيانات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل مخرجات تحليل المركبات الأساسية

المبحث الثالث: تحليل مخرجات التحليل العنقودي

المبحث الأول: جمع وتعريف بيانات الدراسة

المطلب الأول: المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يهدف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تنمية مجموع الأقاليم الوطنية تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كبناء فضاء جهوي وتهدف إلى تحقيق وتجسيد الآتي[1]:

1. خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
2. عدالة التوزيع بين المواطنين وتحسين القدرة الشرائية.
3. الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
4. دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات تفعيلها من أجل استقرار سكانها.
5. إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحضر والمدن الكبرى.
6. حماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.
7. حماية أقاليم السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
8. الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

السياسة الوطنية لتهيئة القطاع[2]:

لفهم أكثر لأهداف السياسة الوطنية لتهيئة القطاع الولائي كونها أداة لملكية محلية، من الضروري إعادة وضع أدوات التهيئة بوضوح وتسلسل وكما هو مخطط لها في الشكل القانوني الجديد paw والتي ينبغي لها أن تقلل من توجيهات المخطط الجهوي للتنمية SRAT.

1- **القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية الدائمة للقطاع:** لضمان تنمية قضائية مترابطة ومتكاملة ودائمة تم سن القانون رقم 02-01 بتاريخ 2001/02/12 المرتبط بالتهيئة والتنمية الإقليمية الدائمة للقطاع، والذي أدخل رؤية جديدة للتخطيط، بحيث ضم المخطط الوطني لتهيئة القطاع SNAT والذي بدوره يضم المخطط الجهوي لتهيئة القطاع SRAT الموجه لتهيئة الفضاءات المختصة، ومخطط تهيئة القطاعات الولائية PATW .

[1] **"التهيئة العمرانية في الجزائر"**، مدونة العمران في الجزائر، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني http://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blogpost_1392/html، سنة 2012.

[2] **Schémasprospectifs d'aménagementet de development durable**, Plan d Aménagement du territoire de la wilaya de Saida, Phase 2, Juillet 2010, p6_9.

يعتبر القطاع الولائي من الناحية القانونية مرجع أساسي للتنمية المحلية وإطار المرجعية الطبيعية لتحقيق التكامل بين البلديات التي تحاول تجسيد المخطط الجهوي، ويهدف هذا القانون بالدرجة الأولى لتنمية مترابطة ودائمة للمحيط الوطني والمتأسس على خيارات مناسبة للتنمية.

2- وسائل التهيئة:

أ. المخطط الوطني لتهيئة القطاع SNAT

-تشكل الخطط المسيرة للمخطط الوطني لتهيئة القطاع SNAT الإطار الاستراتيجي وشبكة القراءة التي تمكننا من وضع الإشكاليات النوعية للتنمية الجهوية المقدمة .

-التوجه الى قطاع دائم

- حماية وتقييم الأنظمة الاقتصادية

- تقييم الموروث الطبيعي والثقافي للمنطقة

هذا الخط المسير يمثل أهمية استراتيجية في منطقة الهضاب العليا ويأخذ بعين الاعتبار هشاشة بعض المناطق وندرة الموارد مثل المياه، وبالتالي توجه كل الجهود لإعادة تنمية هذه المنطقة بما فيها الجبال وإعادة الأنظمة الاقتصادية الخاصة بالسهوب وأيضا حماية الإرث الطبيعي والثقافي

- إنشاء أو خلق ديناميكيات لإعادة توازن القطاع
- البحث نحو توازنات جديدة ودائمة بين المناطق الداخلية والساحلية.
- ضمان إعادة التوازن في النظام الحضري.

تتمتع الهضاب العليا الغربية بإمكانيات تنموية غير مستغلة، بحيث تمثل المحيط الملائم لتحقيق استراتيجية إعادة توازن القطاع الجزائري، وتسعى التنمية الجهوية لإنشاء بديل للمناطق الساحلية، وتعتبر ولاية سعيدة من بين هذه المناطق بموقعها الاستراتيجي الذي يمكنها من تطبيق هذه الالية.

ضمان جذب ومنافسة القطاع:

1- خلق انجذابومنافسة للقطاعات الجزئية.
2- فتح هذه القطاعات على الأقاليم الأخرى.

3- هذه المناطق يجب أن تكثف من مجهوداتها الخاصة بالهضاب العليا من خلال تطوير الأسس المنتجة وربطها بوهران وتوطيد العلاقات الجهوية. كما أن ولايات هذه المناطق ينسؤون علاقات تقاربية تمكنهم من الاندماج في أقطاب التنمية والمنافسة وهو الشرط الأساسي للانفتاح.

تجسيد علاقة القطاع:

إعادة إحياء المناطق الريفية.

التجديد الحضري.

عدالة القطاع ترفع من كفاءة وقدرة الأشخاص من خلال حركاتهم وتوزيع الاستثمار العمومي وتجسيد وتقييم الموارد الطبيعية والإنسانية المرتبطة بفرص نجاح القطاع

تنمية النشاطات الاقتصادية الدائمة في المناطق وإعادة تشكيل القطاع في إطار تجسيد المخطط الوطني لتهيئة القطاع بوجود مخططات تضم تصميم القطاعات في الدولة لآفاق 2025،والمخططات المسيرة للبنية التحتية الكبيرة والخدمات الجماعية للمصلحة الوطنية.

المخططات التوجيهية: هو المخطط المسير للمناطق الطبيعية الفضاءات المحمية والموارد الطبيعية (ماء، تربة)، كما يحتوي كذلك على التنبؤات بالأخطار الطبيعية، والهدف منه هو الانتقال من ثقافة الحماية الى ثقافة التنمية المستدامة.

المخطط التوجيهي للماء: أهداف هذا المخطط تتمثل في ثلاث محاور قوية للتدخل في توزيع هذه المادة الأولية ما بين الأقاليم ، ويهدف كذلك الى استغلال المياه المستعملة من خلال تصفيتها، وكذلك تحلية مياه البحر.

المخطط التوجيهي للنقل: الهدف من هذا المخطط تعزيز وعصرنة وتنمية البنية التحتية للنقل والانفتاح على القطاع الوطني وتنمية أساليب نظام النقل.

المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية:هم مخطط تسيير وتنمية الفلاحة يصف الأعمال الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة ومشاركتها في تهيئة القطاع بفرض التنمية الدائمة، وأساليب المحافظة وحماية واستعمال المساحات الفلاحية الريفية والرعوية.

مخطط شبكات الطاقة: من أهدافه عقلنة استعمال الموارد الطاقوية، تنمية الطاقات المتجددة ومحاربة التلوث البيئي.

مخطط توجيه أقسام البنية التحتية للاتصال والإعلام: ويهدف القطاع الى مايلي:

-إعطاء الأولوية الديناميكية

-الدخول الى مجتمع المعلومة وترقية استعمال هذه التكنولوجيات.

المخطط التوجيهي للتكوين: من أهدافه توزيع ترابطي للمؤسسات التكوينية التي لها علاقة بالقطاع المستهدف، وكذلك العمل على تحقيق التكامل بين التكوين والعالم الاقتصادي أنظمة التربية والتعليم العالي.

المخطط التوجيهي للصحة: الهدف منه هو ضمان علاج نوعي في جميع نقاط القطاع وبصورة قانونية.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: مهمته وصف كيفيات تنمية النشاطات والبنية التنموية السياحية المرتبطة بخصائص المنطقة والاحتياجات الاقتصادية والسوسيوثقافية.

المخطط التوجيهي للممتلكات والخدمات والمعدات الثقافية الكبيرة: يهدف إلى إعطاء الأولوية للابتكار والاختراع، وتنمية الخدمات والممتلكات إضافة الى ممارسة مختلف الطبوع الثقافية ومحاولة النهوض بالقطاع.

مخطط توجيه الرياضات والمعدات الرياضية الكبيرة: يشرح هدفين رئيسيين للدولة هما ممارسة الرياضة حق لجميع المواطنين والهدف الثاني هو تطوير أقطاب الرياضة.

مخطط توجيه المناطق الصناعية والنشاطات: وتتجلى أهدافه في:

-تجديد وتكييف المصانع الوطنية مع التكنولوجيا الحديثة.

-التنظيم وعدم تعيين النشاطات نحو المناطق الداخلية للوطن.

-تنظيم الطاقة الصناعية الجهوية والمحلية.

-حماية البيئة

ب. المخطط الجهوي لتنمية القطاع SRAT: يتعلق هذا المخطط بالتهيئة والتنمية الدائمة للقطاع، يمثل الدرجة الوطنية كونه الإطار المترابط للتفكير والمتطلع لآفاق 2025 وإطار البرمجة والتنسيق للبنية التحتية الكبيرة والمعدات الهيكلية التي تحافظ على حقيقة التنمية المحلية.

9مناطق مبرمجة قد أسست من طرف هذا القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية الدائمة للقطاع، يجب أن يخصص لها مخطط جهوي للتهيئة وتنمية القطاع SRAT الذي يشرح التوجهات الاستراتيجية للتنمية الدائمة.

ومن أهدافه التدقيق في إطار المخطط الوطني للتنمية.

يدقق في التوجهات والتعليمات الخاصة بكل منطقة مبرمجة.

السهر على تماسك مشاريع التجهيزات مع سياسة الدولة ومختلف جماعات القطاع.

ت. **مخطط تهيئة القطاعات الولائية**: هو أداة للتنمية والتهيئة الولائية وله بعد إداري وميداني وعلى عكس PDAU الذي لا يمكنه لا قطاع ولاية واحدة، هذا السلم أحيانا يعنى بإعادة الأهداف المسطرة وبرامج العمل الميدانية ويقوم PAWبتأقلمهم مع الظروف المحلية ولكن دائما في إطار إستراتيجية التهيئة والتنمية الدائمة على المدى البعيد.

–الدولة هي الممثل الوحيد الذي يضع القطاع، ويبدو أنه مبدأ تام يرجع الى الممثلين المحليين على أن يستعملوا معا مشروعا موحدا للتنمية.

التوصل الى تسوية يراها كل ممثل أنها مرضية ويلتزم باحترامها.

المطلب الثاني:تعريف ولاية سعيدة ولمحة عن متغيراتها

الفرع الأول: تعريف مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة ولاية سعيدة التي تقع في الهضاب العليا بالجهة الغربية، حيث تحتل موقع استراتيجي فهي منطقة عبور بين ولايات شمال الغرب والجنوب الغربي كما أنها تتميز عن باقي الولايات بالمناظر الطبيعية والفرص والموارد.

جدول رقم(1): بطاقة تقديم ولاية سعيدة

المساحة	6765,40كم^2
عدد السكان في 2013/12/31	363755
الكثافة السكانية في كم^2	53,77
الولايات المجاورة	معسكر، سيدي بلعباس، تيارت، البيض
عدد الدوائر	06
عدد البلديات	16

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدليل الاحصائي لسنة 2013 من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

الشكل رقم(1):خريطة ولاية سعيدة[1]

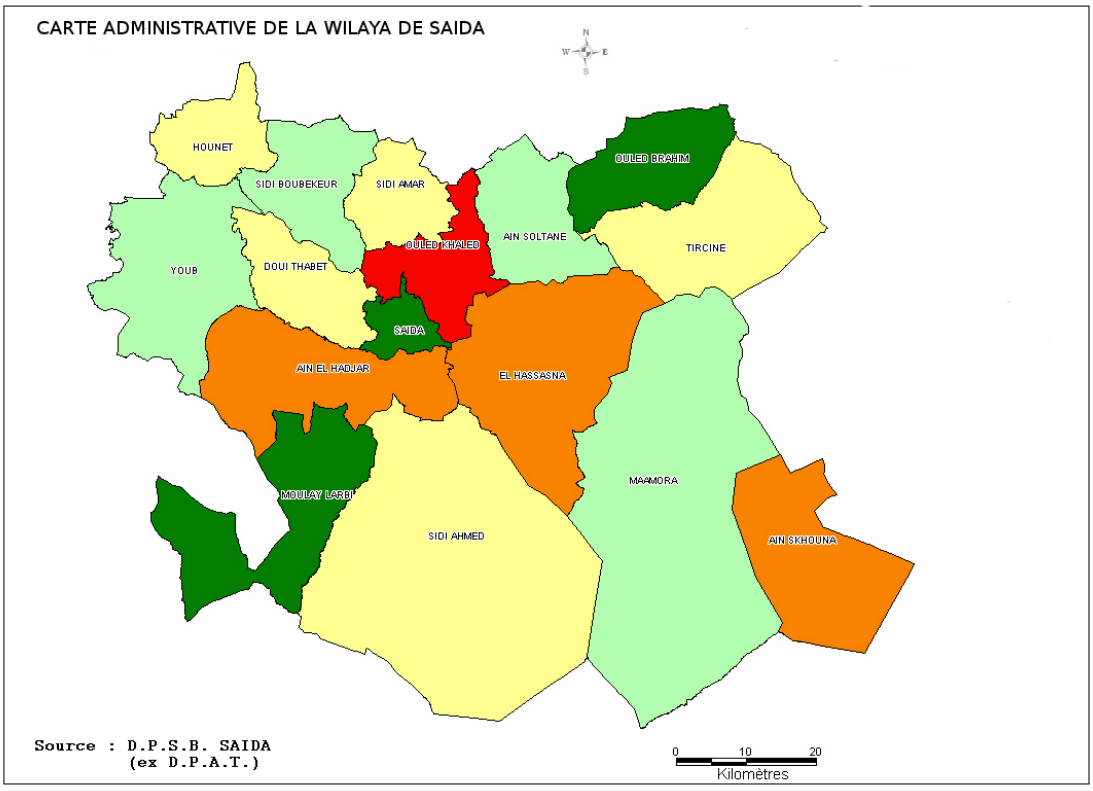

[1]الدليل الإحصائي لسنة 2013 من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

الفرع الثاني: لمحة عن متغيرات الأنشطة التنموية

من أجل أخذ لمحة عن متغيرات التنمية المحلية لولاية سعيدة قمنا بدراسة بعض الأنشطة التنموية المكونة لها وتمثلت هذه المتغيرات في نشاط الفلاحة، الصحة، التعليم، والتجارة خلال السنوات التالية: 2007، 2009، 2011، 2013.

جدول رقم(2): المتغيرات الخاصة بالنشاط الفلاحي

	2007	2009	2011	2013
المساحة الفلاحية المستعملة	070133	477471	477471	670174
إنتاج الحبوب (QX)	791070	1079675	1034664	1446651
أنتاج الأغنام (رأس غنم)	13100	11770	10600	15980

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدليل الاحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

التعليق:

يتميز النشاط الفلاحي بولاية سعيدة بالتنوع حيث يعطي هذا التنوع أهمية للمنطقة في هذا النشاط فمن خلال الجدول نلاحظ أن المساحات الفلاحية المستعملة وإنتاج الحبوب يتزايد وهذا راجع إلى دعم القطاع الفلاحي المتمثل في منح القروض الفلاحية، مسح الديون للفلاحين، والدعم الريفي، وما إلى غير ذلك.

جدول رقم(3): المتغيرات الخاصة بالنشاط الصحي

	2007	2009	2011	2013
الأطباء	406	436	512	529
عدد المستوصفات وعيادات الأمومة	26	26	28	24
الصيادلة	63	62	87	99

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدليل الإحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

التعليق:

من الجدول نستخلص أن القطاع الصحي في تحسن مستمر حيث نلاحظ ارتفاع عدد الأطباء والصيادلة والثبات النسبي لعدد المستوصفات وهذا يعود إلى الاهتمام بالتأهيل العلمي للأطباء والصيادلة وتكوينهم، وكذلك تقديم التسهيلات اللازمة.

جدول رقم(4): المتغيرات الخاصة بالنشاط التعليمي

	2007	2009	2011	2013
معدل التمدرس لـ 6 سنوات	96,62	98,08	98,02	98,78
معدل التمدرس ما بين 6 و 15 سنة	82,81	85,00	85,91	97,90
معدل التمدرس مابين 15و19	38,70	40,34	62,30	96,72

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدليل الإحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

التعليق:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالتعليم أن الولاية تتوفر على منشآت تعليمية معتبرة تساهم في رفع المستوى التعليمي في كل المستويات التعليمية مع إعطاء الأولوية للتعليم في المراحل المتقدمة للتعليم الابتدائي و المتوسط و كذا الثانوي فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة التمدرس وهذا يعود إلى زيادة النمو الديموغرافي واهتمام الدولة بالمنظومة التعليمية، والعمل على تخفيض نسبة الأمية.

جدول رقم(5): المتغيرات الخاصة بالنشاط التجاري

	2007	2009	2011	2013
عدد التجار الطبيعيين	11070	13195	14353	13333
عدد التجار المعنويين	483	567	594	614
عدد تجار الأعمال	5956	6705	5862	5855

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الدليل الإحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد التجار على مستوى الولاية وهذا بفضل قروض دعم وتشغيل الشباب الممنوحة، والتوسع العمراني.

استنتاج:

نستنتج خلال السنوات 2007، 2009، 2011، 2013 ارتفاع في متغيرات التنمية المحلية للولاية وهذا راجع للسياسة التنموية المتبعة بالولاية وانتشار الوعي الثقافي بضرورة العمل والإنجاز.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

بغية تصنيف الإمكانيات التنموية لولاية سعيدة قمنا بجمع البيانات المتوفرة حول الدراسة حيث سيتم تحليلها باستخدام أسلوب التحليل الى مركبات أساسية وأسلوب التحليل التمييزي، وقد بلغ مجموع المتغيرات64 متغير على16 بلدية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS V20.

وقد كانت الإمكانيات التنموية للولاية تتمثل في:

-إمكانيات ديموغرافية كالسكان الحضر، وسكان الريف.

-إمكانيات اجتماعية كالتعليم والنقل.

-إمكانيات تجارية كالاستيراد والتصدير، تجار الجملة والتجزئة، وتجار الأعمال.

-إمكانيات فلاحية كالإنتاج الحيواني والزراعي.

جدول رقم(6): متغيرات الدراسة

السكان الحضر	عدد المستوصفات وعيادات الأمومة
سكان الريف	عدد قاعات العلاج
التشغيل الكلي	عدد تجار المنتجات الصناعية
معدل النشاط	عدد تجار المنتجات التقليدية
متوسط حجم الأسر	عدد تجار الجملة

المساحة الفلاحية المستعملة	عدد تجار التصدير والاستيراد
المساحة الغابية	عدد تجار التجزئة
المساحة المسقية	عدد تجار قطاع الخدمات
مؤش ر الاخضرار	عدد المؤسسات التجارية للمنتجات الصناعية
إنتاج الحبوب	عدد المؤسسات التجارية للمنتجات التقليدية
إنتاج الخضر	عدد مؤسسات التجارية للتصدير والاستيراد
إنتاج الأشجار المثمرة	عدد مؤسسات تجار الجملة
إنتاج العنب	عدد المؤسسات التجارية لقطاع الخدمات
عدد الأبقار	العدد الإجمالي لتجار التجزئة
عدد الأغنام	عدد مكاتب البريد والاتصال
عدد الماعز	عدد شبابيك البريد والاتصال
عدد الأحصنة	كثافة الخط الهاتفي لكل 100
معدل الربط بالكهرباء	ساكن عدد المشتركين في الانترنت
معدل الربط بالغاز	النقل الجماعي
متوسط معدل التلاميذ لكل أستاذ في الابتدائي	سيارات الأجرة
متوسط معدل التلاميذ لكل أستاذ في المتوسط	عدد سيارات نقل البضائع
معدل النجاح في شهادة التعليم المتوسط	شبكة الطرقات
متوسط معدل التلاميذ لكل أستاذ في الثانوي	عدد الحرفيين
معدل النجاح في البكالوريا	معدل التأطير في البلديات
معدل التمدرس لـ 6 سنوات	عدد الجمعيات
معدل التمدرس بين 6 و 15 سنة	عدد المفرغات العشوائية
معدل التمدرس بين 15 و 19 سنة	عدد المفرغات المهيأة
الأطباء العامون	الوحدات الصناعية الملوثة
الأطباء المتخصصون	عدد السكان الأميين
الصيادلة جراحو الأسنان	عدد السكان المتعلمين
تقنيو شبه الطبي	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدليل الإحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

المبحث الثاني: تحليل مخرجات التحليل إلى مركبات أساسية

المطلب الأول: تحليل المركبات الأساسية

التحليل العاملي عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة. ويبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة أو المكونات الأساسية التي لا ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطا عاليا، ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول، كما يحدد التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل الثاني، ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع وهكذا تستمر العملية، حتى تصبح جميع التباينات محسوبة حيث يتم إيقاف العملية بعد استخراج عدد قليل من العوامل.[1]

من بين طرق التحليل العاملي الأكثر استخداما طريقة تحليل المركبات الأساسية وتطبق على المتغيرات الكمية المستمرة المرتبطة فيما بينها مسبقا، حيث تسمح بوصف جداول "المتغيرات– المفردات" الكمية ذات الأبعاد الكبيرة هدفها الأساسي اختزال المعطيات.[2]

مفاهيم عامة حول التحليل العنقودي :

هناك بعض المصطلحات أو التعبيرات التي ينبغي فهم معانيها ومناقشتها قبل بدء تناول التحليل العاملي بالشرح والتفسير، ومن أهم هذه المصطلحات:[3]

أ. تشبعات العامل (Factor Loading):

هي القيم التي تمثل مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصلية والعوامل المشتقة، وهي بهذا تمثل الأسس التي تحدد تبعية المتغير للعوامل المشتقة، فكلما كبرت قيمة التشبع كان كذلك بمثابة دلالة على قرب التصادق المتغير بعامله.

---

[1] محفوظ جوده، **"التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام SPSS"**، ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني https://www.researchgate.net/publication/260228936_SPSS_althlyl_alahsayy_almtqdm_bastkhdam، يناير 2007.

[2] Harrar sabiha, Elément d'aide à la décision dans l'analyse territoriale Application de l'ACP sur la région Nord-Ouest, Revue El Wahat pour les recherches et les Etudes 118-134, http://elwahat.univ-ghardaya.dz, (2014).

[3] رزين عكاشة، **مطبوعة في "التحليل الاحصائي باستخدام SPSS"**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 84_85.

ب. الاشتراكات (Communalities):

هي عبارة عن مجموع إسهام المتغيرات في العوامل المشتقة، وتعرف رياضيا بأنها مجموع مربعات تشبعات المتغيرات بالعامل المشتق، أو يمكن التعبير عنها "أن اشتراكية المتغير هي مجموع مربعات تشبعات المتغير بالعوامل المستخلصة".

ت. قيم الجذور الكامنة (Eigenvalues):

هي قيم مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل على حدى، ويتحدد عدد العوامل المشتقة على أساس قيم الجذور الكامنة والتي تزيد عن الواحد الصحيح والتي تسمى بنقطة التوقف أو أن يكون التباين المفسر بالعامل لا يقل عن.10%.

ث. تدوير العوامل:

بعد التوصل إلى العوامل وتشبعاتها، تأتي عملية تدوير العوامل إلى مكان آخر يساعد في تفسيرها، إن الهدف الأساسي من تدوير العوامل هو التوصل إلى تشكيلة مناسبة للعوامل يمكن تفسيرها، وبالتالي فإن تدوير العوامل يساعد في تفسير العومل تفسيرا منطقيا.

وهناك طريقتان لتدوير العوامل:[1]

- **التدوير المتعامد Orthogonal:**

يفترض التدوير المتعامد أن العوامل غير مترابطة وبالتالي فهو يتميز بالبساطة حيث أنه يكون من السهل نسبيا التعامل مع العوامل المتعامدة من حيث حسابها ورسمها فالعوامل المتعامدة مستقلة عن بعضها والارتباط بينها يكون معدوما.

- **التدوير المائل Oblique:**

يعتبر التدوير المائل ملائما للحياة العملية وذلك بسبب تداخل وارتباط المتغيرات في الموضوع الواحد وعدم إمكانية تفسيره بعوامل مستقلة عن بعضها استقلالا تاما.

[1]محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره.

ج. تفسير العوامل:

لكي نتمكن من تفسير العوامل فإنه ينبغي ملاحظة أي مجموعة من المتغيرات لها تشبع أكبر على عامل محدد، ومن ثم ملاحظة ما هي الصفة العامة المشتركة لهذه المتغيرات، وهذا ما يساعد في إجابة السؤال عن ماذا يمثل العامل واتخاذ القرار بالتسمية المناسبة لهذا العامل.[1]

المطلب الثاني: شروط تطبيق أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية

1. مصفوفة الارتباطات:

مصفوفة الارتباطات هي تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل إلى مركبات أساسية، حيث يجب أن تكون هذه المصفوفة مختلفة عن مصفوفة الوحدة وأن يكون محددها أكبر من (0,000) وهذا ما تظهره النتائج، حيث بلغت قيمة المحدد في (0,0051)2007، وفي 2009 بلغ (0,0052)، وفي 2011كان محدد مصفوفة الارتباطات (0,0069)، أما في 2013 فبلغت قيمة المحدد(0,0062)، أي أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي وعليه نستطيع استخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية.[2]

2. اختبار KMO et Bartlett's:

جدول رقم(7):نتائج اختبارKMO et Bartlett's

السنوات	2007	2009	2011	2013
اختبار KMO	0,700	0,655	0,557	0,579
اختبار Bartlett's	0,000	0,000	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

التعليق:

من خلال ملاحظة نتائج اختبار **KMO** الذي يقيس مدى كفاية عدد أفراد العينة حيث يجب أن تكون قيمته أكبر من (0,50)حتى تكون العينة كافية وهذا ما تظهره نتائج هذا الاختبار للسنوات 2007، 2009، 2011، 2013 حيث كانت قيمه على التوالي 0,700، 0,655، 0,557، 0,579وعليه أفراد العينة

[1]رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 88_89.
[2]أنظر الملحق رقم (3) ص90

كافي لإجراء أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية. أما فيما يخص اختبار **Bartlett's** وهو عبارة عن مؤشر للعلاقة بين المتغيرات إذ يجب أن يكون مستوى الدلالة لهذه العلاقة أقل من (0,005)حتى نستطيع التأكيد على أن هذه العلاقة دالة إحصائيا، وهذا ما تظهره نتائج الاختبار لكل السنوات هي (0,000) وهي أقل من (0,05)وعليه هذه العلاقة دالة إحصائيا.

بما أن شرط اختبار KMO و Bartlett's محقق نستطيع تحليل بيانات سنة 20، 2009، 2011، 2013 بتطبيق أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية.

المطلب الثاني: تفسير مخرجات التحليل إلى المركبات الأساسية

جدول رقم(8): نوعية التمثيل

السنوات	2007		2009		2011		2013	
البلديات	أول	مستخلصة	أول	مستخلصة	أول	مستخلصة	أول	مستخلصة
سعيدة	1	0,350	1	0,984	1	0,961	1	0,151
ذوي ثابت	1	0,981	1	0,998	1	0,990	1	0,986
عين الحجر	1	0,978	1	0,991	1	0,984	1	0,996
أولاد خالد	1	0,975	1	0,931	1	0,963	1	0,991
مولاي العربي	1	0,977	1	0,872	1	0,976	1	0,995
يوب	1	0,996	1	0,928	1	0,914	1	0,997
هونت	1	0,970	1	0,954	1	0,989	1	0,996
سيدي اعمر	1	0,992	1	0,939	1	0,957	1	0,993
سيدي بوبكر	1	0,985	1	0,996	1	0,964	1	0,944
حساسنة	1	0,991	1	0,933	1	0,988	1	0,982
المعمورة	1	0,929	1	0,949	1	0,971	1	0,966
سيدي احمد	1	0,982	1	0,968	1	0,965	1	0,993
عين السخونة	1	0,829	1	0,767	1	0,953	1	0,994

أولاد ابراهيم	1	0,992	1	0,914	1	0,960	1	0,988
تيرسين	1	0,991	1	0,944	1	0,969	1	0,993
عين السلطان	1	0,974	1	0,989	1	0,954	1	0,997

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

التعليق:

من خلال نتائج جداول نوعية التمثيل للسنوات 2007، 2009، 2011، 2013نلاحظ أن قيم الاشتراكات توضح مساهمة كل متغير في البيانات المكثفة حول العوامل المشتقة مجتمعة حيث تراوحت نسب التباين لسنة 2007 ما بين 82%و 99% إلا أن بلدية سعيدة كانت نسبة تباينها 35%، وفي سنة 2009 تراوحت نسب التباين ما بين 76%و 99%، وفي 2011كانت نسب التباين ما بين 91%و 99%، في 2013 تراوحت نسب التباين ما بين 94% و 99% إلا أن بلدية سعيدة كانت نسبة تباينها15% .

جدول رقم(9): تفسير التباين بعد التدوير

السنوات	العوامل	الجذور الكامنة	التفسير%	التراكمي
2007	العامل 1	8,991	56,194	56,194
	العامل 2	4,343	27,144	83,338
	العامل 3	1,560	9,748	93,086
2009	العامل 1	9,593	59,953	59,953
	العامل 2	4,339	27,116	87,069
	العامل 3	1,125	7,031	94,100
2011	العامل 1	8,239	51,494	51,494
	العامل 2	5,950	37,188	88,681
	العامل 3	1,268	7,926	96,608
2013	العامل 1	7,912	49,448	49,448
	العامل 2	4,736	29,597	79,045
	العامل 3	2,314	14,463	93,508

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

التعليق:

من خلال النتائج المستخلصة من مخرجات البرنامج نجد أن هناك3 عوامل أساسية لأنها اكبر من 1 تتحكم في الظاهرة المدروسة تصنيف الإمكانيات التنموية لولاية سعيدة أي أن أسلوب المركبات اختزل العلاقة بين المتغيرات إلى3 عوامل تمثل نسبة معينة من معلومات المتغيرات,حيث ان العامل الاول في سنة 2007 مثل ما نسبته (56,195 %)، أما في سنة 2013 فمثل ما نسبته (59,953%)، وفي 2011 بلغت نسبة لتمثيل (51,494%)، وفي 2013 (49,449%)، أما بالنسبة للعامل الثاني فقد مثل ما نسبته (27,144%)و(27,116%،)أما في 2011 و 2013 فمثل ما نسبته 37,188% و 29,597% على التوالي، وفيما يخص العامل الثالث فقد كانت نسبة التمثيل للسنوات 2007، 2009، 2011، 2013 على التوالي (9,748%)، (7,031%)، (7,926%،)، (14,463%)، أي أن العوامل الثلاثة لسنة 2007 مثلت ما نسبته 93,086% من مجموع المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات، وفي 2009 مثلت (94,1%)، وفي (96,608%)2011 أما في 2013 فقد بلغت نسبة التمثيل (93,508%).

جدول رقم(10): مصفوفة العوامل بعد التدوير

	2007			2009		
	العامل 1	العامل 2	العامل 3	العامل 1	العامل 2	العامل 3
سعيدة						0,988
ذوي ثابت	0,921			0,967		
عين الحجر	0,830			0,791		
أولاد خالد	0,866			0,927		
مولاي العربي	0,917			0,702		
يوب	0,980			0,804		
هونت	0,929			0,809		
سيدي اعمر	0,765			0,968		
سيدي بوبكر	0,957			0,965		
الحساسنة	0,982			0,708		

المعمورة	0,677				0,931	
سيدي احمد	0,868				0,777	
عين السخونة			0,819		0,874	
أولاد ابراهيم		0,960		0,948		
تيرسين		0,948		0,877		
عين السلطان		0,932		0,946		

	2011			2013		
	العامل 1	العامل 2	العامل 3	العامل 1	العامل 2	العامل 3
سعيدة			0,974			
ذوي ثابت	0,969			0,712		
عين الحجر		0,863			0,746	
أولاد خالد	0,842				0,816	
مولاي العربي		0,944		0,872		
يوب	0,794				0,763	
هونت	0,990			0,798		
سيدي اعمر	0,977			0,893		
سيدي بوبكر	0,946			0,842		
الحساسنة		0,990			0,697	
المعمورة		0,981			0,918	
سيدي احمد		0,885				0,754
عين السخونة		0,973				0,987
أولاد ابراهيم	0,972			0,987		
تيرسين	0,919			0,961		
عين السلطان	0,958			0,987		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

جدول رقم(11): تصنيف المتغيرات حسب العوامل

	العامل 1	العامل 2	العامل 3
2007	السكان الحضر	إنتاج البقول إنتاج الحبوب المساحة الفلاحية المستعملة	سكان الريف إنتاج الأغنام إنتاج الماعز
2009	إنتاج الحبوب إنتاج البقول إنتاج الأشجار المثمرة	المساحة الفلاحية المستعملة إنتاج الأغنام	السكان الحضر
2011	إنتاج البقول إنتاج الأشجار المثمرة	المساحة الفلاحية المستعملة الأراضي الغابية انتاج الأغنام	السكان الحضر
2013	إنتاج البقول إنتاج الحبوب	السكان الحضر	المساحة الفلاحية المستعملة الأراضي الغابية إنتاج الأغنام

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

التعليق:

تبين مصفوفة المكونات بعد التدوير عوامل التحليل لكل متغير على كل عامل من العوامل الثلاثة وذلك باستخدام طريقة Varimax.

بالاعتماد على مصفوفة المكونات بعد التدوير يمكن استنتاج ما يلي:

استنتاجات سنة 2007:

العامل الأول: يضم كل من بلدية ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، الحساسنة، المعمورة، سيدي احمد وهو ما يعكس الإمكانات الحضارية للولاية، حيث فسر ما قيمته(56,194%).

العامل الثاني: يضم كل من بلدية أولاد ابراهيم، تيرسين، وعين السلطان وهو ما يعكس الإمكانات الزراعية للولاية حيث فسر ما قيمته (27,44%).

العامل الثالث: يضم بلدية عين السخونة وهو يعكس الإمكانات الرعوية للولاية حيث فسر ما قيمته (9,748%).

استنتاجات سنة2009:

العامل الأول: يضم كل من بلدية ذوي ثابت، عين الحجر ، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، الحساسنة، أولاد ابراهيم، تيرسين، عين السلطان وهو يعكس الإمكانات الزراعية للولاية حيث فسر ما قيمته(59,953%).

العامل الثاني:يضم كل من بلدية المعمورة، سيدي احمد، عين السخونة وهو يعكس الإمكانات الرعوية حيث فسر ما قيمته (27,116%).

العامل الثالث:يضم بلدية سعيدة وهو يعكس الإمكانات الحضارية للولاية حيث فسر ما قيمته (7,031%).

استنتاجات سنة2011:

العامل الأول: يضم كل من بلدية ذوي ثابت، أولاد خالد، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، أولاد ابراهيم، تيرسين، عين السلطان وهو يعكس الإمكانات الزراعية للولاية حيث فسر ما قيمته (51,494%).

العامل الثاني: يضم كل من بلدية عين الحجر، مولاي العربي، الحساسنة، المعمرة، سيدي احمد، عين السخونة وهو ما يعكس الإمكانات الرعوية للولاية حيث فسر ما قيمته (37,188%).

العامل الثالث: يضم بلدية سعيدة وهو يعكس الإمكانات الحضارية للولاية حيث فسر ما قيمته (7,926%).

استنتاجات سنة2013:

العامل الأول: يضم كل من بلدية ذوي ثابت، مولاي العربي، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، أولاد ابراهيم، تيرسين، عين السلطان وهو يعكس الإمكانات الزراعية للولاية حيث فسر ما قيمته (49,448%).

العامل الثاني: يضم كل من بلدية عين الحجر، أولاد خالد، يوب، الحساسنة، المعمورة وهو يعكس الإمكانات الحضارية للولاية حيث فسر ما قيمته (29,579%).

العامل الثالث: يضم كل من بلدية سيدي احمد وعين السخونة وهو يعكس الإمكانات الزراعية للولاية حيث فسر ما قيمته .(14,493%).

وبعد الدراسة تبين أن هناك ثلاثة مناطق تمثل الإمكانات التنموية لولاية سعيدة حيث تمثلت في:

المنطقة الأولى:وتمثل الإمكانات الزراعية

المنطقة الثانية:تمثل الإمكانات الرعوية

المنطقة الثالثة: تمثل الإمكانات الحضرية العمرانية

الجدول رقم(12):تصنيف البلديات حسب مخرجات التحليل إلى مركبات أساسية

المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	المنطقة الثالثة
ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، أولاد ابراهيم، تيرسين، عين السلطان.	الحساسنة، المعمورة، سيدي احمد، عين السخونة	سعيدة

المصدر:من إعداد الطلبة

الشكل رقم (2): يمثل خريطة ولاية سعيدة بعد التصنيف حسب التحليل إلى مركبات أساسية

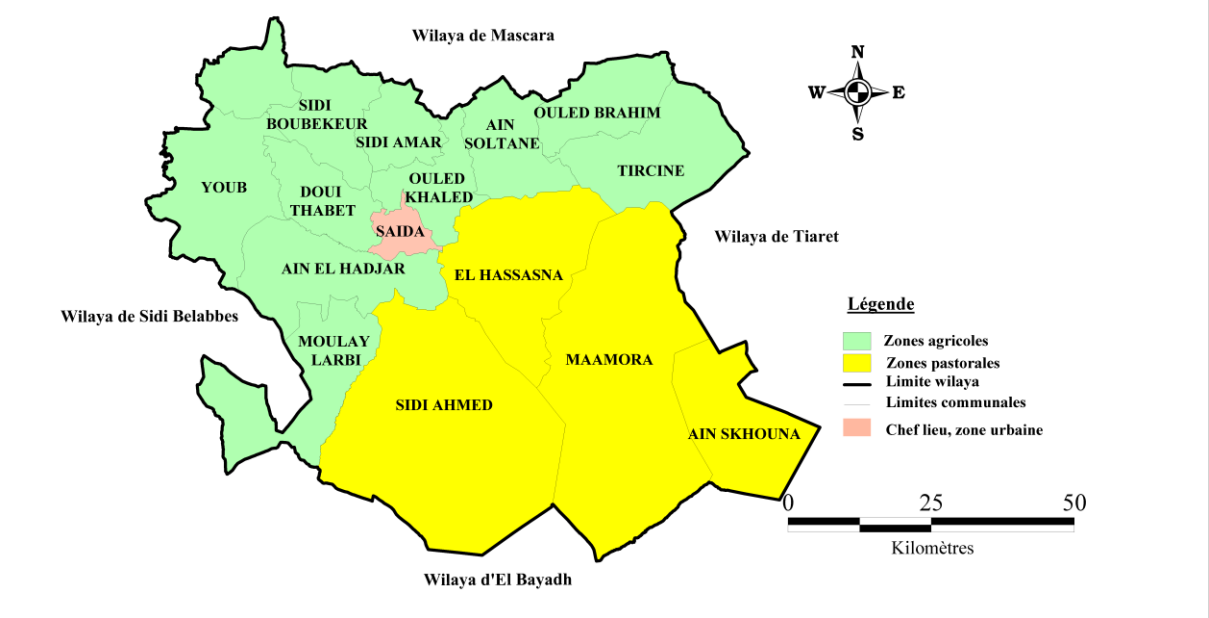

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق:

يمثل الشكل خريطة ولاية سعيدة بعد التصنيف حسب مخرجات التحليل إلى مركبات أساسية حيث يمثل اللون الأصفر الإقليم ذو الإمكانيات الرعوية ويضم بلدية سيدي احمد، المعمورة، الحساسنة، وعين السخونة، واللون الوردي الإقليم ذو الإمكانيات الحضرية العمرانية ويضم بلدية سعيدة، أما اللون الأخضر فيمثل الإقليم الزراعي ويضم كل من بلدية ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، اولاد ابراهيم، تيرسين، وعين السلطان.

المبحث الثالث: تحليل مخرجات التحليل العنقودي

المطلب الأول: التحليل العنقودي

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التحليل العنقودي

إن التحليل العنقودي يهدف الى إيجاد مجموعة من العناقيد أي إيجاد مجموعات متجانسة قدر الإمكان فيما بينها من خلال خصائصها ومكوناتها من المتغيرات أو المفردات.

الهدف من التحليل العنقودي هو إيجاد تصنيفات وتأكيد تصنيفات لمجموعة من المفردات من خلال المسافة الثنائية فيما بينها حيث يجب أن تكون هذه المجموعات متجانسة فيما بينها قدر الإمكان.[1]

والمصطلحات المستخدمة في التحليل العنقودي هي:[2]

1-العنقود (The Cluster): ويقصد به مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها البعض طبقا لمجوعة من الخواص بحيث أن العنقود يحوي العناصر الأكثر تجانسا وفي الوقت نفسه تكون العناصر بين العناقيد مختلفة أكثر ما يمكن

2- العنصر (The Object): ويقصد به عنصر الدراسة ويستعمل بمعناه الواسع في تمثيل الأشياء من أبسطها الى أعقدها.

3- المسافة (The Distance): هي تصور للتماثل بين العناصر والتعامل معها ولها خواص من أهمها المسافة لا تكون سالبة.

4-الشجرة(Tree): هي عبارة هن تمثيل بياني لعمليات العنقدة المختلفة على مجموعة من العناصر وفقا لدرجات مقياس التماثل المرافقة لكل عملية عنقدة وتتألف الشجرة من الجذر والعناصر المغادرة والندب وارتفاع الشجرة.

---

[1] جلولي محمد، **"تنميط وتصنيف الإمكانيات التنموية المحلية بإستخدام أساليب التصنيف"**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2016. ص 103.

[2] فؤاد عبده اسماعيل المخلافي، **"تصنيف وتمييز المحافظات اليمنية بحسب مصادر الدخل الفردي باستخدام أسلوبي التحليل العنقودي والتحليل التمييزي"**، ورقة بحثية مقدمة في جامعة الناصر، اليمن.

الفرع الثاني: خطوات التعنقد:

- حساب مصفوفة المسافة أو مصفوفة الإرتباط أو مصفوفة التشابه.

- يتم ربط العنصرين الذين تكون المسافة بينهما أقصر المسافات ضمن المصفوفة المحسوبة في الخطوة السابقة، وفي حالة وجود مسافات متساوية فبالإمكان إجراء عملية الربط لأكثر من عنصرين في مرحلة واحدة (العنصرين معا).

- يتم حساب مصفوفة المسافة الجديدة التي تأخذ بنظر الإعتبار التغيرات التي حصلت في المصفوفة الثانية.

- يتم الإستمرار بعملية الربط حتى الوصول الى شجرة العناقيد.

المطلب الثاني: تحليل نتائج التحليل العنقودي

الفرع الأول: تحليل مصفوفات المسافات

مصفوفة المسافة لسنة 2007:

من خلال مصفوفة التقارب نلاحظ أن أصغر قيمة كانت بين بلدية عين الحجر وبلدية يوب حيث كانت تساوي (28.85) ما يدل على وجود تقارب وتشابه بين إمكانيات هذه البلديات، في حين سجلت أكبر قيمة بين تيرسين وسعيدة بقيمة (656.654) ما يدل على وجود تفاوتات في الخصائص التنموية وعدم تشابهها في الإمكانيات الخاصة بالبلديتين.[1]

مصفوفة المسافة لسنة 2009:

من خلال مصفوفة التقارب نلاحظ أن أصغر قيمة كانت بين بلدية دوي ثابت وهونت (26.49) ما يدل على وجود تقارب وتشابه بين إمكانيات هذه البلديات، في حين سجلت أكبر قيمة بين تيرسين وسعيدة بقيمة(645.52)، ما يدل على وجود تفاوتات في الخصائص التنموية وعدم تشابهها في الإمكانيات الخاصة بالبلديتين.[2]

[1] أنظر الملحق رقم (14) ص 123
[2] أنظر الملحق رقم(124) ص 124

مصفوفة المسافة لسنة 2011:

من خلال مصفوفة التقارب نلاحظ أن أصغر قيمة كانت بين بلدية تيرسين وعين السلطان بقيمة (24.15)، في حين سجلت أكبر قيمة بين تيرسين وسعيدة (647.97)، ما يدل على وجود تفاوتات في الخصائص التنموية وعدم تشابهها في الإمكانيات الخاصة بالبلديتين.[1]

مصفوفة المسافة لسنة 2013:

من خلال مصفوفة التقارب نلاحظ أن أصغر قيمة كانت بين بلدية دوي ثابت وهونت (27.18)، وهذا ما يدل على وجود تقارب وتشابه بين الإمكانيات التنموية للبلديتين، أما أكبر قيمة فقد سجلت بين بلدية بين بلدية سعيدة وعين السلطان بقيمة (646.66) وهذا ما يدل على إختلاف الخصائص التنموية للبلديتين.

من خلال مصفوفات المسافات للسنوات المذكورة تم التأكيد على تشابه و تقارب الإمكانيات التنموية لبلديتي هونت و دوي ثابت في كل من سنة 2009 و 2013 أما في سنة 2007 فقد أكدت على تقارب بلديتي عين الحجر ويوب أما سنة 2011 تيرسين وعين السلطان. وهذا يدل على عدم وجود تفاوتات في الإمكانيات التنموية أما بالنسة للقيم الكبرى التي سجلت فأكدت على وجود تفاوتات كبيرة في الإمكانيات التنموية بين كل من بلديتي تيرسين وسعيدة و سعيدة وسيدي أحمد.[2]

[1] أنظر الملحق رقم(14) ص 125
[2] أنظر الملحق رقم (14) ص 126

الفرع الثاني: تحليل التمثيل الشجري الهرمي

الشكل رقم (3): التمثيل الشجري لسنة2007

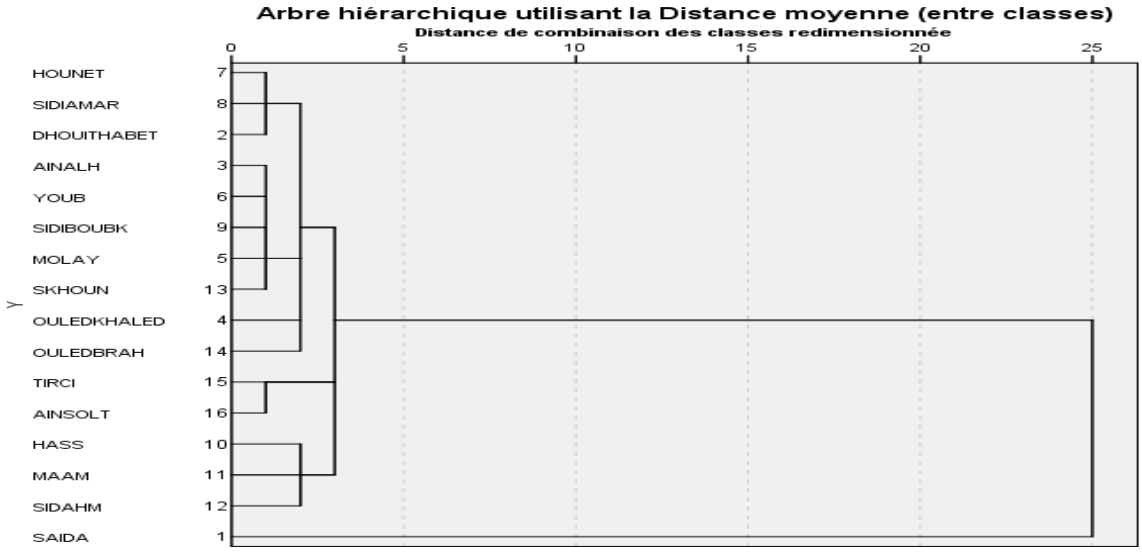

المصدر: من مخرجات برنامج spss v20

جدول رقم (13): الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2007:

البلديات	الحالات الممكنة		
	عنقودين	3 عناقيد	5 عناقيد
سعيدة	1	1	1
دوي ثابت	2	3	5
عين الحجر	2	3	5
اولاد خالد	2	3	5
مولاي عربي	2	3	5
يوب	2	3	5
هونت	2	3	5
سيدي اعمر	2	3	4
سيدي بوبكر	2	3	5
الحساسنة	2	3	3
المعمورة	2	2	3

سيدي احمد	2	2	3
عين السخونة	2	2	2
اولاد ابراهيم	2	3	4
تيرسين	2	2	4
عين السلطان	2	2	4

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss v20

التعليق:

من خلال التمثيل الشجري الهرمي والجدول أعلاه تبين لنا أنه تقسيم البلديات الى ثلاث حالات: الحالة الأولى ضمت عنقودين العنقود الأول ضم بلدية سعيدة والعنقود الثاني ضم باقي البلديات، أما الحالة الثانية فقد ضمت ثلاث عناقيد العنقود الأول ضم بلدية سعيدة أما العنقود الثاني فقد ضم كل من بلدية عين السلطان،تيرسين، عين السخونة، سيدي أحمد، المعمورة، أما العنقود الثالث فقد إشتمل على كل من دوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، الحساسنة، أولاد ابراهيم.

أما الحالة الممكنة الثالثة فقد ضمت خمسة عناقيد، العنقود الأول ضم ولاية سعيدة، العنقود الثاني عين السخونة، العنقود الثالث الحساسنة، المعمورة، سيدي احمد، العنقود الرابع سيدي اعمر، أولاد براهيم، تيرسين، عين السلطان، أما العنقود الخامس فقد ضم كل من دوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي بوبكر.

الشكل رقم (4): التمثيل الشجري لسنة2009

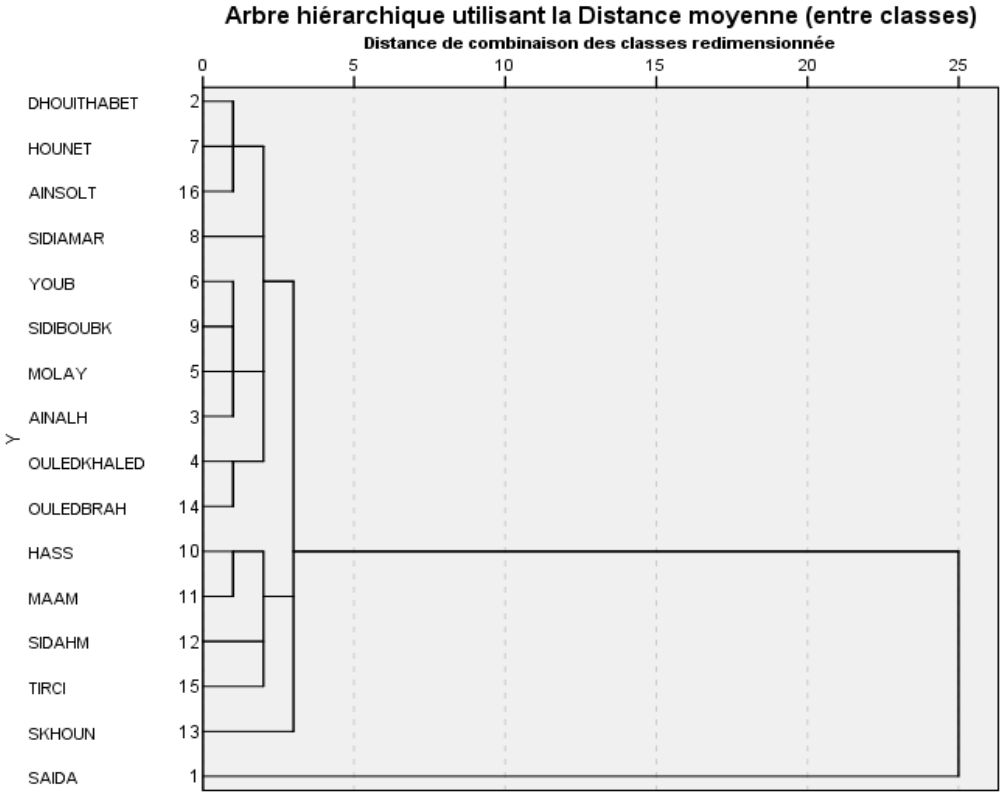

المصدر: من مخرجات spss v20

جدول رقم (14): الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2009:

البلديات	الحالات الممكنة		
	عنقودين	4 عناقيد	9 عناقيد
سعيدة	1	1	1
دوي ثابت	2	4	9
عين الحجر	2	4	7
اولاد خالد	2	4	6
مولاي عربي	2	4	7
يوب	2	4	7
هونت	2	4	9
سيدي اعمر	2	4	8
سيدي بوبكر	2	4	7
الحساسنة	2	3	5
المعمورة	2	3	5

سيدي احمد	2	3	4
عين السخونة	2	2	2
اولاد ابراهيم	2	4	6
تيرسين	2	3	3
عين السلطان	2	4	9

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على مخرجات spss v20

التعليق:

من خلال التمثيل الشجري الهرمي والجدول أعلاه تبين لنا أنه تقسيم البلديات الى ثلاث حالات ممكنة:

الحالة الأولى ضمت عنقودين، العنقود الأول ضم بلدية سعيدة، أما العنقود الثاني فقد ضم باقي بلديات ولاية سعيدة.

الحالة الثانية ضمت أربع عناقيد: العنقود الأول ضم بلدية سعيدة، أما العنقود الثاني فقد ضم عين السخونة، العنقود الثالث الحساسنة، المعمورة، سيدي أحمد، تيرسين، العنقود الرابع دوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر،سيدي بوبكر، أولاد براهيم، عين السلطان.

الحلة الثالثة ضمت تسع عناقيد: العنقود الأول ضم ولاية سعيدة، العنقود الثاني سيدي احمد، العنقود الثالث أولاد ابراهيم، العنقود الرابع المعمورة، العنقود الخامس سيدي بوبكر والحساسنة، العنقود السادس أولاد خالد، العنقود السابع عين الحجر، مولاي العربي، يوب، سيدي بوبكر، العنقود الثامن سيدي اعمر، العنقود التاسع دوي ثابت، عين السلطان.

الشكل رقم (5): التمثيل الشجري لسنة 2011

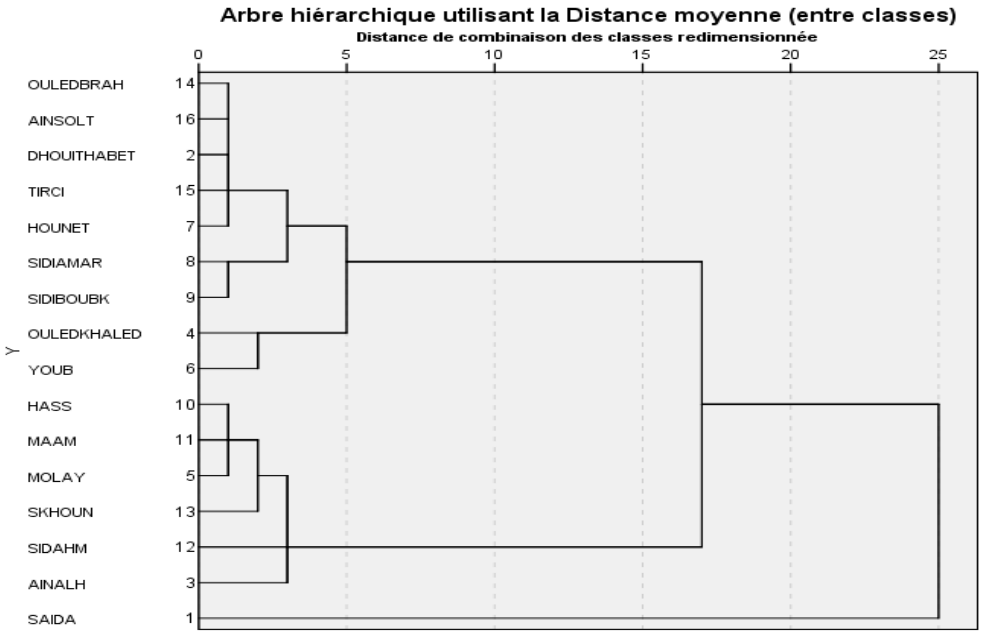

المصدر: من مخرجات spss v20

جدول رقم (15): الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري الهرمي لسنة 2011

البلديات	عنقودين	5 عناقيد
سعيدة	1	1
دوي ثابت	2	3
عين الحجر	2	3
اولاد خالد	2	3
مولاي عربي	2	3
يوب	2	3
هونت	2	3
سيدي اعمر	2	3
سيدي بوبكر	2	3
الحساسنة	2	4
المعمورة	2	4
سيدي احمد	2	4
عين السخونة	2	3
اولاد ابراهيم	2	2
تيرسين	2	5
عين السلطان	2	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss v20

من خلال التمثيل الشجري الهرمي والجدول اعلاه تبين لنا أنه تقسيم البلديات الى حالتين ممكنتين:

الحالة الأولى ضمت عنقودين العنقود الأول ضم بلدية سعيدة والعنقود الثاني ضم باقي البلديات.

أما الحالة الثانية فقد ضمت خمس عناقيد، العنقود الأول ضم ولاية سعيدة، العنقود الثاني أولاد ابراهيم، أما العنقود الثالث ضم دوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، عين السخونة، أما بالنسبة للعنقود الرابع فقد اشتمل على بلدية الحساسنة، المعمورة، سيدي احمد، والعنقود الخامس ضم كل من بلديتي تيرسين وعين السلطان.

الشكل رقم (6): التمثيل الشجري لسنة 2013

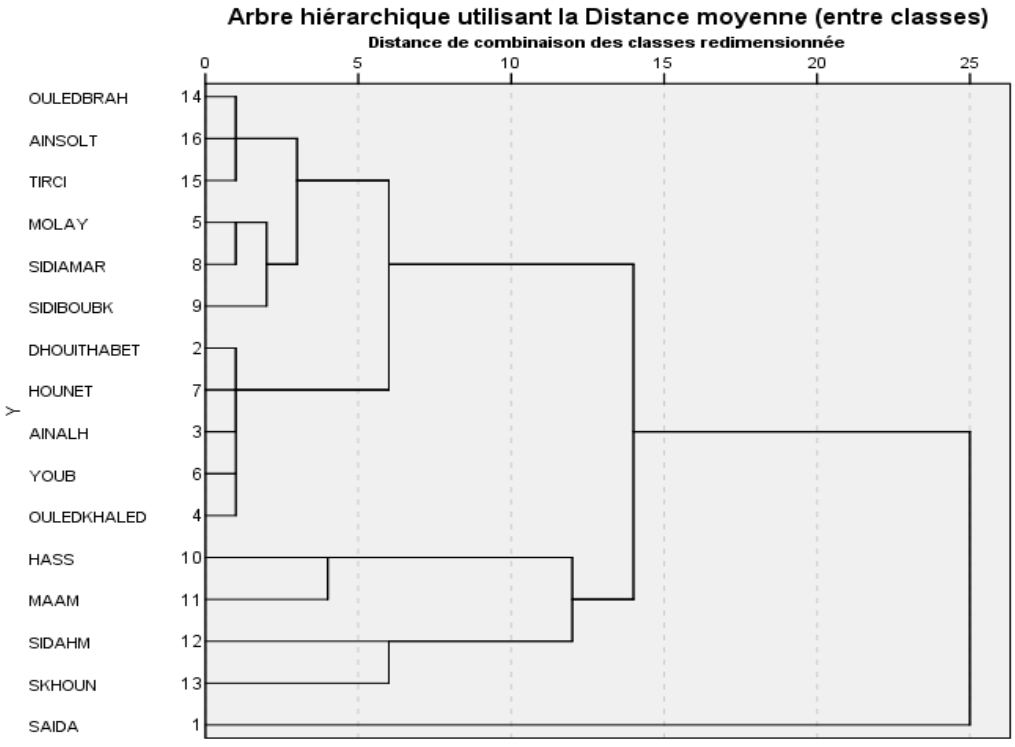

المصدر: من مخرجات برنامج spss v20

جدول رقم (16): الحالات الممكنة للعناقيد من خلال التمثيل الشجري لسنة 2013

	الحالات الممكنة		
البلديات	عنقودين	4 عناقيد	9 عناقيد
سعيدة	1	1	1
دوي ثابت	2	4	9
عين الحجر	2	4	6
اولاد خالد	2	2	2
مولاي عربي	2	4	6
يوب	2	4	6
هونت	2	4	9
سيدي اعمر	2	4	9
سيدي بوبكر	2	4	6
الحساسنة	2	3	4
المعمورة	2	4	8
سيدي احمد	2	3	3
عين السخونة	2	4	6
اولاد ابراهيم	2	4	5
تيرسين	2	4	8
عين السلطان	2	4	7

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss v20

التعليق:

من خلال التمثيل الشجري الهرمي والجدول أعلاه تبين لنا أنه تقسيم البلديات الى ثلاث حالات ممكنة:

الحالة الممكنة الأولى وتضم عنقودين: العنقود الأول ويضم ولاية سعيدة، أما العنقود الثاني فيضم باقي بلديات الولاية.

الحالة الممكنة الثانية وتضم أربع عناقيد: العنقود الأول ضم بلدية سعيدة، العنقود الثاني عين الحجر، العنقود الثالث سيدي احمد، العنقود الرابع ضم كل من دوي ثابت، عين الحجر، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، المعمورة،عين السخونة، أولادا براهيم، تيرسين، عين السلطان.

الحالة الممكنة الثالثة وضمت تسع عناقيد: العنقود الأول بلدية سعيدة، العنقود الثاني أولاد خالد، العنقود الثالث سيدي احمد، العنقود الرابع الحساسنة، العنقود الخامس أولاد براهيم، العنقود السادس عين الحجر، مولاي العربي،

يوب، سيدي بوبكر، سيدي احمد، أما العنقود السابع فقد ضم عين السلطان، العنقود الثامن المعمورة، تيرسين، العنقود التاسع دوي ثابت، هونت، سيدي اعمر.

-إستخراج العناقيد النهائية:

من خلال نتائج التحليل العنقودي والحالات الممكنة المستخرجة للعناقيد تم إستنتاج ثلاث عناقيد يمكن أن تصنف فيها بلديات إقليم سعيدة:

- العنقود الأول ويضم بلدية سعيدة وهذا ما ظهر جليا من خلال نتائج سنوات الدراسة.

- العنقود الثاني ويضم بلديات الحساسنة، المعمورة، سيدي أحمد.

- العنقود الثالث ضم كل من بلديات يوب، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، عين الحجر، تيرسين، اولاد خالد، مولاي العربي، دوي ثابت، عين السلطان، هونت، عين السخونة.

ومن هذه النتائج نلاحظ أن بلدية عين السخونة صنفت في العنقود الثالث الذي مثل لنا الإمكانيات الزراعية في نتائج التحليل الى المركبات الأساسية وهو ما يدل على أن البلدية تمتلك إمكانيات رعوية وزراعية تمكنها من تحقيق تنمية مكانية.

الجدول رقم (17): تصنيف البلديات حسب مخرجات التحليل العنقودي

الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
سعيدة	الحساسنة المعمورة سيدي أحمد	يوب، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، عين الحجر، تيرسين، أولاد خالد، مولاي العربي، دوي ثابت، عين السلطان، هونت، عين السخونة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج التحليل العنقودي

- **النتائج المتوصل إليها من التحليل إلى مركبات أساسية والتحليل العنقودي:**
- من خلال نتائج المركبات الأساسية تم التوصل الى 3 عوامل رئيسة تعكس الإمكانيات التنموية المحلية بالولاية إذ تمثلت في إمكانيات حضرية عمرانية، زراعية، رعوية.
- تميزت أغلب بلديات الولاية بالطابع الزراعي.
- من خلال التحليل العنقودي توصلنا الى أن هناك تفاوتات تنموية واضحة بين بلدية سعيدة وباقي البلديات.
- تبين لنا من خلال التحليل العنقودي أن هناك ثلاث عناقيد كل عنقود يضم مجموعة من البلديات المتشابهة الإمكانيات التنموية.
- تتميز بلدية عين السخونة بطابعها الرعوي الزراعي وهذا ما أظهرته نتائج التحليل.

خلاصة:

من خلال دراستنا التطبيقية لـ 64 متغير على 16 بلدية في إقليم ولاية سعيدة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V20 وتحليلها بأسلوبي تحليل المركبات الأساسية والتحليل العنقودي للسنوات المذكورة سالفا تم التوصل إلى أن لإقليم ولاية سعيدة يملك إمكانيات تنموية حضرية عمرانية، زراعية، ورعوية،كذلك توصلنا الى وجود تفاوتات تنموية بين بلدية سعيدة والبلديات الأخرى.

قائمة المراجع

اولا: المراجع بالغة العربية

📖اسماعيل شعباني، **"مقدمة في اقتصاديات التنمية "**، دار هومة ، الجزائر، 1997م.

📖أيمن عودة المعاني ،" **الإدارة المحلية"**، دار وائل للنشر ، عمان الأردن، 2010.

📖ثائر مطلق محمد عياصرة، **"التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية "**، دار الحامد للنضر والتوزيع،عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 2008

📖حسن عمر، **"التطور الاقتصادي"**، دار الفكر العربي، مصر، 1988.

📖رشيد أحمد عبد اللطيف، **"أساليب التخطيط للتنمية"**، المكتبة الجامعية، الجزائر،2002

📖سعد حسين فتح الله، **"التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتجيات والنتائج"**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.

📖سلامة رمزي علي إبراهيم، **"اقتصاديات التنمية، الإسكندرية"**، منشأة المعارف، 1991م.

📖العاني مح مد جاسم شعبان ، **"الإقليم والتخطيط الإقليمي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006.

📖العاني محمد جاسم شعبان،**"التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس – نظريات وأساليب"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2007.

📖عبد الحميد عبد المطلب، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الاسكندرية"**، الدار الجامعية، 2001م .

📖عثمان محمد غنيم، **"مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999م.

📖علي إحسان شوكت، **"اقتصاديات الأقاليم"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

📖فليح حسن خلف الله،**"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم المكتبات الحديث للنشر، الأردن، 2006.

📖كامل كاظم بشير الكتاني، **"الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية "**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

📖محمد الصغير بعلي، **"قانون الادارة الجزائرية"**، دار العلوم ، الجزائر، 2004.

📖محمد بلقاسم حسن بهلول، **"سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مكانها في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999، الجزء الاول.

قائمة المراجع

📖محمد بلقاسم حسن بهلول،" **الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

📖محمد بلقاسم حسن بهلول،"**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مكانها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزء الثاني.

📖محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

📖محمد عبد الفتاح محمد،" **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية** "، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 2002م .

📖منال طلعت محمود ،" **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 .

📖ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق،" التنمية الاقتصادية "، دار المريخ، الرياض السعودية، 2006م .

📖نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، ا"**لتنمية كيف ؟ولماذا ؟**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر .

📖هوشيار معروف، "**تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

ثانيا: رسائل واطروحات

📖احمد معتوق، "**بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق سوريا، 2009.

📖ادريسي مختار، "**مقاربة الاقتصاد المكاني وإشكالية التباين** "،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة معسكر، 2013-2014.

📖 جلولي محمد، "**تنميط وتصنيف الإمكانيات التنموية المحلية بإستخدام أساليب التصنيف**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر،2016.

قائمة المراجع

📖بن نعمان محمد، "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011 -2012.

📖سلاوي يوسف، "**التنمية في إطار الجماعات المحلية**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2011-2012.

📖منصور الزين، "**آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية لاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدو نشر تاريخ الدفعة

ثالثا: مقالات

✍ إبراهيم عبد اللطيف،" **الإطار الفكري للتنمية المحلية** "، مجلة الادارة، يناير 1992

✍ توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي الموسوي، "**قياس التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق**"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر.

✍ حسين أحمد سعد الشديد، " **اللامركزية كأسلوب تنموي إقليمي لمعالجة مشكل التحضر المفرط في العراق**"، مجلة المخطط والتنمية، العدد 27، جامعة بغداد ، العراق، 2013.

✍ عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، "**الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الهاشمية**"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 2010.

✍ علي محمد ذياب، " **مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري** "، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

✍ . محمد عباس شيع، "**التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني**"، مجلة اداب البصرة، العدد 55، 2011.

✍ أهداف الألفية الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ديسمبر 2003.

رابعا: تظاهرات علمية

قائمة المراجع

- الحبيتري نبيلة وبلهادف رحمة،" **الاستثمار في المنشات المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية** "، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة مستغانم الجزائر، 2013.

- محمد السيد طلبة، محمود أحمد المرسي المرسي ، " **تحديات الإدارة في التخطيط المكاني**"، المنتدى الوزاري الأول للإسكان والتنمية الحضرية، مصر، ص 04.

- فؤاد عبده اسماعيل المخلافي، "**تصنيف وتمييز المحافظات اليمنية بحسب مصادر الدخل الفردي باستخدام أسلوبي التحليل العنقودي والتحليل التمييزي**"، ورقة بحثية مقدمة في جامعة الناصر، اليمن.

خامسا: وثائق

- الدليل الاحصائي لسنة 2013 من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سعيدة

قرارات ومراسيم

الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 94-321 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 67، 14 أكتوبر 1994، المادة 04.

سادسا: مراجع باللغة الفرنسية

- Denis Mailiat "**Comportement spatlaux et Melieux innovateurs**" in encyclopedie",Economie spatile, Economica, paris,1995.

- Joseph Lajugie, pierre Delfaud et Claudlacour, "**Espace regional et ameacment de territoire**", op cite 119.

قائمة المراجع

- Jeans-louis Guigrou, "**le développement local espoirs et freins in développement local et decentralisation**", sous la directin de Bernard guestier, ED Economica, paris 1986.
- Phillippe Aydalot,"**Economie Regional et Urban** "ED Economica. Paris 1985 .
- **Schémas prospectifs d'aménagement et de développement durable**, Plan d Aménagement du territoire de la wilaya de Saida, Phase 2, Juillet 2010.
- Harrar sabiha,Elément d'aide à la décision dans l'analyse territoriale Application de l'ACP sur la région Nord-Ouest, Revue El Wahat pour les recherches et les Etudes, 2014.

سابعا: المواقع الالكترونية

- http://www.kotobarabia.com
- faculty.ksu.edu.sa/belaichi
- http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Ressource/nabeul.pdf
- http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/1372331082_first-version.pdf
- http://digiurbs.blogspot.com/2012/11/blogpost_1392/html،
- https://www.researchgate.net/publication/260228936_SPSS_althlyl_alahsayy_almtqdm_bastkhdam
- http://elwahat.univ-ghardaya.dz,

الملحق رقم (1)

```
GET
  FILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2007.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données2 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données2.
SAVE OUTFILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2007.sav'
 /COMPRESSED.
FACTOR
  /VARIABLES SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET SIDIAMAR
SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /PRINT UNIVARIATE INITIAL CORRELATION SIG DET KMO EXTRACTION ROTATION
FSCORE
  /PLOT EIGEN ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.


GET
  FILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2009.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données1.
SAVE OUTFILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2009.sav'
 /COMPRESSED.

Avertissement # 5334.  Nom de la commande : SAVE
La commande SAVE a réussi.  Mais en raison d'un conflit existant pour le
fichier spécifié, les données ont été enregistrées dans un fichier avec un
nom
différent.
Enregistré dans C:\Users\cmib_info\Desktop\2009_1.sav.
FACTOR
  /VARIABLES SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET SIDIAMAR
SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /PRINT UNIVARIATE INITIAL CORRELATION SIG DET KMO EXTRACTION ROTATION
FSCORE
  /PLOT EIGEN ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.


GET
  FILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2011.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données3 WINDOW=FRONT.
FACTOR
```

```
  /VARIABLES SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET SIDIAMAR
SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /PRINT UNIVARIATE INITIAL CORRELATION SIG DET KMO EXTRACTION ROTATION
FSCORE
  /PLOT EIGEN ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.

GET
  FILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2013.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données4 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données4.
SAVE OUTFILE='C:\Users\cmib_info\Desktop\2013.sav'
 /COMPRESSED.
FACTOR
  /VARIABLES SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET SIDIAMAR
SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /PRINT UNIVARIATE INITIAL CORRELATION SIG DET KMO EXTRACTION ROTATION
FSCORE
  /PLOT EIGEN ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.
```

الملحق رقم (2)

2007

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
SAIDA	3 075,5943	16 717,00016	64
DHOUITHABET	1 389,1495	4 794,91435	64
AINALH	3 103,4997	9 793,24461	64
OULEDKHALED	2 718,2128	8 702,38593	64
MOLAY	3 105,3988	12 727,58721	64
YOUB	2 267,2386	8 439,90530	64
HOUNET	1 302,9302	4 861,12494	64
SIDIAMAR	1 683,8980	5 417,45999	64
SIDIBOUBK	2 961,7066	11 590,20556	64
HASS	3 865,4575	16 260,60878	64
MAAM	2 467,2903	9 336,90787	64
SIDAHM	4 737,2402	18 496,12755	64
SKHOUN	805,5711	3 622,77471	64
OULEDBRAH	3 408,9254	12 687,47346	64
TIRCI	3 746,2736	14 844,55168	64
AINSOLT	3 022,0273	11 978,24951	64

2009

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
SAIDA	3 066,58259	15 982,386373	64
DHOUITHABET	3 073,46516	12 320,168351	64
AINALH	3 822,78639	12 098,535778	64
OULEDKHALED	4 301,42805	15 135,736306	64
MOLAY	3 798,54331	16 392,028953	64
YOUB	3 691,46950	13 594,127777	64
HOUNET	2 188,65656	8 454,390328	64
SIDIAMAR	3 538,55406	15 214,929572	64
SIDIBOUBK	4 986,74656	19 582,936781	64
HASS	4 774,51328	17 962,768787	64
MAAM	2 425,22528	8 895,449909	64
SIDAHM	5 040,47500	18 927,115255	64
SKHOUN	1 024,02344	5 005,549369	64
OULEDBRAH	4 691,44931	19 419,911187	64
TIRCI	4 036,00503	15 128,380046	64
AINSOLT	4 194,89020	16 737,883157	64

2011

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
SAIDA	2 863,3881	16 483,31791	64
DHOUITHABET	2 085,5336	9 057,29800	64
AINALH	2 490,6944	7 942,21182	64
OULEDKHALED	2 775,8834	9 119,72927	64
MOLAY	1 669,4607	6 355,27623	64
YOUB	2 201,0331	6 602,65740	64
HOUNET	1 644,6511	7 597,18476	64
SIDIAMAR	2 060,7095	8 870,88476	64
SIDIBOUBK	2 524,2931	8 639,37170	64
HASS	3 104,0013	13 412,95356	64
MAAM	2 123,0853	9 371,46044	64
SIDAHM	4 817,4105	22 027,29007	64
SKHOUN	951,5724	4 822,91466	64
OULEDBRAH	4 010,0598	18 710,77141	64
TIRCI	3 985,5827	17 063,47872	64
AINSOLT	3 333,0988	15 349,33857	64

2013

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
SAIDA	3 484,55334	17 648,087812	64
DOUI THABET	4 953,14359	22 499,201036	64
AIN EL HADJAR	5 883,04467	22 873,186103	64
OULED KHALED	5 660,86128	23 795,629485	64
MOULAY LARBI	4 778,37289	19 223,503314	64
YOUB	5 086,83345	20 371,495887	64
HOUNET	3 236,84159	13 837,719500	64
SIDI AMAR	3 562,74767	14 052,846016	64
SIDI BOUBEKEUR	2 991,90145	9 300,583187	64
HASSASNAS	4 476,35909	18 167,640286	64
MAAMORA	5 118,22203	25 074,445758	64
SIDI AHMED	7 050,63509	28 913,939150	64
AIN SKHOUNA	1 322,84394	7 667,373322	64
OULED BRAHIM	5 490,19952	25 525,022315	64
TIRCINE	4 498,47642	19 037,546013	64
AIN SOLTANE	5 374,92969	25 468,039384	64

الملحق رقم (3)

2007

Matrice de corrélation[a]

		SAIDA	DHOUI	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
Corrélation	SAIDA	1,000	,049	,312	,245	,155	,241	,055	,194	,225	,093	,018	,060	,004	,261	,121	,125
	DHOUITHABET	,049	1,000	,931	,955	,955	,958	,982	,919	,937	,965	,803	,965	,489	,521	,573	,599
	AINALH	,312	,931	1,000	,962	,943	,922	,929	,968	,909	,880	,734	,921	,439	,733	,739	,754
	OULEDKHALED	,245	,955	,962	1,000	,964	,932	,944	,973	,937	,898	,743	,954	,468	,659	,683	,717
	MOLAY	,155	,955	,943	,964	1,000	,960	,972	,938	,977	,945	,677	,943	,316	,589	,612	,659
	YOUB	,241	,958	,922	,932	,960	1,000	,962	,865	,980	,982	,708	,911	,336	,437	,446	,486
	HOUNET	,055	,982	,929	,944	,972	,962	1,000	,914	,948	,966	,763	,962	,400	,533	,571	,599
	SIDIAMAR	,194	,919	,968	,973	,938	,865	,914	1,000	,882	,827	,709	,926	,448	,798	,822	,848
	SIDIBOUBK	,225	,937	,909	,937	,977	,980	,948	,882	1,000	,955	,620	,887	,238	,484	,485	,547
	HASS	,093	,965	,880	,898	,945	,982	,966	,827	,955	1,000	,765	,927	,393	,356	,398	,429
	MAAM	,018	,803	,734	,743	,677	,708	,763	,709	,620	,765	1,000	,863	,865	,375	,487	,427
	SIDAHM	,060	,965	,921	,954	,943	,911	,962	,926	,887	,927	,863	1,000	,588	,562	,635	,640
	SKHOUN	,004	,489	,439	,468	,316	,336	,400	,448	,238	,393	,865	,588	1,000	,270	,406	,314
	OULEDBRAH	,261	,521	,733	,659	,589	,437	,533	,798	,484	,356	,375	,562	,270	1,000	,978	,978

Signification (unilatérale)	TIRCI	,121	,573	,739	,683	,612	,446	,571	,822	,485	,398	,487	,635	,406	,978	1,000	,988
	AINSOLT	,125	,599	,754	,717	,659	,486	,599	,848	,547	,429	,427	,640	,314	,978	,988	1,000
	SAIDA		,351	,006	,025	,111	,028	,333	,062	,037	,233	,445	,319	,488	,019	,170	,163
	DHOUIT HABET	,351		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	AINALH	,006	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	OULEDK HALED	,025	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	MOLAY	,111	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,006	,000	,000	,000
	YOUB	,028	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,000	,000
	HOUNET	,333	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000
	SIDIAMAR	,062	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	SIDIBOUBK	,037	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,029	,000	,000	,000
	HASS	,233	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,001	,002	,001	,000
	MAAM	,445	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,001	,000	,000
	SIDAHM	,319	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	SKHOUN	,488	,000	,000	,000	,006	,003	,001	,000	,029	,001	,000	,000		,015	,000	,006
	OULEDBRAH	,019	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,001	,000	,015		,000	,000
	TIRCI	,170	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000		,000
	AINSOLT	,163	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,006	,000	,000	

a. Déterminant = 5,15E-040

2009

Matrice de corrélation[a]

		SAIDA	DHOUITHABET	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
Corrélation	SAIDA	1,000	,067	,297	,255	,146	,207	,083	,082	,163	,150	,116	,070	,131	,137	,062	,067
	DHOUITHABET	,067	1,000	,906	,928	,824	,898	,915	,951	,993	,844	,501	,778	,196	,952	,958	,994
	AINALH	,297	,906	1,000	,862	,901	,945	,942	,802	,914	,940	,765	,912	,491	,839	,933	,920
	OULEDKHALED	,255	,928	,862	1,000	,792	,888	,862	,892	,947	,798	,445	,670	,104	,871	,836	,908
	MOLAY	,146	,824	,901	,792	1,000	,978	,977	,623	,839	,987	,773	,852	,365	,642	,786	,821
	YOUB	,207	,898	,945	,888	,978	1,000	,985	,738	,915	,982	,729	,834	,301	,750	,849	,887
	HOUNET	,083	,915	,942	,862	,977	,985	1,000	,759	,917	,981	,744	,888	,363	,772	,888	,916
	SIDIAMAR	,082	,951	,802	,892	,623	,738	,759	1,000	,939	,655	,309	,655	,122	,992	,922	,951
	SIDIBOUBK	,163	,993	,914	,947	,839	,915	,917	,939	1,000	,852	,496	,759	,173	,942	,938	,984
	HASS	,150	,844	,940	,798	,987	,982	,981	,655	,852	1,000	,830	,890	,431	,681	,834	,845
	MAAM	,116	,501	,765	,445	,773	,729	,744	,309	,496	,830	1,000	,871	,747	,359	,621	,535
	SIDAHM	,070	,778	,912	,670	,852	,834	,888	,655	,759	,890	,871	1,000	,720	,700	,882	,823
	SKHOUN	,131	,196	,491	,104	,365	,301	,363	,122	,173	,431	,747	,720	1,000	,202	,420	,281
	OULEDBRAH	,137	,952	,839	,871	,642	,750	,772	,992	,942	,681	,359	,700	,202	1,000	,946	,959

Signification (unilatérale)	TIRCI	,062	,958	,933	,836	,786	,849	,888	,922	,938	,834	,621	,882	,420	,946	1,000	,978
	AINSOLT	,067	,994	,920	,908	,821	,887	,916	,951	,984	,845	,535	,823	,281	,959	,978	1,000
	SAIDA		,300	,009	,021	,124	,050	,257	,259	,099	,119	,181	,291	,152	,140	,314	,300
	DHOUIT HABET	,300		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,060	,000	,000	,000
	AINALH	,009	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	OULEDK HALED	,021	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,208	,000	,000	,000
	MOLAY	,124	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,000
	YOUB	,050	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,008	,000	,000	,000
	HOUNET	,257	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,000
	SIDIAMA R	,259	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,007	,000	,169	,000	,000	,000
	SIDIBOU BK	,099	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,086	,000	,000	,000
	HASS	,119	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	MAAM	,181	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,007	,000	,000		,000	,000	,002	,000	,000
	SIDAHM	,291	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	SKHOUN	,152	,060	,000	,208	,002	,008	,002	,169	,086	,000	,000	,000		,055	,000	,012
	OULEDB RAH	,140	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,055		,000	,000
	TIRCI	,314	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	AINSOLT	,300	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,012	,000	,000	

a. Déterminant = 5,84E-045

2011

Matrice de corrélation[a]

		SAIDA	DHOUITHABET	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
Corrélation	SAIDA	1,000	,016	,388	,338	,189	,261	,047	,039	,201	,130	,094	,056	,160	,077	,007	,003
	DHOUITHABET	,016	1,000	,551	,876	,469	,834	,982	,932	,928	,299	,296	,612	,276	,988	,986	,987
	AINALH	,388	,551	1,000	,756	,940	,796	,469	,409	,574	,894	,891	,893	,877	,486	,622	,490
	OULEDKHALED	,338	,876	,756	1,000	,633	,952	,865	,879	,947	,469	,462	,702	,474	,845	,857	,821
	MOLAY	,189	,469	,940	,633	1,000	,694	,374	,290	,446	,966	,958	,943	,912	,392	,575	,429
	YOUB	,261	,834	,796	,952	,694	1,000	,834	,843	,930	,541	,571	,697	,485	,777	,825	,770
	HOUNET	,047	,982	,469	,865	,374	,834	1,000	,964	,950	,178	,198	,506	,146	,976	,946	,964
	SIDIAMAR	,039	,932	,409	,879	,290	,843	,964	1,000	,972	,100	,117	,421	,085	,914	,865	,893
	SIDIBOUBK	,201	,928	,574	,947	,446	,930	,950	,972	1,000	,261	,273	,525	,228	,906	,881	,886
	HASS	,130	,299	,894	,469	,966	,541	,178	,100	,261	1,000	,978	,899	,961	,213	,418	,258
	MAAM	,094	,296	,891	,462	,958	,571	,198	,117	,273	,978	1,000	,884	,933	,197	,406	,237
	SIDAHM	,056	,612	,893	,702	,943	,697	,506	,421	,525	,899	,884	1,000	,908	,538	,701	,566
	SKHOUN	,160	,276	,877	,474	,912	,485	,146	,085	,228	,961	,933	,908	1,000	,193	,380	,216
	OULEDBRAH	,077	,988	,486	,845	,392	,777	,976	,914	,906	,213	,197	,538	,193	1,000	,971	,993

Signification (unilatérale)	TIRCI	,007	,986	,622	,857	,575	,825	,946	,865	,881	,418	,406	,701	,380	,971	1,000	,983
	AINSOLTSAIDA	,003	,987	,490	,821	,429	,770	,964	,893	,886	,258	,237	,566	,216	,993	,983	1,000
			,451	,001	,003	,067	,018	,358	,379	,056	,154	,229	,329	,103	,273	,478	,489
	DHOUITHABET	,451		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,008	,009	,000	,014	,000	,000	,000
	AINALH	,001	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	OULEDKHALED	,003	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	MOLAY	,067	,000	,000	,000		,000	,001	,010	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000
	YOUB	,018	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	HOUNET	,358	,000	,000	,000	,001	,000		,000	,000	,080	,059	,000	,125	,000	,000	,000
	SIDIAMAR	,379	,000	,000	,000	,010	,000	,000		,000	,217	,178	,000	,252	,000	,000	,000
	SIDIBOUBK	,056	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,019	,015	,000	,035	,000	,000	,000
	HASS	,154	,008	,000	,000	,000	,000	,080	,217	,019		,000	,000	,000	,045	,000	,020
	MAAM	,229	,009	,000	,000	,000	,000	,059	,178	,015	,000		,000	,000	,060	,000	,030
	SIDAHM	,329	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	SKHOUN	,103	,014	,000	,000	,000	,000	,125	,252	,035	,000	,000	,000		,063	,001	,043
	OULEDBRAH	,273	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,045	,060	,000	,063		,000	,000
	TIRCI	,478	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000		,000
	AINSOLT	,489	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,020	,030	,000	,043	,000	,000	

a. Déterminant = 6,97E-040

2013

Matrice de corrélation[a]

		SAIDA	DOUI THABET	AIN EL HADJAR	OULED KHALED	MOULAY LARBI	YOUB	HOUNET	SIDI AMAR	SIDI BOUBEKEUR	HASSASNAS	MAAMORA	SIDI AHMED	AIN SKHOUNA	OULED BRAHIM	TIRCINE	AIN SOLTANE
Corrélation	SAIDA	1,000	,141	,265	,246	,150	,224	,151	,130	,296	,228	,194	,121	,163	,102	,063	,055
	DOUI THABET	,141	1,000	,979	,977	,886	,987	,988	,938	,875	,653	,832	,612	,140	,750	,770	,788
	AIN EL HADJAR	,265	,979	1,000	,981	,892	,991	,967	,911	,891	,767	,886	,688	,284	,710	,754	,745
	OULED KHALED	,246	,977	,981	1,000	,814	,990	,945	,868	,829	,719	,906	,576	,180	,625	,654	,665
	MOULAY LARBI	,150	,886	,892	,814	1,000	,863	,936	,965	,955	,657	,642	,851	,385	,917	,958	,936
	YOUB	,224	,987	,991	,990	,863	1,000	,972	,908	,880	,721	,885	,621	,192	,693	,729	,730
	HOUNET	,151	,988	,967	,945	,936	,972	1,000	,973	,926	,626	,770	,664	,157	,833	,852	,864
	SIDI AMAR	,130	,938	,911	,868	,965	,908	,973	1,000	,963	,559	,642	,715	,194	,922	,930	,941
	SIDI BOUBEKEUR	,296	,875	,891	,829	,955	,880	,926	,963	1,000	,624	,632	,773	,314	,896	,921	,902

Signification (unilatérale)	HASSASNAS	,228	,653	,767	,719	,657	,721	,626	,559	,624	1,000	,880	,810	,764	,317	,459	,358
	MAAMORA	,194	,832	,886	,906	,642	,885	,770	,642	,632	,880	1,000	,570	,377	,322	,416	,378
	SIDI AHMED	,121	,612	,688	,576	,851	,621	,664	,715	,773	,810	,570	1,000	,802	,674	,783	,690
	AIN SKHOUNA	,163	,140	,284	,180	,385	,192	,157	,194	,314	,764	,377	,802	1,000	,135	,280	,143
	OULED BRAHIM	,102	,750	,710	,625	,917	,693	,833	,922	,896	,317	,322	,674	,135	1,000	,980	,996
	TIRCINE	,063	,770	,754	,654	,958	,729	,852	,930	,921	,459	,416	,783	,280	,980	1,000	,985
	AIN SOLTANE	,055	,788	,745	,665	,936	,730	,864	,941	,902	,358	,378	,690	,143	,996	,985	1,000
	SAIDA		,134	,017	,025	,118	,038	,117	,152	,009	,035	,062	,171	,099	,210	,310	,333
	DOUI THABET	,134		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,135	,000	,000	,000
	AIN EL HADJAR	,017	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,011	,000	,000	,000
	OULED KHALED	,025	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,078	,000	,000	,000
	MOULAY LARBI	,118	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000
	YOUB	,038	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,064	,000	,000	,000
	HOUNET	,117	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,108	,000	,000	,000

	SIDI AMAR	,152	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,063	,000	,000	,000
	SIDI BOUBEKEUR	,009	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,006	,000	,000	,000
	HASSASNAS	,035	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,005	,000	,002
	MAAMORA	,062	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,005	,000	,001
	SIDI AHMED	,171	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	AIN SKHOUNA	,099	,135	,011	,078	,001	,064	,108	,063	,006	,000	,001	,000		,144	,013	,129
	OULED BRAHIM	,210	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,005	,005	,000	,144		,000	,000
	TIRCINE	,310	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,013	,000		,000
	AIN SOLTANE	,333	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,001	,000	,129	,000	,000	

a. Déterminant = 6,80E-044

الملحق رقم (4)

2007

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,700
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	5 141,341
	Ddl	120
	Signification de Bartlett	,000

2009

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,655
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	5 788,565
	Ddl	120
	Signification de Bartlett	,000

2011

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,557
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	5 124,182
	Ddl	120
	Signification de Bartlett	,000

2013

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,579
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	5 649,074
	Ddl	120
	Signification de Bartlett	,000

الملحق رقم (5)

2007

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
SAIDA	1,000	,350
DHOUITHABET	1,000	,981
AINALH	1,000	,978
OULEDKHALED	1,000	,975
MOLAY	1,000	,977
YOUB	1,000	,996
HOUNET	1,000	,970
SIDIAMAR	1,000	,992
SIDIBOUBK	1,000	,985
HASS	1,000	,991
MAAM	1,000	,929
SIDAHM	1,000	,982
SKHOUN	1,000	,829
OULEDBRAH	1,000	,992
TIRCI	1,000	,991
AINSOLT	1,000	,974

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2009

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
SAIDA	1,000	,984
DHOUITHABET	1,000	,998
AINALH	1,000	,991
OULEDKHALED	1,000	,931
MOLAY	1,000	,872
YOUB	1,000	,928
HOUNET	1,000	,954
SIDIAMAR	1,000	,939
SIDIBOUBK	1,000	,996
HASS	1,000	,933
MAAM	1,000	,949
SIDAHM	1,000	,968
SKHOUN	1,000	,767
OULEDBRAH	1,000	,914
TIRCI	1,000	,944
AINSOLT	1,000	,989

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2011

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
SAIDA	1,000	,961
DHOUITHABET	1,000	,990
AINALH	1,000	,984
OULEDKHALED	1,000	,963
MOLAY	1,000	,976
YOUB	1,000	,914
HOUNET	1,000	,989
SIDIAMAR	1,000	,957
SIDIBOUBK	1,000	,964
HASS	1,000	,988
MAAM	1,000	,971
SIDAHM	1,000	,965
SKHOUN	1,000	,953
OULEDBRAH	1,000	,960
TIRCI	1,000	,969
AINSOLT	1,000	,954

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2013

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
SAIDA	1,000	,151
DOUI THABET	1,000	,986
AIN EL HADJAR	1,000	,996
OULED KHALED	1,000	,991
MOULAY LARBI	1,000	,995
YOUB	1,000	,997
HOUNET	1,000	,996
SIDI AMAR	1,000	,993
SIDI BOUBEKEUR	1,000	,944
HASSASNAS	1,000	,982
MAAMORA	1,000	,966
SIDI AHMED	1,000	,993
AIN SKHOUNA	1,000	,994
OULED BRAHIM	1,000	,988
TIRCINE	1,000	,993

AIN SOLTANE	1,000	,997

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الملحق رقم (6)

2007

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	11,658	72,865	72,865	11,658	72,865	72,865	8,991	56,194	56,194
2	1,908	11,928	84,793	1,908	11,928	84,793	4,343	27,144	83,338
3	1,327	8,293	93,086	1,327	8,293	93,086	1,560	9,748	93,086
4	,944	5,902	98,988						
5	,076	,477	99,464						
6	,040	,252	99,716						
7	,022	,140	99,856						
8	,016	,098	99,954						
9	,006	,035	99,989						
10	,001	,009	99,999						
11	,000	,001	100,000						
12	3,203E-005	,000	100,000						
13	2,253E-005	,000	100,000						
14	6,346E-006	3,966E-005	100,000						
15	2,094E-006	1,309E-005	100,000						
16	1,266E-006	7,915E-006	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2009

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	12,102	75,638	75,638	12,102	75,638	75,638	9,593	59,953	59,953
2	1,900	11,874	87,512	1,900	11,874	87,512	4,339	27,116	87,069
3	1,054	6,587	94,100	1,054	6,587	94,100	1,125	7,031	94,100
4	,749	4,679	98,779						
5	,086	,536	99,315						
6	,081	,504	99,819						
7	,020	,123	99,942						
8	,007	,046	99,988						
9	,002	,010	99,999						
10	9,560E-005	,001	99,999						
11	7,289E-005	,000	100,000						
12	3,286E-005	,000	100,000						
13	3,233E-006	2,021E-005	100,000						
14	2,467E-006	1,542E-005	100,000						
15	6,760E-007	4,225E-006	100,000						
16	1,567E-007	9,794E-007	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2011

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	10,405	65,033	65,033	10,405	65,033	65,033	8,239	51,494	51,494
2	3,888	24,300	89,332	3,888	24,300	89,332	5,950	37,188	88,681
3	1,164	7,276	96,608	1,164	7,276	96,608	1,268	7,926	96,608
4	,331	2,070	98,678						
5	,128	,798	99,476						
6	,041	,256	99,732						
7	,031	,194	99,926						
8	,009	,057	99,983						
9	,002	,012	99,995						
10	,000	,002	99,998						
11	,000	,002	99,999						
12	5,970E-005	,000	100,000						
13	3,629E-005	,000	100,000						
14	1,918E-005	,000	100,000						
15	6,047E-006	3,779E-005	100,000						
16	6,347E-007	3,967E-006	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

2013

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	11,563	72,266	72,266	11,563	72,266	72,266	7,912	49,448	49,448
2	1,941	12,133	84,399	1,941	12,133	84,399	4,736	29,597	79,045
3	1,457	9,109	93,508	1,457	9,109	93,508	2,314	14,463	93,508
4	,948	5,925	99,433						
5	,046	,289	99,721						
6	,030	,187	99,908						
7	,011	,068	99,976						
8	,003	,016	99,992						
9	,001	,006	99,998						
10	9,790E-005	,001	99,999						
11	8,409E-005	,001	100,000						
12	4,688E-005	,000	100,000						
13	1,878E-005	,000	100,000						
14	6,101E-006	3,813E-005	100,000						
15	2,196E-006	1,372E-005	100,000						
16	5,724E-007	3,577E-006	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الملحق رقم (7)

2007

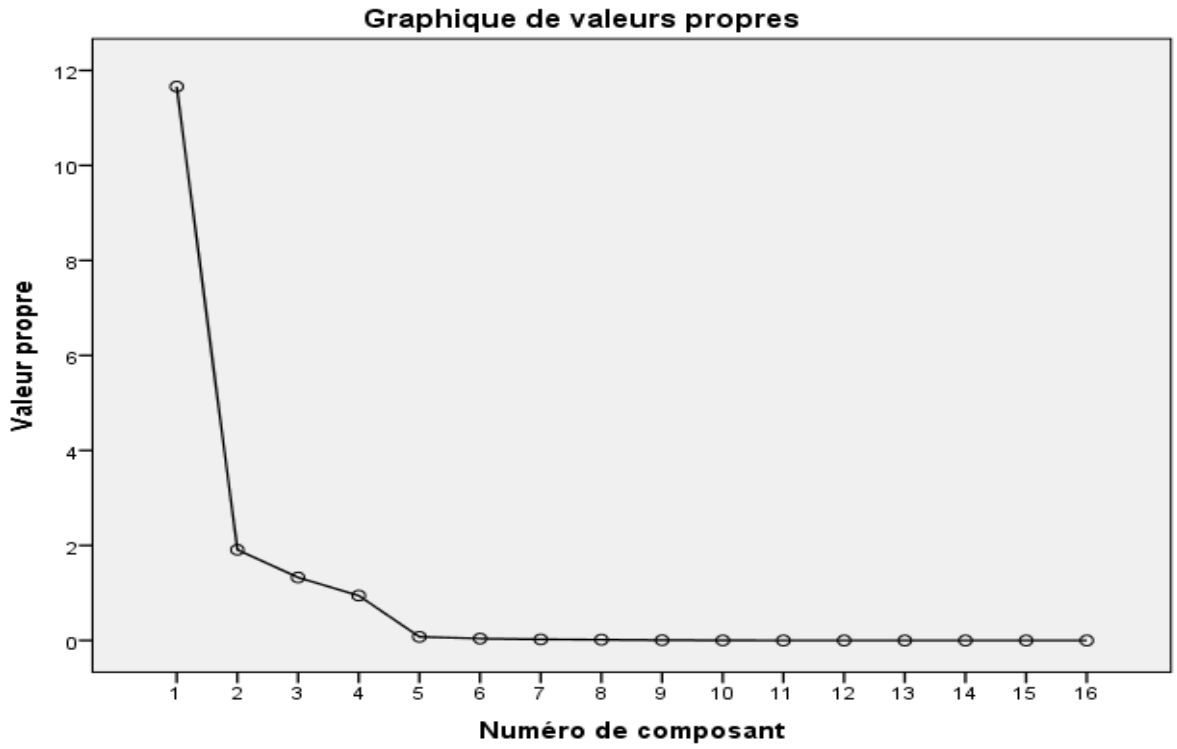

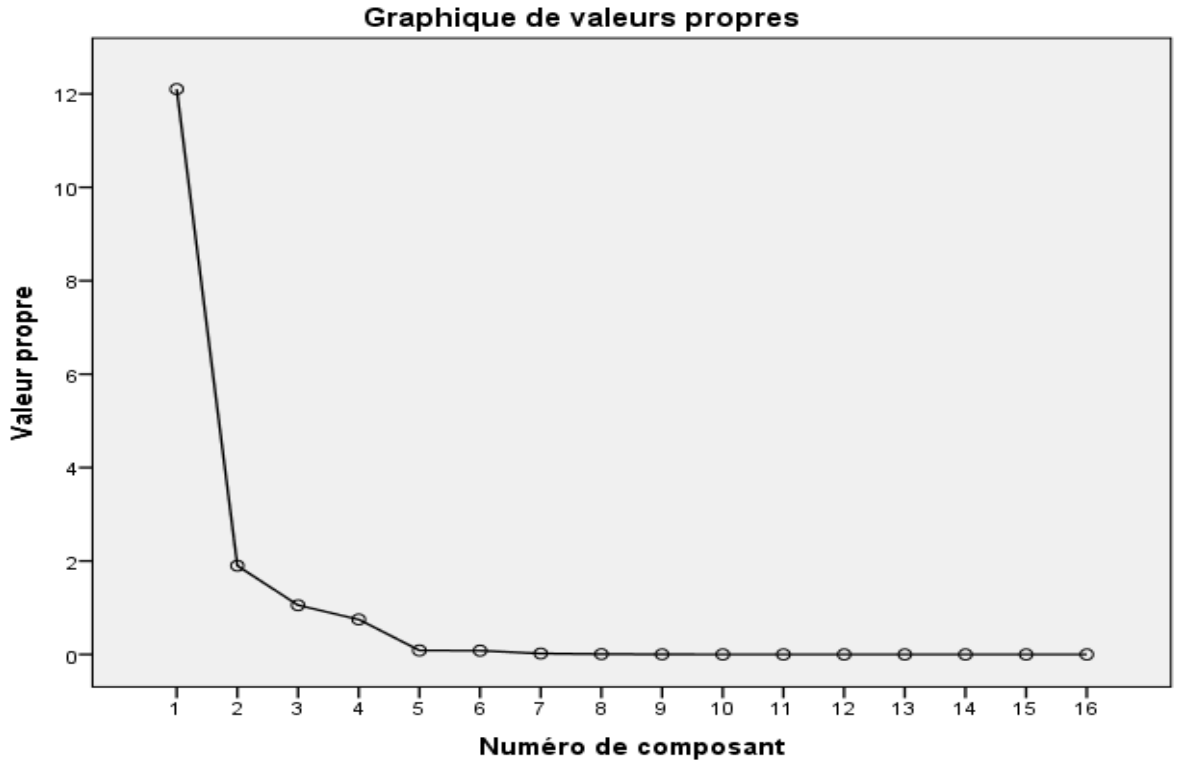

2011

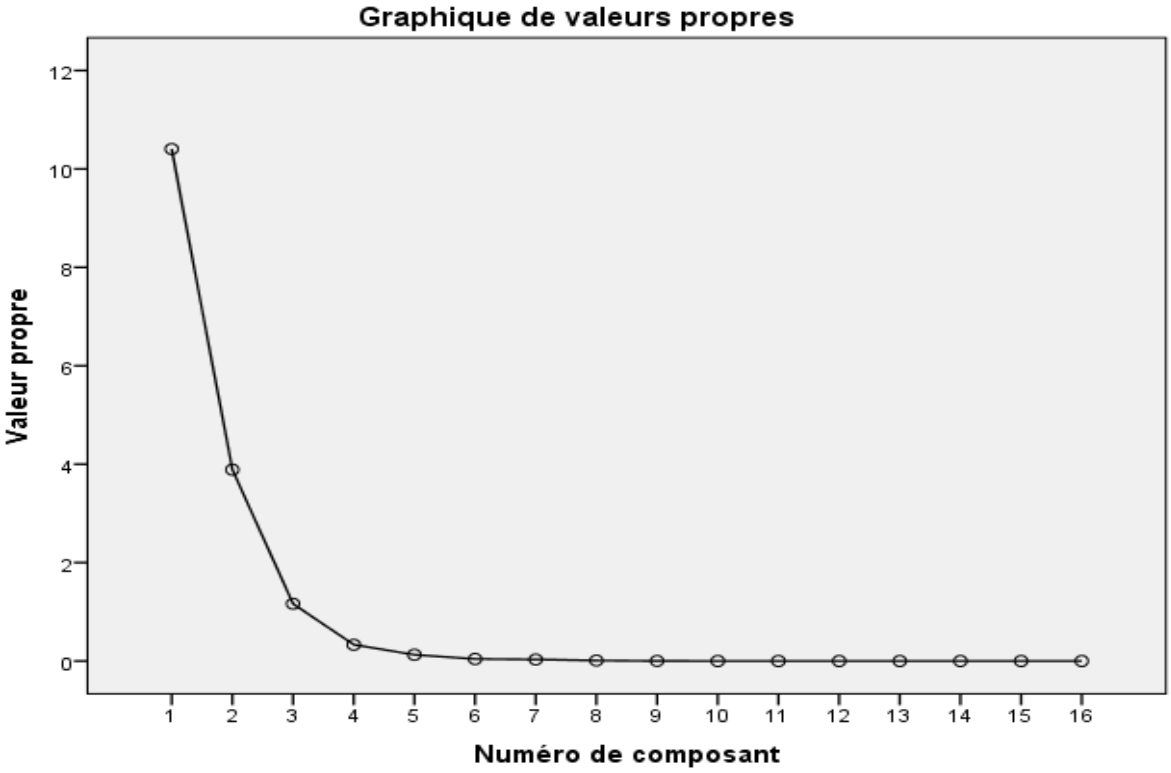
Graphique de valeurs propres
Valeur propre
0
2
4
6
8
10
12
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16
Numéro de composant

2013

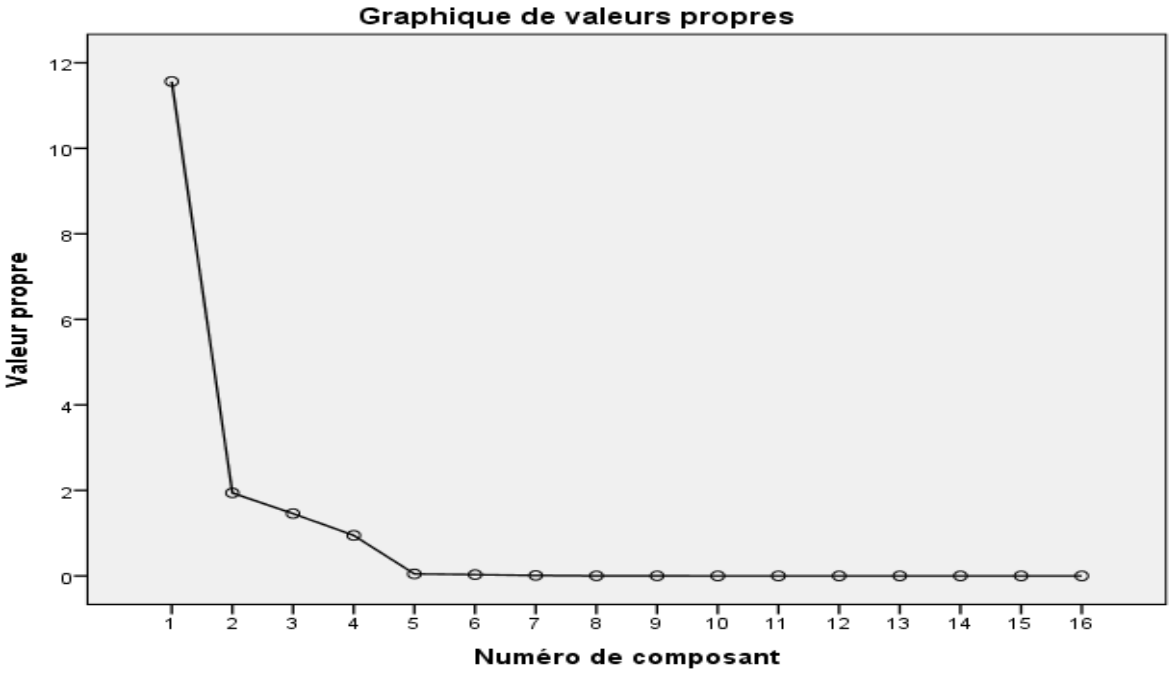
Graphique de valeurs propres
Valeur propre
0
2
4
6
8
10
12
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16
Numéro de composant

الملحق رقم (8)

2007

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,182	,203	-,525
DHOUITHABET	,967	-,212	,026
AINALH	,981	,065	-,105
OULEDKHALED	,985	-,021	-,072
MOLAY	,966	-,115	-,175
YOUB	,929	-,299	-,210
HOUNET	,962	-,203	-,049
SIDIAMAR	,981	,168	-,030
SIDIBOUBK	,923	-,223	-,290
HASS	,911	-,393	-,086
MAAM	,793	-,229	,498
SIDAHM	,971	-,145	,135
SKHOUN	,503	-,058	,757
OULEDBRAH	,693	,716	-,025
TIRCI	,729	,661	,151
AINSOLT	,746	,645	,042

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

2009

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,163	,084	,975
DHOUITHABET	,961	-,262	-,072
AINALH	,981	,114	,126
OULEDKHALED	,904	-,298	,157
MOLAY	,915	,186	,019
YOUB	,959	,052	,080
HOUNET	,972	,076	-,060
SIDIAMAR	,864	-,435	-,050
SIDIBOUBK	,961	-,266	,030
HASS	,941	,219	,007
MAAM	,705	,671	-,045

SIDAHM	,901	,373	-,130
SKHOUN	,402	,776	-,052
OULEDBRAH	,884	-,364	-,013
TIRCI	,961	-,078	-,120
AINSOLT	,970	-,204	-,089

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

2011

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,177	,140	,954
DHOUITHABET	,911	-,382	-,115
AINALH	,835	,504	,182
OULEDKHALED	,946	-,134	,224
MOLAY	,773	,614	-,039
YOUB	,941	-,054	,163
HOUNET	,866	-,488	-,045
SIDIAMAR	,815	-,540	,010
SIDIBOUBK	,892	-,386	,138
HASS	,634	,759	-,096
MAAM	,632	,748	-,113
SIDAHM	,840	,474	-,185
SKHOUN	,605	,763	-,064
OULEDBRAH	,867	-,454	-,053
TIRCI	,935	-,259	-,163
AINSOLT	,871	-,420	-,137

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

2013

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,208	,282	-,168
DOUI THABET	,952	-,054	-,278
AIN EL HADJAR	,966	,107	-,228
OULED KHALED	,915	,107	-,377

MOULAY LARBI	,976	-,101	,178
YOUB	,948	,055	-,307
HOUNET	,975	-,126	-,171
SIDI AMAR	,970	-,226	,000
SIDI BOUBEKEUR	,962	-,110	,082
HASSASNAS	,733	,665	,057
MAAMORA	,774	,471	-,380
SIDI AHMED	,804	,286	,515
AIN SKHOUNA	,359	,705	,607
OULED BRAHIM	,845	-,458	,253
TIRCINE	,889	-,321	,315
AIN SOLTANE	,871	-,434	,224

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

الملحق رقم (9)

2007

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,174	,217	-,522
DHOUITHABET	,921	,304	,204
AINALH	,830	,537	,027
OULEDKHALED	,866	,468	,075
MOLAY	,917	,368	-,010
YOUB	,980	,188	-,014
HOUNET	,929	,302	,129
SIDIAMAR	,765	,633	,080
SIDIBOUBK	,957	,242	-,108
HASS	,982	,109	,121
MAAM	,677	,246	,641
SIDAHM	,868	,374	,298
SKHOUN	,292	,272	,819
OULEDBRAH	,259	,960	-,059
TIRCI	,277	,948	,126
AINSOLT	,323	,932	,026

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 4 itérations.

2009

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,064	,062	,988
DHOUITHABET	,967	,250	-,013
AINALH	,791	,567	,209
OULEDKHALED	,927	,170	,208
MOLAY	,702	,608	,102
YOUB	,804	,507	,158
HOUNET	,809	,547	,021
SIDIAMAR	,968	,051	-,010
SIDIBOUBK	,965	,238	,088
HASS	,708	,650	,094
MAAM	,282	,931	,053
SIDAHM	,603	,777	-,035
SKHOUN	-,032	,874	,029
OULEDBRAH	,948	,119	,033
TIRCI	,877	,414	-,050
AINSOLT	,946	,307	-,025

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 4 itérations.

2011

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,030	,101	,974
DHOUITHABET	,969	,220	-,054
AINALH	,386	,863	,301
OULEDKHALED	,842	,402	,305
MOLAY	,280	,944	,084
YOUB	,794	,471	,250

HOUNET	,990	,099	,003
SIDIAMAR	,977	,022	,048
SIDIBOUBK	,946	,175	,195
HASS	,086	,990	,025
MAAM	,090	,981	,007
SIDAHM	,421	,885	-,065
SKHOUN	,058	,973	,054
OULEDBRAH	,972	,128	-,003
TIRCI	,919	,340	-,090
AINSOLT	,958	,169	-,083

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 4 itérations.

2013

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	-,036	,367	,123
DOUI THABET	,712	,692	,009
AIN EL HADJAR	,645	,746	,155
OULED KHALED	,568	,816	,038
MOULAY LARBI	,872	,377	,303
YOUB	,641	,763	,061
HOUNET	,798	,598	,042
SIDI AMAR	,893	,432	,093
SIDI BOUBEKEUR	,842	,430	,225
HASSASNAS	,221	,697	,669
MAAMORA	,252	,918	,245
SIDI AHMED	,604	,245	,754
AIN SKHOUNA	,042	,139	,987
OULED BRAHIM	,987	,079	,083
TIRCINE	,961	,130	,230
AIN SOLTANE	,987	,125	,085

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 6 itérations.

الملحق رقم (10)

2007

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2	3
1	,854	,500	,143
2	-,473	,861	-,188
3	-,218	,093	,972

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

2009

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2	3
1	,868	,490	,078
2	-,494	,867	,063
3	-,037	-,093	,995

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

2011

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2	3
1	,817	,568	,098
2	-,575	,815	,077
3	-,036	-,119	,992

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

2013

Matrice de tranformation des composantes

Composante	1	2	3
1	,790	,559	,252
2	-,559	,489	,669
3	,252	-,669	,699

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

الملحق رقم (11)

2007

Diagramme de composantes dans l'espace après rotation

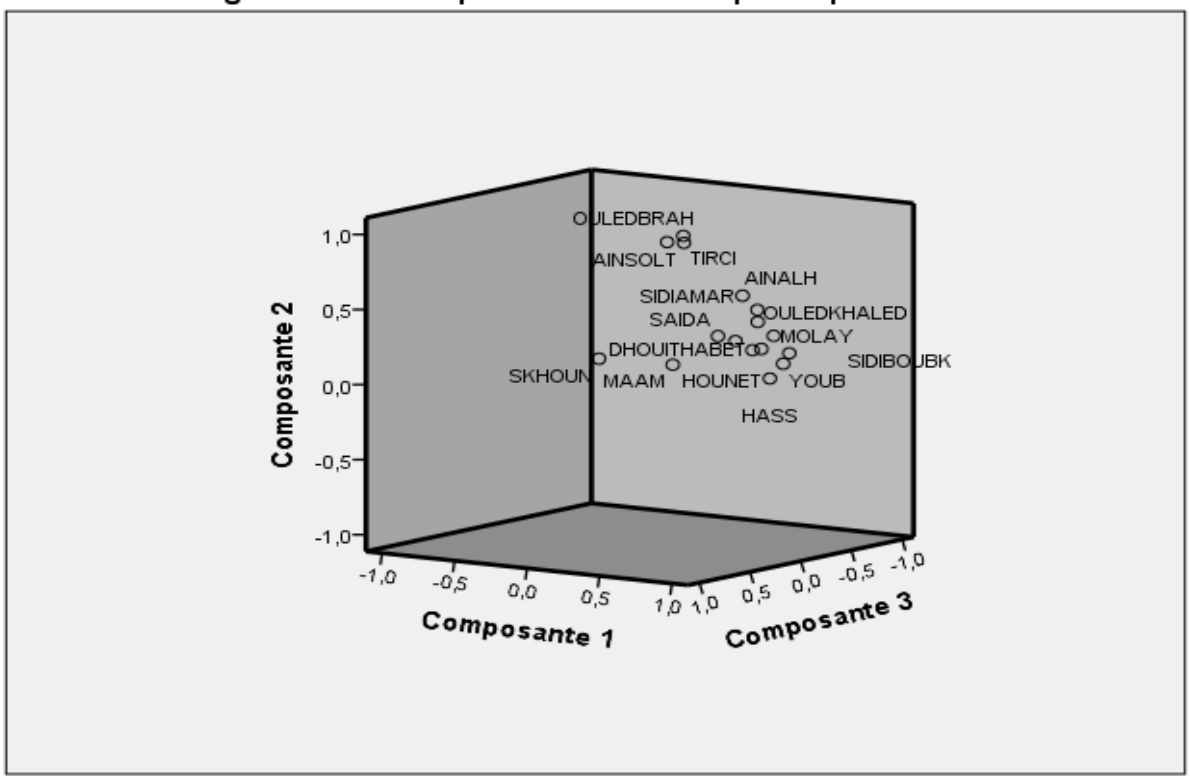

2009

Diagramme de composantes dans l'espace après rotation

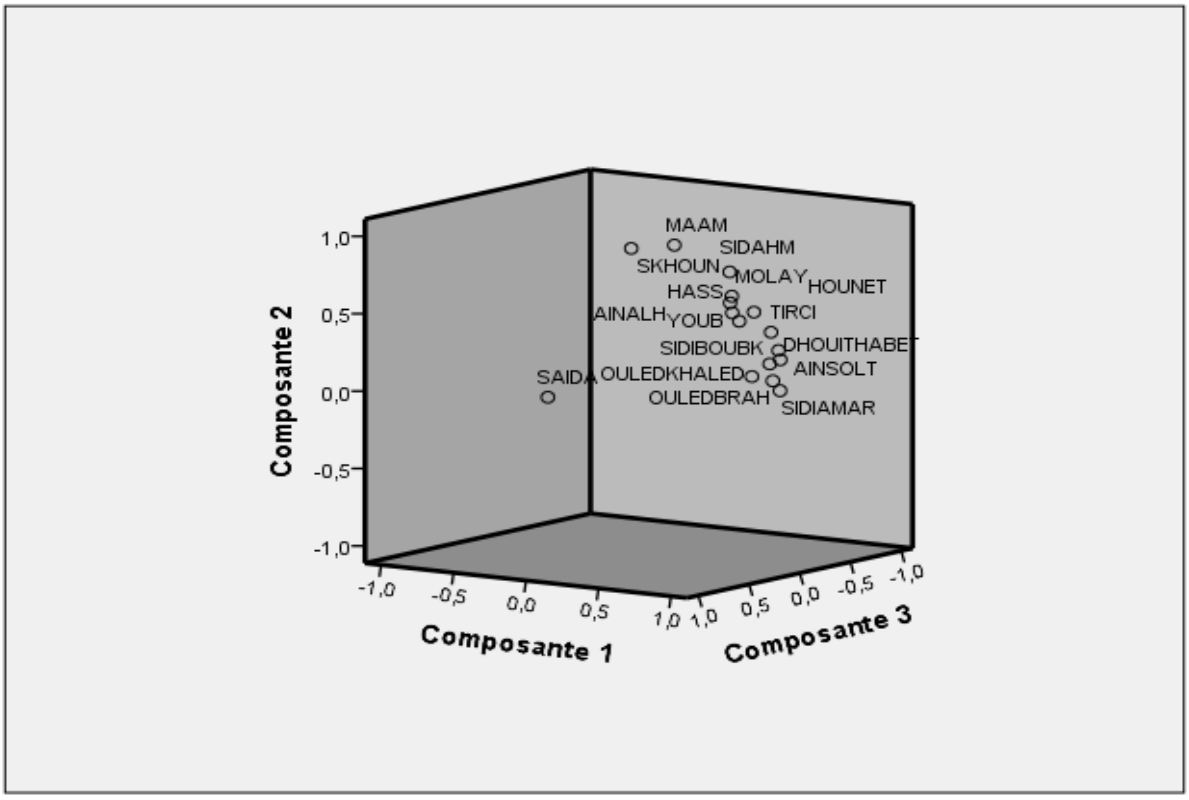

2011

Diagramme de composantes dans l'espace après rotation

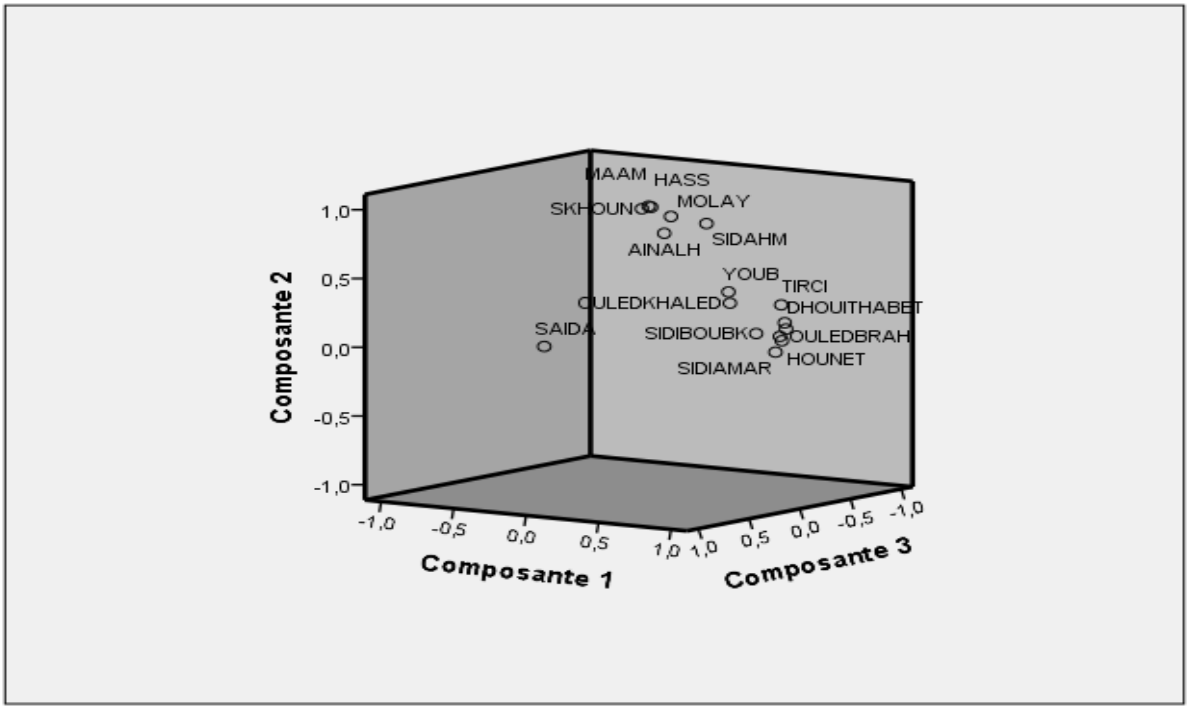

Diagramme de composantes dans l'espace après rotation

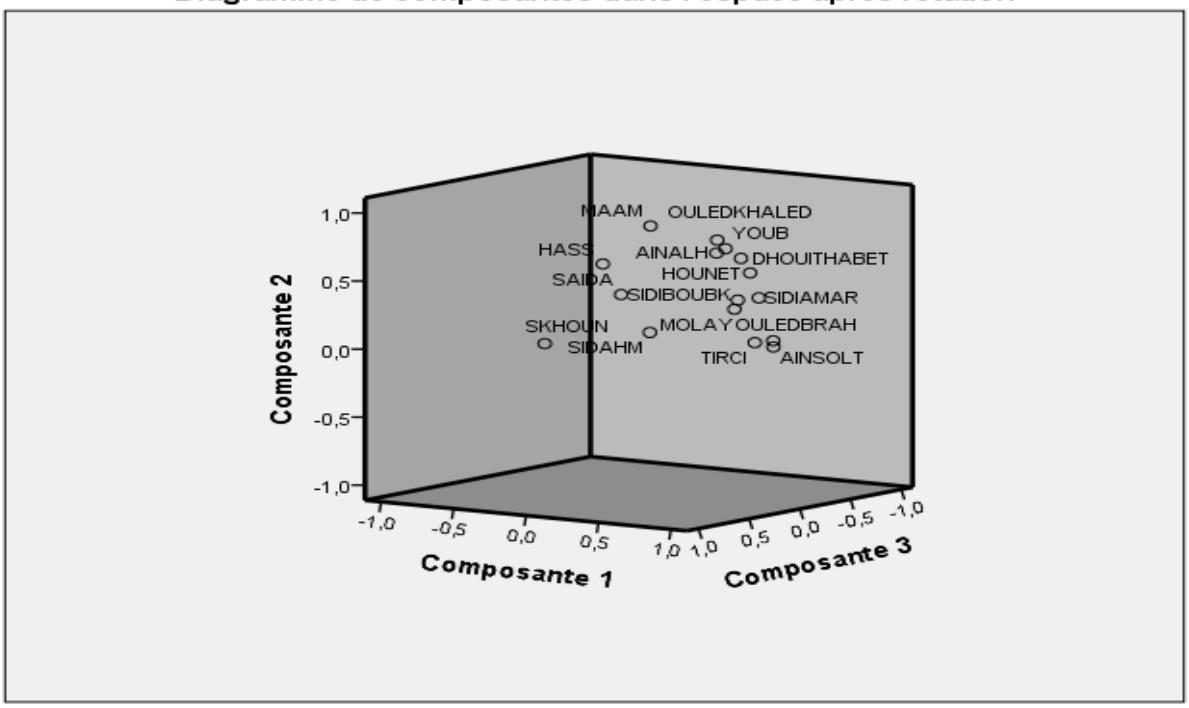

الملحق رقم (12)

2007

Matrice des coefficients des coordonnées des composantes

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	,049	,062	-,402
DHOUITHABET	,119	-,052	,052
AINALH	,073	,064	-,071
OULEDKHALED	,089	,028	-,039
MOLAY	,128	-,023	-,105
YOUB	,176	-,109	-,113
HOUNET	,129	-,054	-,004
SIDIAMAR	,035	,116	-,027
SIDIBOUBK	,170	-,081	-,179
HASS	,178	-,144	-,013
MAAM	,033	-,034	,397
SIDAHM	,085	-,014	,125
SKHOUN	-,073	,048	,566
OULEDBRAH	-,122	,351	-,080
TIRCI	-,135	,340	,054
AINSOLT	-,112	,326	-,024

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2009

Matrice des coefficients des coordonnées des composantes

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	-,044	-,042	,924
DHOUITHABET	,140	-,074	-,071
AINALH	,036	,081	,129
OULEDKHALED	,137	-,113	,144
MOLAY	,016	,120	,030
YOUB	,052	,055	,084
HOUNET	,052	,079	-,048
SIDIAMAR	,177	-,159	-,056
SIDIBOUBK	,137	-,085	,026
HASS	,010	,137	,020
MAAM	-,122	,339	-,016
SIDAHM	-,028	,218	-,104
SKHOUN	-,171	,375	-,021
OULEDBRAH	,159	-,129	-,019
TIRCI	,093	,014	-,110
AINSOLT	,126	-,046	-,084

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2011

Matrice des coefficients des coordonnées des composantes

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	-,036	-,058	,817
DHOUITHABET	,132	-,019	-,097
AINALH	-,015	,133	,173
OULEDKHALED	,087	,001	,197
MOLAY	-,029	,175	-,014
YOUB	,077	,023	,147
HOUNET	,142	-,050	-,039
SIDIAMAR	,144	-,070	,005
SIDIBOUBK	,123	-,046	,119
HASS	-,059	,203	-,061
MAAM	-,057	,203	-,075
SIDAHM	,002	,164	-,140
SKHOUN	-,063	,200	-,034
OULEDBRAH	,137	-,042	-,046
TIRCI	,117	,014	-,136
AINSOLT	,135	-,026	-,117

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2013

Matrice des coefficients des coordonnées des composantes

	Composante		
	1	2	3
SAIDA	-,096	,158	,021
DOUI THABET	,033	,160	-,131
AIN EL HADJAR	-,004	,179	-,051
OULED KHALED	-,033	,244	-,124
MOULAY LARBI	,127	-,060	,072
YOUB	-,004	,201	-,108
HOUNET	,073	,094	-,104
SIDI AMAR	,131	-,010	-,057
SIDI BOUBEKEUR	,111	-,019	,022

HASSASNAS	-,132	,177	,273
MAAMORA	-,149	,331	-,003
SIDI AHMED	,061	-,126	,363
AIN SKHOUNA	-,074	-,084	,542
OULED BRAHIM	,233	-,191	-,018
TIRCINE	,208	-,183	,060
AIN SOLTANE	,223	-,170	-,023

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

الملحق رقم (12)

2007

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2	3
1	1,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000
3	,000	,000	1,000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2009

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2	3
1	1,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000
3	,000	,000	1,000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2011

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2	3
1	1,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000
3	,000	,000	1,000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

2013

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2	3
1	1,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000
3	,000	,000	1,000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

Scores composante.

التحليل العنقودي

```
GET
  FILE='C:\Users\PLAY\spss\2007.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
PROXIMITIES   SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MATRIX OUT('C:\Users\PLAY\AppData\Local\Temp\spss2948\spssclus.tmp')
  /VIEW=VARIABLE
  /MEASURE=SEUCLID
  /PRINT NONE
  /STANDARDIZE=CASE Z.

PROXIMITIES   SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MATRIX OUT('C:\Users\PLAY\AppData\Local\Temp\spss4408\spssclus.tmp')
  /VIEW=VARIABLE
  /MEASURE=SEUCLID
  /PRINT NONE
  /STANDARDIZE=CASE Z.

GET
  FILE='C:\Users\PLAY\spss\2011.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
PROXIMITIES   SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MATRIX OUT('C:\Users\PLAY\AppData\Local\Temp\spss4740\spssclus.tmp')
  /VIEW=VARIABLE
  /MEASURE=SEUCLID
  /PRINT NONE
  /STANDARDIZE=VARIABLE Z.

GET
  FILE='C:\Users\PLAY\spss\2013.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
PROXIMITIES   SAIDA DHOUITHABET AINALH OULEDKHALED MOLAY YOUB HOUNET
SIDIAMAR SIDIBOUBK HASS MAAM SIDAHM SKHOUN OULEDBRAH TIRCI AINSOLT
  /MATRIX OUT('C:\Users\PLAY\AppData\Local\Temp\spss2572\spssclus.tmp')
  /VIEW=VARIABLE
  /MEASURE=SEUCLID
  /PRINT NONE
  /STANDARDIZE=VARIABLE Z.
```

الملحق رقم (13)

Proximités

2007

Observation Calculer Récapituler[a]

Observations					
Valide		Manquante		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
64	100,0%	0	0,0%	64	100,0%

a. Carré de la distance euclidienne utilisé

2009

Observation Calculer Récapituler[a]

Observations					
Valide		Manquante		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
64	100,0%	0	0,0%	64	100,0%

a. Carré de la distance euclidienne utilisé

2011

Observation Calculer Récapituler[a]

Observations					
Valide		Manquante		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
64	100,0%	0	0,0%	64	100,0%

a. Carré de la distance euclidienne utilisé

2013

Observation Calculer Récapituler[a]

Observations					
Valide		Manquante		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
64	100,0%	0	0,0%	64	100,0%

a. Carré de la distance euclidienne utilisé

الملحق رقم (14)

Classe

2007

Matrice de proximité

Observation	Input du fichier matrice																
	SAIDA	DHOUITHABET	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
SAIDA	,000	603,144	491,533	457,953	559,987	489,769	585,625	562,505	536,218	571,477	623,581	629,007	566,943	505,177	656,654	607,341
DHOUITHABET	603,144	,000	60,228	76,715	51,718	55,680	43,404	43,775	60,638	97,345	64,232	77,982	54,374	75,739	59,839	43,862
AINALH	491,533	60,228	,000	65,589	44,757	28,855	79,603	70,780	46,554	44,650	65,721	47,909	48,625	59,436	65,661	76,497
OULEDKHALED	457,953	76,715	65,589	,000	81,100	43,259	93,329	73,761	62,142	106,161	118,675	90,118	82,304	48,848	112,820	74,061
MOLAY	559,987	51,718	44,757	81,100	,000	31,680	59,270	71,125	38,577	63,915	65,947	61,289	45,701	62,453	80,470	59,302
YOUB	489,769	55,680	28,855	43,259	31,680	,000	52,290	55,030	29,426	51,037	64,138	65,664	37,706	39,159	87,906	66,159
HOUNET	585,625	43,404	79,603	93,329	59,270	52,290	,000	26,919	50,359	95,123	67,557	95,630	58,772	80,020	81,929	65,804
SIDIAMAR	562,505	43,775	70,780	73,761	71,125	55,030	26,919	,000	48,146	110,246	86,983	111,657	66,662	78,824	81,810	62,728
SIDIBOUBK	536,218	60,638	46,554	62,142	38,577	29,426	50,359	48,146	,000	62,539	73,024	69,098	49,919	52,146	73,294	65,638
HASS	571,477	97,345	44,650	106,161	63,915	51,037	95,123	110,246	62,539	,000	55,358	55,649	72,436	78,588	82,026	86,151
MAAM	623,581	64,232	65,721	118,675	65,947	64,138	67,557	86,983	73,024	55,358	,000	62,665	52,318	103,424	53,173	75,458
SIDAHM	629,007	77,982	47,909	90,118	61,289	65,664	95,630	111,657	69,098	55,649	62,665	,000	73,209	78,352	52,964	73,815
SKHOUN	566,943	54,374	48,625	82,304	45,701	37,706	58,772	66,662	49,919	72,436	52,318	73,209	,000	66,565	74,831	68,580
OULEDBRAH	505,177	75,739	59,436	48,848	62,453	39,159	80,020	78,824	52,146	78,588	103,424	78,352	66,565	,000	71,957	41,098
TIRCI	656,654	59,839	65,661	112,820	80,470	87,906	81,929	81,810	73,294	82,026	53,173	52,964	74,831	71,957	,000	34,655
AINSOLT	607,341	43,862	76,497	74,061	59,302	66,159	65,804	62,728	65,638	86,151	75,458	73,815	68,580	41,098	34,655	,000

2009

Matrice de proximité

Observation	Input du fichier matrice															
	SAIDA	DHOUITHABET	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
SAIDA	,000	588,735	479,926	448,421	563,139	510,929	602,121	573,586	541,195	562,665	616,434	629,878	588,713	501,818	645,527	608,230
DHOUITHABET	588,735	,000	62,692	65,728	54,171	44,068	26,497	35,173	46,679	76,472	57,724	82,836	68,617	60,843	51,644	29,335
AINALH	479,926	62,692	,000	55,914	51,561	38,857	82,088	71,693	46,565	47,479	54,892	55,327	75,232	62,251	64,437	73,347
OULEDKHALED	448,421	65,728	55,914	,000	70,108	39,921	94,063	61,682	47,621	86,445	104,126	106,801	99,796	46,141	97,602	65,630
MOLAY	563,139	54,171	51,561	70,108	,000	30,819	61,284	73,433	46,377	59,934	57,269	66,606	59,733	63,902	70,002	46,072
YOUB	510,929	44,068	38,857	39,921	30,819	,000	58,285	49,808	26,541	51,353	59,205	78,723	57,668	37,817	62,304	49,136
HOUNET	602,121	26,497	82,088	94,063	61,284	58,285	,000	54,693	57,034	92,131	68,661	111,086	82,181	78,185	69,679	40,685
SIDIAMAR	573,586	35,173	71,693	61,682	73,433	49,808	54,693	,000	41,854	110,102	89,262	118,075	87,851	66,488	71,693	54,968
SIDIBOUBK	541,195	46,679	46,565	47,621	46,377	26,541	57,034	41,854	,000	62,657	61,194	91,174	78,534	52,327	60,263	48,536
HASS	562,665	76,472	47,479	86,445	59,934	51,353	92,131	110,102	62,657	,000	42,531	69,694	90,830	77,972	84,041	72,457
MAAM	616,434	57,724	54,892	104,126	57,269	59,205	68,661	89,262	61,194	42,531	,000	71,098	61,759	100,985	47,249	62,735
SIDAHM	629,878	82,836	55,327	106,801	66,606	78,723	111,086	118,075	91,174	69,694	71,098	,000	102,101	94,321	56,261	76,341
SKHOUN	588,713	68,617	75,232	99,796	59,733	57,668	82,181	87,851	78,534	90,830	61,759	102,101	,000	83,984	91,841	81,381
OULEDBRAH	501,818	60,843	62,251	46,141	63,902	37,817	78,185	66,488	52,327	77,972	100,985	94,321	83,984	,000	74,504	43,855
TIRCI	645,527	51,644	64,437	97,602	70,002	62,304	69,679	71,693	60,263	84,041	47,249	56,261	91,841	74,504	,000	35,100
AINSOLT	608,230	29,335	73,347	65,630	46,072	49,136	40,685	54,968	48,536	72,457	62,735	76,341	81,381	43,855	35,100	,000

2011

Matrice de proximité

Observation	Input du fichier matrice															
	SAIDA	DHOUITHABET	AINALH	OULEDKHALED	MOLAY	YOUB	HOUNET	SIDIAMAR	SIDIBOUBK	HASS	MAAM	SIDAHM	SKHOUN	OULEDBRAH	TIRCI	AINSOLT
SAIDA	,000	124,023	77,163	83,407	102,147	93,067	120,137	121,053	100,664	109,668	114,125	118,900	105,838	116,304	125,098	125,575
DHOUITHABET	124,023	,000	56,616	15,641	66,896	20,864	2,261	8,614	9,068	88,274	88,700	48,867	91,216	1,475	1,825	1,670
AINALH	77,163	56,616	,000	30,783	7,540	25,722	66,867	74,456	53,699	13,396	13,763	13,461	15,527	64,775	47,639	64,237
OULEDKHALED	83,407	15,641	30,783	,000	46,297	6,071	16,979	15,266	6,627	66,869	67,842	37,595	66,225	19,514	18,060	22,608
MOLAY	102,147	66,896	7,540	46,297	,000	38,593	78,851	89,476	69,822	4,311	5,230	7,186	11,079	76,615	53,510	71,948
YOUB	93,067	20,864	25,722	6,071	38,593	,000	20,880	19,756	8,797	57,804	54,062	38,218	64,912	28,071	22,064	29,012
HOUNET	120,137	2,261	66,867	16,979	78,851	20,880	,000	4,524	6,317	103,593	101,073	62,258	107,595	3,060	6,811	4,595
SIDIAMAR	121,053	8,614	74,456	15,266	89,476	19,756	4,524	,000	3,501	113,457	111,225	72,900	115,276	10,877	17,050	13,442
SIDIBOUBK	100,664	9,068	53,699	6,627	69,822	8,797	6,317	3,501	,000	93,140	91,597	59,897	97,334	11,903	14,993	14,377
HASS	109,668	88,274	13,396	66,869	4,311	57,804	103,593	113,457	93,140	,000	2,725	12,706	4,929	99,142	73,280	93,480
MAAM	114,125	88,700	13,763	67,842	5,230	54,062	101,073	111,225	91,597	2,725	,000	14,641	8,487	101,198	74,842	96,191
SIDAHM	118,900	48,867	13,461	37,595	7,186	38,218	62,258	72,900	59,897	12,706	14,641	,000	11,595	58,196	37,665	54,729
SKHOUN	105,838	91,216	15,527	66,225	11,079	64,912	107,595	115,276	97,334	4,929	8,487	11,595	,000	101,669	78,162	98,805
OULEDBRAH	116,304	1,475	64,775	19,514	76,615	28,071	3,060	10,877	11,903	99,142	101,198	58,196	101,669	,000	3,683	,938
TIRCI	125,098	1,825	47,639	18,060	53,510	22,064	6,811	17,050	14,993	73,280	74,842	37,665	78,162	3,683	,000	2,189
AINSOLT	125,575	1,670	64,237	22,608	71,948	29,012	4,595	13,442	14,377	93,480	96,191	54,729	98,805	,938	2,189	,000

2013

Matrice de proximité

Observation	Input du fichier matrice															
	SAIDA	DOUI THABET	AIN EL HADJAR	OULED KHALED	MOULAY LARBI	YOUB	HOUNET	SIDI AMAR	SIDI BOUBEKEUR	HASSASNAS	MAAMORA	SIDI AHMED	AIN SKHOUNA	OULED BRAHIM	TIRCINE	AIN SOLTANE
SAIDA	,000	108,277	92,559	95,009	107,059	97,812	107,001	109,566	88,733	97,267	101,564	110,790	105,426	113,099	118,057	119,060
DOUI THABET	108,277	,000	2,672	2,896	14,413	1,634	1,519	7,842	15,760	43,739	21,122	48,931	108,393	31,535	28,975	26,705
AIN EL HADJAR	92,559	2,672	,000	2,390	13,562	1,152	4,127	11,211	13,782	29,309	14,375	39,296	90,171	36,532	31,013	32,118
OULED KHALED	95,009	2,896	2,390	,000	23,391	1,311	6,969	16,572	21,504	35,418	11,839	53,386	103,375	47,209	43,569	42,221
MOULAY LARBI	107,059	14,413	13,562	23,391	,000	17,209	8,045	4,366	5,665	43,241	45,149	18,809	77,438	10,417	5,298	8,097
YOUB	97,812	1,634	1,152	1,311	17,209	,000	3,553	11,536	15,113	35,198	14,505	47,775	101,809	38,743	34,183	34,028
HOUNET	107,001	1,519	4,127	6,969	8,045	3,553	,000	3,403	9,333	47,178	28,951	42,375	106,248	21,035	18,598	17,123
SIDI AMAR	109,566	7,842	11,211	16,572	4,366	11,536	3,403	,000	4,629	55,587	45,123	35,966	101,610	9,766	8,786	7,372
SIDI BOUBEKEUR	88,733	15,760	13,782	21,504	5,665	15,113	9,333	4,629	,000	47,413	46,338	28,657	86,471	13,136	9,990	12,289
HASSASNAS	97,267	43,739	29,309	35,418	43,241	35,198	47,178	55,587	47,413	,000	15,070	23,915	29,760	86,093	68,164	80,934
MAAMORA	101,564	21,122	14,375	11,839	45,149	14,505	28,951	45,123	46,338	15,070	,000	54,169	78,501	85,366	73,552	78,399
SIDI AHMED	110,790	48,931	39,296	53,386	18,809	47,775	42,375	35,966	28,657	23,915	54,169	,000	24,938	41,120	27,374	39,069
AIN SKHOUNA	105,426	108,393	90,171	103,375	77,438	101,809	106,248	101,610	86,471	29,760	78,501	24,938	,000	109,026	90,758	107,946
OULED BRAHIM	113,099	31,535	36,532	47,209	10,417	38,743	21,035	9,766	13,136	86,093	85,366	41,120	109,026	,000	2,499	,457
TIRCINE	118,057	28,975	31,013	43,569	5,298	34,183	18,598	8,786	9,990	68,164	73,552	27,374	90,758	2,499	,000	1,846
AIN SOLTANE	119,060	26,705	32,118	42,221	8,097	34,028	17,123	7,372	12,289	80,934	78,399	39,069	107,946	,457	1,846	,000